نماذج الحكم الحديثة للإسلاميين

سعى الإسلاميون منذ سقوط الخلافة العثمانية لإستعادة الحكم باسم الإسلام، وشهد القرن الماضي محاولات عديدة اخذت طابع الانقلاب العسكري تارة، وتارة سلكت طريق صناديق الاقتراع، وأخرى سعت لإعلان الجهاد أو الثورة الشعبية، ومن بين المحاولات العديدة التي يمكننا التوقف عندها ثلاثة نماذج للحكم تستحق الدراسة والتحليل بهدف الوصول إلى النموذج العملي الذي يمكن للإسلاميين تحقيق فائدة منه مرجوة للإسلام، وهو نموذج حكومة طالبان بأفغانستان، ونموذج الجمهورية الإسلامية بإيران، ونموذج حزب العدالة والتنمية بتركيا، إذ تمثل هذه النماذج الثلاثة الفكر الإسلامي السياسي بأطيافه المختلفة من التشدد إلى الإفراط.

ونحن هنا لن نتوقف كثيرا أمام الظروف السياسية التي سمحت لهذه النماذج الثلاثة بالظهور والبقاء، رغم التشدد الدولي المعلن وغير المعلن ضد السماح للإسلاميين بالحكم، فالذي يعنينا في هذا الصدد هو كيفية إستفادة الإسلاميين من الفرصة المتاحة لخدمة الإسلام، دون النظر إلى الظروف التي وفرت هذه الفرصة أو الأغراض الخفية للدول العظمى التي دفعتها لإعطاء مثل هذه الفرصة.

1.4 النموذج الإيراني

وهو نموذج الدولة التي أسسها آية الله الخميني في إيران بإسم جمهورية إيران الإسلامية في أول إبريل عام 1997م.

1.1.4 الإرهاصات الأولى

لم تكن إيران مسرحا مرشحا لقيام دولة إسلامية بعد سقوط الدولة العثمانية، ذلك لأن الفكر الإثنى عشري قد جمد صورة المشهد السياسي الشيعي

منذ إعلان الغيبة الكبرى للإمام المهدي، واختصر العمل السياسي كله في فعل الإنتظار إلى أجل غير مسمى، فطالما أعمال القيادة السياسية مرهونة بوجود الإمام المنتظر فلا شرعية دينية لشخص أو جماعة أو حزب ما يسعى لإقامة دولة أو يطالب بإعلان الجهاد وتطبيق الحدود وجبي الزكاة، وكانت نتيجة هذه العقيدة أن خرج الشيعة الإثنا عشرية من التاريخ السياسي للأمة وحصروا أنفسهم في دائرة الحوزة المدرسية، واكتفوا بالعمل على تغذية التشيع بمقتضيات العزلة الشعورية في مواجهة المخاوف من الذوبان داخل كثافة الأغلبية السنية، وانكفأت مرجعياتهم الدينية داخل الطائفة محافظة على استقلاليتها عن الأنظمة، ومتنزهة عن مخالطة الحكام أو المشاركة بالأعمال السياسية، وهو ما غيب أسماءها وأعمالها عن بقية العالم الإسلامي، لقد أكتفى قادة الإثنا عشرية بحمل همّ الطائفة وتجهيزها لظهور المهدي وتاركين للخلافة السنية حمل هم الإسلام في المجتمع الدولي، لكن مع سقوط الخلافة العثمانية لم يعد للإسلام راعيا دوليا يحمل همه ويذود عنه، ومع هذا المستجد المفصلي وجد الشيعة الإثنا عشرية أنفسهم ضمن حالة استنفار وتوتر ومواجهة عامة في العالم الإسلامي، أدى لبروز حركات سياسية وجماعات دينية ومؤتمرات إسلامية لدرء خطر الإستعمار الذي يريد ملء الفراغ السياسي بغياب الخلافة، ولما كانت مواجهة مثل هذه الحالة في العقيدة الإثني عشرية هي من اختصاصات الإمام الغائب، وجد الشيعة نفسهم في حيرة مربكة بين صرامة العقيدة والهزائم المتتابعة للأمة الإسلامية، مما أدى إلى زحزحة الموقف المتجمد واتخاذ مواقف سياسية كانت تعتبر من اختصاصات الإمام الغائب فيما مضى، ولعل أبرز هذه المواقف هي فتوى آية الله العظمى السيد كاظم اليزدي وغيره من علماء الشيعة بالنجف بإعلان الجهاد ضد الإستعمار في ليبيا والعراق وإيران، مما دفع عشائر العراق الشيعية تنخرط باندفاع في حركة المقاومة المسلحة ضد الإستعمار البريطاني في جنوب العراق، وتلا ذلك نشاط سياسي لآية الله السيد أبو القاسم الكاشاني ضد الإستعمار البريطاني والذي بدأه بالانخراط في المقاومة المسلحة بجنوب البصرة، ثم دعمه لأحمد شاه القاجاري الرافض للاتفاقية البريطانية التي اقترحها بيرسي كوكس عام 1919م مما عرضه للسجن والتعذيب، وتحالفه مع مصدق وثورته ثم

الاختلاف معه خشية قفز الشيوعيين على الحكم، غير أن قيام حركة فدائيان إسلام بقيادة السيد نواب صفوي تعتبر قفزة نوعية في الفعل السياسي الشيعي الإثنا عشري، فقد قامت هذه الحركة لتجنيد الشباب من أجل مواجهة النظام الشاهنشاهي تحت مظلة الإسلام السياسي وليس المدرسي، وتعتبر أول حركة سياسية إسلامية في وسط إثنى عشري على غرار الجماعات والحركات الإسلامية السياسية في بقية العالم الإسلامي، وهو ما شجع -فيما بعد- على قيام تنظيم سياسي إسلامي سري آخر في الوسط الإثني عشري باسم حزب الدعوة يجمع بين العمل السياسي والتوجيه الفقهي المدرسي، فلقد كان المفكر الإسلامي والمرجع المتميز آية الله الإمام محمد باقر الصدر الأب الروحي لهذا التنظيم، ورافق ذلك ظهور مفكرين من خارج دائرة الحوزة العلمية تعرض الدين كأداة تغيير نحو الإصلاح السياسي، ولعل أبرزهم هو المفكر الإسلامي علي شريعتي الذي تزامن ظهوره مع الحركة السياسية التي بدأها آية الله الخميني، لتنتهي بالدعوة لقيام حكومة إسلامية وفق نظرية ولاية الفقيه التي ما زالت تثير جدلا في الأوساط الإثني عشرية، لقد كان كل من محمد باقر الصدر والخميني استثناء من الخط العام للفكر الإثنى عشري الذي ظل محافظا على التدين التقليدي وفق أطر الحوزة المدرسية[1]، حيث ظل مستمرا بتجميد حركته في المشهد السياسي والإنكفاء داخل الطائفة وانتظار مجئ المهدي لتحريكه وتغييره.

لم تكن المفاجأة في إيران آنذاك الثورة ضد النظام الشاهنشاهي بل المفاجأة كانت في اقتطاف الخميني لثمرة الثورة، فمنذ عام 1977م وإيران كانت تموج بالاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات بقيادة النخب المثقفة وأحزاب المعارضة، وكان على رأسها حركة مجاهدي خلق اليسارية وحزب توده الشيوعي وحركة تحرير إيران الليبرالية، فلقد أثارت سياسة الإنفاق الحكومية خلال مرحلة السبعينات غضب الغالبية من الإيرانيين، وهي سياسة سعت لتكريس هالة النظام الإمبراطوري الفارسي أمام العالم الغربي، إذ شهدت احتفالات ذكرى مرور 2500 عام على

1 يقدم أحمد الكاتب في كتابه تطور الفكر السياسي الشيعي عرضا تاريخيا لتخلخل فكرة الإمامة والتنازلات التدريجية التي تمت على مدى التاريخ لإعادة الشيعة إلى التاريخ السياسي للأمة، إلا أن ذلك لم يكن بوضوح دعوتي محمد باقر الصدر والخميني.

إنشاء الإمبراطورية الفارسية إنفاقا سخيا غير مسبوق[1]، في وقت رزحت فيه ولايات ومحافظات بلوشستان وسيستان وفارس -وهي المناطق التي أجريت فيها الاحتفالات- تحت وطأة جفاف وقحط وفقر، وصاحب ذلك خيبة أمل بالطفرة النفطية التي كان يؤمل منها أن تنتج "حضارة عظيمة" كما وعد الشاه، وعلى عكس ذلك شهدت إيران حالة من التضخم والهدر و"الفجوة المتسارعة" بين الأغنياء والفقراء والريف والمدينة، في الوقت الذي شهد فيه الإيرانيون عشرات الآلاف من العمال الأجانب الذي يقبضون رواتب عالية من أجل تشغيل المعدات العسكرية الأمريكية باهظة التكاليف، والتي لم تحظ بدعم أو قبول شعبي، حيث أنفق الشاه عليها مئات الملايين من الدولارات، وتلا ذلك تأسيس الشاه لحزب خاص به أسماه "رستاخيز"، لا ليتحول إلى الحزب الوحيد الذي يمكن للإيرانين الانتساب إليه فحسب، بل ليكون لزاماً على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه ويدفع رسومه، ولقد جاءت المحاولات التي بذلها هذا الحزب لاتخاذ موقف شعبي لصالح حملات "مكافحة الاستغلال" بنتائج عكسية ذات ضرر اقتصادي، فمع تراجع النشاط التجاري وهجرة رؤوس الأموال وغضب التجار ظهرت السوق السوداء وبرزت ظاهرة الفساد المالي والإداري في إيران، مما أدى بالشاه لإعلان سياسة التقشف الاقتصادي لكبح حالات التضخم والهدر، وأنعكس كل ذلك على البطالة الناجمة عن تلك السياسات وأثر سلباً على آلاف المهاجرين -من غير المؤهلين- إلى المدن، وفي الوقت الذي كان فيه الوضع المعيشي متردياً كان النظام يتعامل مع الغضب الشعبي بقسوة ووحشية، واستخدم فيه جهاز الأمن (السافاك) لإسكات الأصوات وقمع المعارضة وتصفية الخصوم، ومع مطلع عام 1977م تراكمت صور القهر والمعاناة -التي بدأت مع مطلع السبعينات- وانتهت إلى حالة غليان وإنفجار استفادت منها القوى اليسارية في تعبئة الجماهير الغاضبة، وصاحب ذلك -في الوقت نفسه- إستفزاز حفيظة علماء الدين وجمهور المتدينين عندما بدأ النظام

1 في أكتوبر سنة 1971 حلت ذكرى مرور 2500 عام على إنشاء الإمبراطورية الفارسية، وقد دعيت شخصيات أجنبية وعربيه للحفل الذي استغرق ثلاثة أيام مليئة بالتبذير المفرط، قدم فيها أكثر من طن من الكافيار، وجلب 200 طاه من فرنسا لإعداد الولائم. بلغت التكاليف الرسمية للحفل 40 مليون دولار، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن المبلغ تراوح ما بين 100 - 120 مليون دولار.

سياسة التغريب تحت غطاء العصرنة، كما جاءت محاولة إحياء النـــزعة الفارســـية في مواجهة النـــزعة الدينية لتصب الزيت على النـــار، والـــتي تجلـــت في تلـــك الإحتفالات الباذخة وتغيير بدء التاريخ من الهجري إلى الفارسي، وأدى ذلك كله إلى إنضمام تيار المتدينين إلى حالة الغليان الشعبـــي.

لقد أثار هذا الوضع المتفجر في إيران قلق الغرب وتخوفهم من المآلات الـــتي ينتهي إليها هذا الوضع، خاصة وأنه يجئ في وقت تجاوز فيـــه الإتحـــاد الســـوفييتي حدوده وغزا أفغانستان التي لم تكن ضمن دائرة نفوذه، وجاءت هذه التوسعة على حساب النفوذ الغربـــي الذي بات لا يثق في جدية واحترام السوفييت للأوضـــاع الدولية المستقرة، لقد أصبح الإتحاد السوفييتي يسيطر على أكبر جبهـــة حدوديـــة لإيران، مما يشكل تهديدا وشيكا لخزان النفط الهائل الذي يقبع تحت منطقة الخليج العربـــي، فلو جاءت حكومة يسارية بإيران وقرر الإتحاد السوفييتي الزحف بجيوشه برا نحو شواطئ الخليج فإنه خلال أسبوع يستطيع أن يحشد بضع مئات الآلاف من جنوده بآلياته الثقيلة والمدججة مستفيدا من موقعه الجغرافي، وهو مـــا لا يتســـنى للغرب أن يفعله في تلك الفترة القصيرة والبعد الجغرافي، ولما كان واضـــحا لـــدى الغرب أن الطرف المؤهل لاستلام السلطة -في حال سقوط نظام الشاه- هو طرف يساري (مجاهدي خلق وتوده) وأقرب إلى موسكو منه إلى واشنطن، لذلك لم يكن مجديا له المراهنة على الشاه والوقوف في وجه التيار، وكانت سياسته المضـــي مـــع التيار ودعم الطرف الأقل ضررا عليه، وكان التيار الديني هو الأقل ضررا، فـــرغم المعارضة الغربية لقيام دولة إسلامية عموما إلا أنها السبيل الوحيد لوقف الزحـــف السوفييتي[1]، فهي ستشكل جدارا صلبا في وجه الشيوعية وتصفي أنصار اليســـار،

---

1 ويقول يزدي في مقابلة له نشر ترجمتها موقع "شفاف الشرق الأوسط" بتاريخ 17 فبراير 2010 ما يلي: في اواخرعام 1978 اقتنع الامريكان رويدا رويدا ان الاصرار على بقـــاء الشاه امر لا فائدة منه، لذلك اخذوا يغيرون من مواقفهم. من جهة اخرى كانت الحرب الباردة في اوجها وكانت افغانستان محتلة من قبل الجيش الروسي والامريكان كانوا قلقين فيما اذا ذهب الشاه، من يملأ الفراغ الذي يخلفه هذه الرحيل؟ لذلك وافقوا على رحيـــل الشاه شريطة ان يحل محله بختيار وان يتعاون الجيش مع الثورة حتى يجد له موقعا في الثورة، وكانت نظرية برجينسكي(مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر والمفكر الاستراتيجي زبغنيو برجينسكي Zbigniew Brzenski) تقول انه في حال ذهاب الشاه فان القوى الوحيدة التي تستطيع الوقوف في وجه الخطر الشيوعي هـــي التنســـيق

وهو ما لا يستطيع أن يحققه الليبراليون أو الوطنيون لو تسلموا الحكم، وسواء علم الخميني بهذا الدعم أو لم يعلم[1] فإنه استفاد من هذا الوضع الإستثنائي، إذ تسلم قيادة هذه الثورة مستفيدا من الضوء الأخضر الغربي وتركيز الإعلام الغربي عليه، بالإضافة إلى إعتماده على تاريخه النضالي وشخصيته الكاريزمية المهابة والمخزون الديني الشعبي للإيرانيين، وبمجرد وصوله للحكم وجد السوفييت أمامهم خصما أيدلوجيا عنيدا يقاومهم بضراوة من على شاكلة الذين يقاتلونه في أفغانستان، وتأكد لهم هذا الأمر بعد مضي فترة من الزمان، حيث تمت تصفية أنصارهم من حزب توده وحركة مجاهدي خلق وزج بمن تبقى منهم في داخل السجون، لقد انتهت حسابات الغربيين إلى التالي: إذا كان ثمن وقف زحف

والائتلاف بين المؤسسة العسكرية ورجال الدين، وكان استدلاله قائماً على ان رجال الدين بطبيعتهم معادون للشيوعية ولديهم امكانية تعبئة الجماهير، كما ان المؤسسة العسكرية منسجمة فيما بينها وان الجيش الإيراني المكون من 400 الف رجل مدرب على معادة الشيوعية وعلى مجابهة الانتفاضات، لذلك فان الائتلاف بين الجيش ورجال الدين من شأنه مواجهة الخطر الشيوعي بعد رحيل الشاه.

http://www.metransparent.com/spip.php?page=article&id_article=9238&lang=ar

1 من نفس المصدر السابق يقول السيد يزدي، ان اول اتصال بين قيادة الثورة وامريكا قد تم عبر السيد جيسكار ديستان الذي نقل رسالة القيادة الامريكية الى الامام الخميني ومن ثم اتصال وزير الخارجية الامريكية وتبادل الرسائل بينه وبين اية الله الخميني، حيث كنت اقوم بترجمة هذه الرسائل الى السيد الخميني وكان الخميني يرد عليها، كما انني كنت اترجم الردود واسلمها الى مندوب السفارة الامريكية في باريس وفي احد اخر هذه الرسائل المتبادلة اعرب الامريكيون عن قلقهم حيال احتمال قطع إيران لامداداتها النفطية عن امريكا وقد أجاب الخميني، نحن لا نريد قطع الامدادات النفطية ولكن لا نصرف عائداتها لشراء الاسلحة وانما سوف نصرف اموال النفط من اجل تهيئة الوسائل التي تفي باحتياجات الاغراض الزراعية والعمران والتنمية في البلاد، ويضيف يزدي، من وجهة نظري ان اهم وثيقة وحلقة مفقودة في العلاقة التي تربط الثورة مع الولايات المتحدة الامريكية هي تلك المباحثات التي اجراها المرحوم الدكتور آية الله بهشتي مباشرة مع سوليوان (سليوان آخر سفير أمريكي في إيران) في طهران، وفي تلك الفترة كان قادة الثورة مرتبطين بالولايات المتحدة الامريكية عبر ثلاث قنوات: احدها في فرنسا وقد كشفت وثائقها، وواحدة اخرى في إيران من قبل قيادة الثورة، المهندس بازركان، اية الله موسوي اردبيلي والدكتور سحابي مع سوليوان، اما القناة الثلاثة هي العلاقة والمباحثات المباشرة بين الدكتور بهشتي مع سوليوان وقد شرح استمبل في كتابه قنواتي الاتصال في طهران الا انه لم يذكر شيئا بشأن المباحثات التي كان قد اجرها الدكتور بهشتي مع سوليوان.

السوفييت هو خسارة الشاه ومجيء حكومة دينية فليكن هذا الثمن، وهو ما تحقق فيما بعد[1].

2.1.4 الخلفية الفكرية للخميني

ينتمي آية الله الخميني إلى فكر الحوزة العلمية، والحوزة العلمية هي مدارس تعليم العقيدة الإثني عشرية والفقه الجعفري في العالم، وهي ليست مجرد مدارس لتخريج طلبة العلم بل مراكز بحث ودراسات متقدمة للحصول على الدرجات والألقاب العلمية[2] في هذه الحوزة، وتنتشر الحوزات العلمية -خاصة في

---

1 مؤتمر "كوآدلوب" الذي انعقد في المنتصف الاول من كانون الاول 1979 وضم اربعة رؤساء دول هما: "كارتر، كالاهان، جيسكار ديستان واشميت" (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا والمانيا) حيث يحتل اسم "كوآدلوب" للمحللين السياسيين وخاصة فيما يتعلق باسرار الثورة الاسلامية في إيران مكانة خاصة في دراسة التاريخ السياسي الإيراني المعاصر، وقد كتبتَ حينها يونايتد برس قائلة: "لا تستطيع الولايات المتحدة الامريكية وبسبب المعارضة المتزايدة والشاملة للجماهير الإيرانية ان تدعم الشاه" وبدوره كان جيمي كارتر يقول: "الجميع يقول يجب على الشاه ان يرحل فورا" كما ان الشاه بدوره قد ذكر في مذكراته: "ان مؤتمر كوآدلوب وافق على ابعادي.

2 هذه الألقاب في الحوزات العلمية التابعة للمذهب الجعفري تدل على مرتبة علمية معينة يعينها المرجع الديني أو شخصيات معترف بعلميتهم في الحوزات العلمية، وهذه الألقاب كالتالي:
1- العلامة: يطلق العلامة في كتب الفقه على الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي المتوفى سنة 726هـ صاحب كتاب إرشاد الأذهان والرسالة السعدية وتبصرة المتعلمين وتحرير الأحكام وتذكرة الفقهاء وقواعد الأحكام ومختلف الشيعة ومنتهى المطلب ونهاية الأحكام وغيرها من الكتب وكان مرجعاً من مراجع الطائفة، 2- المحقق: يطلق في كتب الفقه على أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي المتوفي سنة 676 هـ صاحب كتاب شرائع الإسلام والمعتبر وغيرها وكان من مراجع الطائفة، 3- المحقق الحجة: يطلق على كل من لديه المقدرة العلمية على تحقيق المطالب العلمية، والحجة هو كل من لديه القدرة على نقل الأحكام الشرعية واستخراجها من مظانها ونقلها إلى طالبيها فيكون قوله حجة عليهم، 4- آية الله العظمى: لقب يطلق على كل من وصل إلى رتبة الاجتهاد وأشير له من قبل بعض أهل الخبرة بالأعلمية، 5- حجة الإسلام: (كما في الحجة)، 6- المحقق الكبير: يطلق على من اشتهر بالتحقيق. 7- زعيم الحوزة العلمية: من المتأخرين تطلق على السيد الخوئي(قدس سره) الذي تصدّر زعامة الحوزة. 8- زعيم الطائفة: تطلق على كل من أجتهد وأشتهر بالأعلمية في زمانه حتى دان له الآخرون بالفضل، 9- ثقة

العقود الثلاثة الأخيرة- حيث يتواجد الشيعة، لكن حوزة النجف الأشرف بالعراق هي الأهم والأشهر، ويليها حوزة قم بإيران، أما العقيدة الإثنا عشرية فقد نشأت -في الأصل- نتيجة النزاع السياسي على منصب الخلافة (الإمامة) بعد رسول الله ﷺ، لكنها تحولت إلى تيار ثأري بعد مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما، وتفرعّت من هذا التيار فروع أحدها الفرقة الإثنا عشرية، وهي فرقة صاغت نظريتها حول الإمامة وجعلتها أصلا من أصول الدين، حيث ترى أن رئاسة الأمة يجب أن تكون وراثية محصورة في نسل فاطمة الزهراء رضي الله عنها من الذكور، وأنها لا تكون بالاختيار بل بالنص والتعيين يعلن عنه الإمام القائم قبل وفاته، وأن هذا التعيين هو وحي من الله أخبر به نبيه ﷺ ويتناقله الأئمة ضمن مجموعة معلومات أخرى عن أسرار الشريعة موحاة ولا يعرفها غيرهم، ولما كان النبي ﷺ معصوما من الخطأ والنسيان وارتكاب الفواحش لأداء مهمته الرسالية فإنه لا يوصي إلا لمعصوم مثله لتكملة المهمة، ولذلك يعتقد الشيعة الإثنا عشرية بأن الله أوصى بإثني عشر إماما من نسل فاطمة الزهراء رضي الله عنها، غير أن آخرهم (المهدي) اختفى وغاب في غار بسامراء وهو صبي صغير لتتجمد الإمامة بعده أكثر من اثني عشر قرنا، لكنه وعد أتباعه بالظهور في نهاية الزمان ليقيم العدل ويرفع الظلم، لكن غيبة الإمام المهدي خلقت فراغا قياديا لدى الشيعة الإثني عشرية تم ملؤه بفكرة مؤقتة ومحدودة وهي النيابة العامة أو ولاية الفقيه، حيث منح لكل مرجع فقهي ولاية خاصة على مقلديه في الأحكام الشرعية، وهو ما حفظ لمعتنقي عقيدة الإثني عشرية قيادات تصون معتقداتهم وفقههم طوال القرون الماضية، ويلاحظ أن معظم أفكار الإثني عشرية مستقاة من الفكر الصوفي الإسلامي، ذلك الفكر الذي يؤمن بالأولياء الذين يتصرفون في الكون، ويتحكمون في كل صغيرة وكبيرة، وأن لكل زمان قطبا أعظم واحدا "واحد الزمان"، وهو ما دفع فقهاء الشيعة الأوائل

الإسلام: تطلق على المحدث محمد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي، 10- علم الهدى: تطلق على علي بن الحسين المرتضى الذي كان مرجعاً للطائفة، 11- المفيد: لقب لمحمد بن محمد بن النعمان كان من مراجع الطائفة، 12- شيخ الطائفة يطلق على محمد بن الحسن الطوسي وكان من مراجع الطائفة، 13- المرجع الأعلى: يطلق على نفس من يطلق عليه آية الله العظمى. ويطلق أيضا على المرجع المقلد من كل أو أغلب الطائفة.

لتبني التنظيم الهيكلي للصوفية، فقد ألزمت الحوزة جمهورها من الشيعة بتقليد فقيه من الفقهاء الأحياء والتقيد بتوجيهاته وأوامره، وهذا ما يشابه علاقة المريد بشيخه في التنظيم الصوفي، ونشأ ما يسمى بمرجعية التقليد التي تحولت مع الزمن إلى قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور ملموس، "حتى أصبح كل فرد من عوام الشيعة مقلدًا لأحد الفقهاء الكبار (المراجع)، وساد اعتقاد بين العوام أن تديّن الفرد لا قيمة له ما لم يكن مقلدًا لمرجع ما، وبذلك تمكن فكر الحوزة العلمية من إيجاد رابط قوي بين القيادة الدينية وجمهور الشيعة، واتضحت هذه الرابطة من خلال قيام جمهور الشيعة -عن طواعية- بدفع الزكاة والخمس للفقهاء باعتبارهم وكلاء الإمام خلال غيبته"[1]، ومن هذا المنطلق أصبح كل مرجع -الذي صار تقليده وجوبيًا- رأسا لتنظيم هرمي مستقل عن الدولة النمطية ماليا وثقافيا، له وكلاء -يعملون طواعية من أجله- حيث يتواجد أتباعه ومقلدوه، وهؤلاء يمثلون القيادة الوسطى في الهرم التنظيمي الإثني عشري، مهمتهم جمع الزكاة والخمس سنويا من المقلدين الذين يمثلون قاعدة التنظيم، وتبليغ الإرشادات والإفتاءات التي يوجهها المرجع لهم، ولما كان التقليد نهجا ينتهي بتهميش عملية التفكير والتساؤل لدى المقلدين وإحالتها للفقهاء بالنيابة، وهو ما يشكل خطورة على المقلدين من جمهور الشيعة الذين يعيشون في عالم إسلامي ذات كثافة سنية ومجتمعات مفتوحة للحوار والنقاش والمعارك الفكرية، مما يعرض الأفكار الإثني عشرية للنقد والهجوم دون قدرة المقلدين على الرد والتفنيد، لذلك سعت الحوزة إلى عزل جمهورها عزلا شعوريا واعتبار بقية جمهور المسلمين مخالفين لا يؤمنون بالإمامة، مما استدعى مقاطعة صلوات الجماعة والجمع والأعياد والجنازة، فنشأ عن ذلك قيام مساجد ومقابر خاصة بالشيعة، ومخالفة مواقيت أهل السنة في رؤية هلال رمضان وموعد أذان المغرب والأعياد الإسلامية، وأضيفت شعائر خاصة بالشيعة منها مجالس عزاء للحسين رضي الله عنه يستعاد فيها مشاهد المأساة التي تعرض لها أحفاد النبي ﷺ وصور الجريمة التي ارتكبها خصومه، ومنها زيارة قبور الأتقياء من نسل فاطمة الزهراء رضي الله عنها والتي أطلق عليها العتبات المقدسة، وشهد التاريخ الإسلامي

1 مقالة "المؤسسة الدينية في إيران"، د. يحيى داوود عباس، موقع البينة الألكتروني، نقلا عن مختارات إيرانية العدد 82 مايو 2007م.

إحتكاكات عديدة بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة كان لأتباع الطائفة الشيعية نصيب منها، وقد إنتهى بعضها إلى القتل والإبادة[1]، مما زاد من الغلو في

1 يذكر ابن الأثير في حوادث سنة (324هـ) ان الحنابلة كانوا يثيرون الفتن في بغداد، ويروجوها، واستظهروا على الشافعية بالعميان الذين كانوا يأوون المساجد، وكانوا إذا مر بهم شافعي المذهب أغروا به العميان فيضربونه بعصيهم، حتى يكاد يموت، ويقول ابن كثير في حوادث سنة 354هـ: (في العاشر المحرم منها عملت الشيعة مأتمهم وبدعتهم -عزاء الحسين-... ثم تسلطت أهل السنة على الروافض فكبسوا مسجد براثا الذي هو عش الرافضة وقتلوا بعض مَن كان فيه، وفي سنة (350هـ) استعان السنة بالحنود الأتراك والزنوج، وكانوا يسألون المارة عن خالهم، فإن لم يقولوا معاوية ضربوهم. وكان أهل السنة في مصر إذا أرادوا قتال الشيعة يصيحون في الطرقات: (معاوية خال علي). كما وقعت فتنة عظيمة سنة (363هـ)، حيث عمد بعض أهل السنة إلى مقابلة ما يقوم به الشيعة من الاحتفال بعيد الغدير والعزاء يوم عاشوراء، وقالوا: (نقاتل أصحاب علي)، فقتل بسبب ذلك من الفريقين خلق كثير، وفي سنة (407هـ) ارتكب المعز بن باديس أفظع المجازر وأكبرها بحق الشيعة في بلدان شمال أفريقيا، حتى ذكر أن حجم المجازر تسبب في انقراض الشيعة هناك، وفي سنة (450هـ) ارتكب السلاجقة مذبحة كبيرة بحق الشيعة في بغداد، وأحرقوا دورهم ومكتباتهم، وفيها هرب الشيخ الطوسي (رئيس الشيعة) إلى النجف الأشرف، وأسس حوزتها العلمية، وبعد الاقتتال العنيف بين الحنابلة والشافعية في بغداد سنة (469هـ)، حاول الوزير نظام الملك التوصل إلى حل للمشكلة، فجمع بين ابن القشيري (شيخ الشافعية) وأصحابه وبين أبي جعفر الشريف (شيخ الحنابلة) في مجلسه، وطلب منهما أن يتصالحا، فقال له القشيري: (أي صلح يكون بيننا؟ إنما الصلح بين مختصمين على ولاية، أو دَين، أو تنازع في ملكٍ. فأما هؤلاء القوم: فيزعمون أنا كفار، ونحن نزعم أن مَن لا يعتقد ما نعتقده كان كافراً، فأي صلح يكون بيننا، وفي سنة (555هـ) أدى التعصب المذهبي بين الحنفية من جهة والشافعية والشيعة من جهة أخرى في نيسابور إلى قتل خلق عظيم، ومنهم علماء وفقهاء، وحرق الأسواق والمدارس والبيوت، ثم وقعت فتنة أخرى مشابهة في نيسابور بين الشافعية والحنابلة، اضطرت فيها السلطة للتدخل بالقوة وفض النزاع، وحدث الأمر ذاته في اصفهان وبغداد، وكانت نهاية سفك الدماء وهتك الأستار واشتداد الخطب - كما يقول ابن الأثير - إن خرّب الشافعيون كل ما بقي للأحناف في نيسابور. كما كانت اصفهان مسرحاً دائماً للصراع بين الشافعية والحنفية قبل مجيء الدولة الصفوية. ويذكر المؤرخون أن الحنابلة قتلوا بالسم الفقيه أبا منصور الشافعي سنة (657هـ) في بغداد، ومن جانب آخر، كانت حرب الفتاوى تهيئ الأرضية الشرعية للاقتتال، فمن الفتاوى المثيرة في هذا الصدد فتوى الشيخ ابن حاتم الحنبلي، التي يقول فيها: (مَن لم يكن حنبلياً فليس بمسلم)، وهناك فتوى أخرى معاكسة، فحين اجتمعت المذاهب في دمشق على الحنابلة تستنكر آراء الشيخ ابن تيمية الحنبلي، أفتى العلماء بارتدادهم وكُفّر ابن تيمية، ونادى المنادي: (مَن كان على دين ابن تيمية حل ماله ودمه)، في حين يقول الشيخ محمد بن موسى الحنفي، قاضي دمشق (ت: 506هـ): (لو كان لي من الأمر شيء لأخذت على الشافعية الجزية)، بينما فكر أبو حامد الطوسي (ت: 67هـ) أن يضع الجزية على الحنابلة.

المواقف بين الطرفين، وولّد ذلك نزعة غلو ضد الآخر طغت على المجتمعات الإسلامية آنذاك، فمن الجانب الشيعي ظهرت فتاوى وآراء تحل دماء وأموال المخالفين وجواز سبيهم، وأخرى تشتم الخلفاء وبعض الصحابة المعارضين لعلي رضي الله عنه، وتسب عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وعلى مستوى الشعائر تمت إضافة الشهادة الثالثة في الأذان (وأشهد أن عليا ولي الله)، وإجازة اللطم والعويل والتطبير[1] في مجالس العزاء "الحسينيات"، والحلف والذبح بأسماء الأئمة وآل البيت الهاشميين، ومع مرور الأيام أصبحت صور المغالاة واقعا يصعب على الحوزة مواجهته والحد من غلوائه، وتحول إلى مسلك عام ينتهجه كل من يريد كسب مقلدين جدد من طائفة الإثني عشرية، وقاد إلى تكريس مبدأ التقية الذي يحتمي فيه علماء الشيعة وعامتهم من الإحراجات أمام الحكام أو أمام مخالفيهم.

نشأ بن مصطفى بن أحمد الخميني يتيم الوالدين بعد مقتل والده وموت أمه، وعاش في كنف الفقهاء منذ صغره حيث تتلمذ على يد آية الله الشيخ عبدالكريم الحائري اليزدي ورحل معه إلى حوزة قم وهو دون العشرين من عمره، واجتاز كافة المباحث والدروس اللازمة ليصبح مجتهدا في الفقه ومعارف أهل البيت، ورغم شهرته -لدى زملائه وتلاميذه -بالضلوع في علوم التصوف إلا أن سلوكه كرجل دين اتسم بنزعته المعارضة الثائرة على الظلم والقهر وسعيه للتغيير، ولعل فجيعته بمقتل أبيه وابنه الأكبر ونشأته فقيرا حفزته للإهتمام بالقهر السياسي الذي يعيشه الإيرانيون، والسعي لإزالته، ورفع شعار نصرة المستضعفين فيما بعد، ويذكر أن الخميني لم يكن الأكثر فقها وعلما بين مراجع التقليد المعاصرين له، لكنه بالتأكيد كان لدية قدرة قيادية فائقة وذكاء وقادلم تتوفر لأي مرجع في زمنه، لقد برز

---

1 التطبير أو الإدماء هو شعيرة دينية عند المسلمين الشيعة الاثني عشرية - بعضٌ منهم يرفضونها - ضمن الشعائر المسمية بالشعائر الحسينية التي تقام من أجل استذكار معركة كربلاء والقتلى الذين قتلوا في هذه المعركة. ويستخدم في التطبير سيوف وقامات أو أي أدوات حادة أخرى، فيضرب المطبرون رؤوسهم بهذه الأدوات لإحداث جرح لإسالة الدماء من الرأس، ويردد المطبرون أثناء التطبير كلمة (حيدر) والتي تشير إلى الإمام علي بن أبي طالب الذي توفي بسبب ضربة سيف وجهها إليه عبد الرحمن بن ملجم في حال صلاته. وتخرج مواكب التطبير في عاشوراء والأربعين، وأحياناً في ليلة وفاة علي بن أبي طالب، وليلة وفاة فاطمة الزهراء.

نشاطه السياسي عام 1963 عندما دعا إلى التظاهر والإضراب أثناء الاحتفالات الشيعية بذكرى استشهاد الإمام الحسين في يوم عاشواء، ويتجلى ذكاؤه في توقيت إعلان معارضته وتعبئته للجماهير، فقد اختار الفترة التي أعلن فيها الشاه عن ثورته البيضاء، والتي كانت تهدف في حقيقتها إلى إخضاع رجال الدين للدولة عن طريق سحب جزء كبير من الأراضي التي يمتلكونها من الوقف، وتهديد كبار الملاك الزراعيين بنزع ملكياتهم، وإعطاء حق التصويت للمرأة، فهو في هذا التوقيت ضمن دعم بقية المراجع ورجال الدين الذين شعروا بالخطر الذي سيطال نفوذهم وامتيازاتهم، كما اختار يوم عاشوراء حيث تصل حالة التدين ذروتها لدى الشيعة، واستجابت الجماهير لنداءاته، وانقلبت مواكب عاشوراء إلى تظاهرات اصطدمت بقوات الأمن، وسقط ألفا قتيل من المتظاهرين، وأظهر ذلك تأثير الخميني البالغ في الجماهير، ورغم أن الشاه نجح في قمع المظاهرات دون اللجوء للجيش، لكنه ما كان يستطيع ذلك لو لم يحد بقية المراجع ويتقدم لهم بنداء لإلتزام الهدوء، ويتنازل عن مشروعه بتقديم وعد لهم بعدم المساس بأراضي الأوقاف، وهو ما جعل الخميني وحيدا بأرض المعركة ليُلقى القبض عليه ثم يؤمر بنفيه إلى خارج البلاد، لكن الخميني جعل من منفاه بؤرة تجمّع لكثير من المعارضين المتدينين، ولربما واجه بعض النقد حول تورطه المتكرر -كمرجع تقليد- في العمل السياسي المعارض وجدوى سعيه لتغيير حكومة الشاه، حيث أن فكر الحوزة السائد حول الحكومات هو العزوف عنها ما لم تتحرش في شؤون الحوزة، أما الإصلاح السياسي فيؤجل لحين خروج الإمام المهدي لتولي أمر المسلمين وإقامة العدل، وربما يكون هذا النقد هو سبب رئيسي له في تأليف كتابه الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، وقاده ذكاؤه لتوضيح موقفه باللجوء إلى فكرة ولاية الفقيه التي يؤمن بها كل المراجع كولاية خاصة للمرجع على مقلديه، غير أنه حاول توسيع هذه الولاية لجعلها عامة معتمدا على نظرية قديمة منذ العصر القاجاري حول ولاية الفقيه أسسها الشيخ أحمد النراقي فقيه ذلك العصر، ثم طور هذه النظرية ليحلحل الموقف المتحجر ضد قبول قيام حكومة إسلامية في ظل غيبة الإمام المهدي، وتقوم نظريته الخاصة في الحكومة الإسلامية على أركان أربعة، هي: أولا، حاجة الإسلام إلى قيام الدولة من أجل تطبيق قسم كبير من أحكامه، ثانيا،

أن إقامة الحكومة الإسلامية وإعداد مقدماتها -ومن بينها المعارضة العلنية للظالمين- من واجبات الفقهاء العدول، وأن إتّباع الناس لهم ومساندتهم هي من الأمور الواجبة، ثالثا، أن الحكومة الإسلامية تعني ممارسة الفقهاء العدول المعينين من جانب الشارع المقدس لولايتهم في كل الجوانب الحكومية التي كانت تسري عليها ولاية النبي والإمام المعصوم، رابعا، أن الحكومة الإسلامية والقوانين الصادرة عنها تعتبر من الأحكام الأولية، وتتمتع بالأولوية والتقدم على جميع الأحكام الفرعية، وأن حفظ النظام واجب شرعي.

فكرة ولاية الفقيه لم تأخذ حظا كبيرا من النقاش والدراسة قبل أن يطرحها الخميني، فمن القلائل الذين قابلوها بالرفض أحد مراجع الشيعة الكبار الشيخ مرتضى الأنصاري، ويمكن تفسير انصراف بقية المراجع عنها لأنها اعتبرت في نظرهم ترفا فكريا ليست ضمن حدود الممكن في المدى المنظور، كما أن الخميني نفسه أثناء الثورة وفي خضمها لم يكن يدعو إلى حكومة إسلامية، بل كان على العكس يدعو لحكومة جمهورية واقعية مستندة إلى حقوق الإنسان كما ذكر المعارض الإيراني أكبر غنجي، ولم يتطرق لموضوع الحكومة الإسلامية إلا بعد ثمانية أشهر من إنتصار الثورة، ويومها واجه معارضة صلبة من كثير من المراجع الذين آثر بعضهم الصمت أو التحفظ بعدما لقن الخميني أكبر معارضيه درسا قاسيا، حيث أرسل لآية الله شريعتمداري كبير المراجع في قم آنذاك عشرة آلاف شخص من أتباعه يحملون العصى والهروات ويهتفون بعمالة شريعتمداري ويشيرون إلى بيته كوكر للتجسس، وحدث قتال بين أنصار المرجعين أدى إلى مقتل اثنين من المتقاتلين، وبعدها بقى شريعتمداري في بيته تحت الإقامة الجبرية إلى أن مات، والمثال الآخر كان آية الله حسن الطباطبائي القمي في خراسان والذي عارض نظرية ولاية الفقيه بصلابة وعناد مما عرضه للاضطهاد والسجن، لقد أعطى الخميني درسا لبقية المراجع الذين أرادوا الوقوف ضد ولايته ليعلموا أن مصير الامام شريعتمداري سيكون مصيرهم إذا ما أرادوا الوقوف ضد رغبته، وهو ما خفف من نبرة المعارضة لدى بقية المراجع، غير أن وجود مراجع خارج إيران أتاح الفرصة لنقد النظرية بحرية وصراحة، ففي حوزة النجف عارض آية الله أبو القاسم الخوئي كبير المراجع في الحوزة تلك النظرية وانتقدها، وفعل ذلك في

لبنان كل من آية الله السيد محمد حسين فضل الله والشيخ محمد مهدي شمس الدين، وتم نقد هذه النظرية وتطبيقها في الدستور الإيراني من جوانب شرعية وسياسية، فمن الناحية الشرعية رأى الناقدون أنها تهدم معتقدا شيعيا يقول بأن الحكومة الإسلامية لا يقيمها إلا إمام معصوم من الأئمة الإثنى عشر والذي تكون بيعته واجبة على كل المسلمين، ومن لا يبايعه يعتبر خارجا عن الطاعة يجب مقاتلته، كما أنها تشكل خطرا على مصير الطائفة في المدى البعيد، فهي تخلخل تماسك فكرة الإمامة التي هي صلب المذهب الإثني عشري، كما تخلخلت فكرة قرشية الخلافة لدي أهل السنة بمرور الزمان، وتهدد الكيان الطائفي للشيعة بالذوبان في المحيط السني الواسع، والأخطر من ذلك لدل المراجع الكبار هو استغلال هذه النظرية لإلغاء ولاية الفقيه الخاصة على مقلديه وتركيز المرجعية بيد الحاكم المسلم ولي الفقيه الجامع للشرائط، أما الذين انتقدوها من الناحية السياسية وجدوا أن هذه النظرية تكرس الحكم الفردي وتمنحه سلطات مطلقة باسم الدين ليصبح حاكما بأمر الله، وتعيد فكرة سلطة الكنيسة المعروفة بالقرون الوسطى في أوروبا ولكن بثوب إسلامي.

وما بين النقد الشديد لهذه النظرية وإستماتة مؤيديها للدفاع عنها، هناك حقيقة على أرض الواقع يجب الإشارة لها، فالرؤية التي قدمها الخميني للشيعة حول العمل السياسي تشكل إنقلابا جذريا في الفكر الإثني عشري، فهي تلغي حالة الإتكالية لديهم وتخرجهم من الحالة السلبية إزاء الأحداث السياسية إلى موقف إيجابي فاعل، وتضع الفكر الشيعي الإثنى عشري على جبهات المواجهة بدلا من موضعه التاريخي الإنكفائي والإحتمائي، وتخرج الشيعة من إطارهم الطائفي المغلق إلى ساحات العالم الإسلامي المفتوحة، وتمنح جمهورهم ثقة عالية بالنفس بدلا من الحالة الإعتذارية أو الإتقائية التي مارسوها طوال تاريخهم.

إن المتتبع لفكر الخميني كفقيه يمارس ولاية عامة ويتزعم دولة كبيرة كإيران يجد فكره مختلفا في كثير من الجوانب عن تلك الفترة التي مارس فيها ولايته الخاصة على مقلديه كمرجع ضمن مراجع الحوزة، ففكر الخميني في مطلع مرجعيته كان تقليديا لا يختلف كثيرا عن بقية المراجع المتنافسين على كسب مزيد من الأتباع، ومن ذلك النتاج المبكر يحاول خصومه إثبات غلوه ضد أهل السنة بنقل شواهد من

كتابه "تحرير الوسيلة" وتكفيره للنواصب[1]، أو نقل شواهد من كتابه "كشف الأسرار" الذي يصف فيه إبا بكر وعمر رضي الله عنهما بالمنافقين المتسلّطين الظالمين الذين ظلَمَا فاطمةَ الزهراء رضي الله عنها، أو يصف عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه من الظلمة، وبغض النظر عن حقيقة هذه الإتهامات أو مدى تمسك الخميني بها في فترة ولايته العامة، إلا أن فكره كحاكم يختلف تماما عن هذا الغلو، فهو أفتى بجواز صلاة الجماعة مع السنة، واستشهد في فتواه بقول للإمام جعفر الصادق رضي الله عنه "صلوا في جماعتهم وعودوا مرضاهم وشيعوا جنائزهم حتى يقولوا رحم الله جعفر فقد أدب اصحابه، كونوا زينا لنا ولاتكونوا شينا علينا"، في أول موسم حج بعد انتصار الثورة في إيران وجه بياناً للحجاج الإيرانيين ولجميع الشيعة طالبهم فيه بالمشاركة في صلاة الجماعة مع أهل السنة، واجتناب أي عمل يثير حساسيات الخلاف والتفرقة بين السنة والشيعة، قائلا "يلزم على الأخوة الإيرانيين والشيعة في سائر البلدان الإسلامية، أن يتجنبّوا الأعمال السقيمة المؤدية إلى تفرقة صفوف المسلمين، ويلزم الحضور في جماعات أهل السنة، والابتعاد بشدة عن إقامة صلاة الجماعة في المنازل، ووضع مكبرات الصوت بشكل غير مألوف، وعن إلقاء النفس على القبور المطهرة، وعن الأعمال التي قد تكون مخالفة للشرع"، وأكثر من دعوته لوحدة المسلمين جاعلا من القضية الفلسطينية والجهاد ضد إسرائيل المحور لوحدة المسلمين حيث يقول: "إننا جاهزون في جميع الأحوال للدفاع عن الإسلام والبلدان الإسلامية واستقلالها، إن برنامجنا هو برنامج الإسلام وتحقيق وحدة كلمة المسلمين واتحاد البلدان الإسلامية، وتحقيق الأخوة مع جميع طوائف المسلمين في كل العالم، والاتحاد مع جميع الدول الإسلامية في سائر العالم، والوقوف بوجه الصهيونية

---

1 النواصب مصطلح إسلامي يطلق على من يعادون علي بن أبي طالب وأهل بيته، ويؤذونهم بالقول أو الفعل، وقد اتفق أهل السنة والإثنا عشرية في أن النواصب تقول بفسق علي بن أبي طالب ولكنها لا تقول بكفر علي بن أبي طالب كالخوارج، وقد قامت الإثنا عشرية بتوسيع مصطلح النواصب ليشمل كل خصومهم سواء كانوا من النواصب (الذين يعتقدون بفسق علي بن أبي طالب) أو من الخوارج (الذين يعتقدون بكفر علي بن أبي طالب)، ويحاول المتطرفون من الجانبين تصوير موقف الشيعة من النواصب على أنه موقف من أهل السنة والجماعة، وهو غير صحيح لأن أهل السنة يكرهون النواصب ويوالون علي رضي الله عنه وأهل بيته ويعتبرون عليا رضي الله عنه رابع الخلفاء الراشدين، ويخطئون كل من وقف ضده وقاتله.

وإسرائيل، والوقوف بوجه الدول المستعمرة التي تريد نهب ذخائر هذا الشعب الفقير مجاناً"، غير أن شخصية الخميني المتأثرة بالتصوف جعلت منه زاهدا بمباهج الدنيا من جانب ومقاتلا عنيدا لتكريس زعامته من جانب آخر، وهو مسلك الزعماء الصوفيين الذين لا يريدون من مريديهم وأتباعهم سوى الإنصياع التام والإيمان المطلق بزعامة الشيخ، فالعقار الوحيد الذي كان باسم الخميني هو البيت المتواضع الذي كان قد اشتراه أيام دراسته المبكرة في الحوزة العلمية في محلة (يختشال قاضي) في مدينة قم؛ هذه المحلة التي كانت تعتبر في تلك الأيام كأبعد نقطة سكنية عن قلب المدينة، وعندما انتقل إلى طهران -حيث أقام لمدة عشر سنوات في منطقة جماران- سكن في منزل عبارة عن بيت قديم البناء يشبه بيوت الكثير من المستضعفين ليكون مقر إقامته، لكن هذا الزهد لم يتجل في عشقه للزعامة كبقية مشايخ الصوفية، و لم يمنعه من التخلص من كل منافسيه على السلطة، حيث بادر إلى إعدام كبار جنرالات الجيش، أولئك الذين وقفوا معه على الحياد طوال ثورته، كما أعدم أكثر من مئتين من كبار مسؤولي الشاه المدنيين بهدف إزالة خطر أي انقلاب، وأجرى قضاة الثورة من أمثال القاضي الشرعي صادق الخلخالي محاكمات موجزة افتقرت إلى وكلاء للدفاع أو محلفين أو إلى الشفافية، و لم تمنح المتهمين الفرصة للدفاع عن أنفسهم، أما الذين هربوا من إيران فلم يكونوا محصنين من الاغتيال، إذ بعد مرور عقد اغتيل في باريس رئيس الوزراء الأسبق شاهبور بختيار، وهو واحد من ما لايقل عن ثلاثة وستين إيرانيا قتلوا أو جرحوا منذ الإطاحة بالشاه، وفرض الإقامة الجبرية على المراجع العلمية التي خالفته في نظريته أو أختلفت معه كما فعل مع آية الله كاظم شريعتمداري من قبل ومنتظري (نائبه السابق) من بعد، وفي مارس 1980 أعلن الخميني "الثورة الثقافية" لتصفية الحياة السياسية من بقية معارضيه من الأيدلوجيات المنافسة، فأغلقت الجامعات التي اعتبرت معاقل لليسار مدة سنتين لتنقيتها من معارضيه، وفي يوليو فصلت الدولة البيروقراطيه عشرين ألف من المعلمين وثمانية آلاف تقريبا من الضباط باعتبارهم "متغرّبين" أكثر ممايجب، كما استخدم الخميني أسلوب التكفير للتخلص مع معارضيه، وعندما دعا قادة حزب الجبهة الوطنية إلى التظاهر في منتصف عام 1981 ضد القصاص، هددهم الخميني بالإعدام بتهمة الردة "إذا لم يتوبوا"، كما هاجم

رجاله مراكز اجتماعيه ومكتبات ومنابر مجاهدي خلق وعددا من اليساريين الذين يديرون النشاط اليساري في الخفاء، ولقد استطاع الخميني بكل جدارة أن يتفـــرد بالسلطة في بلد كان يزخر بالسياسيين والمفكرين والأكاديميين والإعلاميين.

3.1.4 جمهورية إيران الإسلامية

كانت إزاحة شاه إيران ونظامه هي الهدف المشترك لكافة فصـــائل الثـــورة الإيرانية، ولكنهم كانوا يختلفون فيما بعد ذلك إختلافا كبيرا، وهو ما دفع بـــذكاء الخميني إلى أن يؤجل البحث في التفصيلات -التي تفكك جبهة الثورة- حتى تحقيق الهدف المشترك، وكان يطمئن المتشككين بأن المراجع الدينية لا تتطلع للحكم، وفي الفترة التي أعقبت سقوط نظام الشاه انكشفت الخلافات بين كافة التيارات الثائرة وبدأ التنافس بينها لتفسير أهداف الثورة، منهم من كان يقول أنها إنهاء للإستبداد، ومنهم من كان يطالب بمزيد من الإسلام، ومنهم من كان يكتفي بالحد من التأثير الغربـــي الأمريكي، وآخرون يطالبون بالعدالة الإجتماعية والمساواة، غير أن كـــل هؤلاء لم يتوفر لهم ما توفر للتيار الديني من طريق ممهد لإستلام السلطة، إذ بـــادر الخميني في البداية لطمأنة الآخرين بتعيينه مهدي بازركان الليبرالي الإسلامي رئيسا للوزراء، والذي سعى لإنشاء حكومة إصلاحية ديمقراطية، كان الخميني يؤســـس مركزا آخر للسلطة بديلا للحكومة وهي المنظمات الثورية التي اعتمد عليها لحماية سلطته، مثل الحرس الثوري والمحكمة الثورية والخلايا الثورية المحلية التي تحولت إلى لجان محلية، ففي الوقت الذي كان رئيس الحكومة يطمئن النخبة المثقفة والطبقـــة الوسطى كان الخميني يدرس ثلاثة خيارات، الأول هو الحفاظ على نمطية الدولـــة المعاصرة وتسليم السلطة للنخبة السياسية التي شاركته الثورة لتأسيس نظام وفـــق الديمقراطيات الغربية، والنأي بالمرجعية الدينية عـــن ممارســـة الســـلطة وإبقائهـــا كمرجعية روحية تضبط مسار القيم الاساسية للحياة، أما المسار الثاني فهو إستلام السلطة وممارستها وفق نموذج دار الإسلام وتحويل إيران إلى دار هجرة للمناضـــلين الإسلاميين لإعادة الإسلام كقوة دولية من جديد، أما المسار الثالث فكان المـــزج بين المسارين، بحيث ينشئ دولة قومية معاصرة ملتزمة بالنظام الدولي ومواثيقه، وفي نفس الوقت يستخدم إمكاناتها لإعادة الإسلام كقوة دولية بقيادة الإيرانيين، وكما

يبدو أنه اختار المسار الثالث، وأخذ يجهز لدولته الإسلامية في إيران ويضع لها دستوره الذي صاغ شكل هذه الدولة كما يلي:

أولا: جمهورية إيران الإسلامية هي أول محاولة تطبيقية لأسلمة الدولة النمطية المعاصرة، فقد إلتزم الخميني حرفيا بقدر ما أستطاع بالقوالب النمطية للدولة المعاصرة، و لم يبعد كثيرا عنها و لم ينشئ كيانا شاذا عن الوحدة الأساسية للنظام الدولي، لقد جاء دستوره ليؤكد فكرة الدولة/القوم ويتبنى القومية الفارسية ويرسخها في كثير من مواده، رغم أن بقية القوميات الأخرى في إيران تشكل أكثر من نصف السكان بقليل، لكن دستوره يتحدث عن الشعب الإيراني، والعلم الإيراني، وعن رئاسة الدولة والسلطات الدستورية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتنظيم العلاقات بينهما، كما جاء نظامه ليطابق كل ما في الدولة النمطية من وزارات وجيش ومؤسسات إعلامية، وسلام وطني، وبنك مركزي، وعملة وطنية، وتاريخ وطني، ومنتخبات وطنية وغيرها، وعندما أراد أن يختار صفة يسمي بها دولته المقترحة لم يلجأ إلى التاريخ الإسلامي لينقب له عن أحد المسميات التي استخدمها المسلمون كما فعلت دولة طالبان مثلا، بل استخدم مسمى من نتاج الحضارة الغربية المعاصرة، فأطلق على دولته جمهورية إيران الإسلامية، ورغم أن نظامه الذي جاء به الدستور الإيراني ليس نظاما جمهوريا وفق المفهوم السياسي المعروف، والذي يعني أن الحكم بالدولة جمهوريّ، أي أن يكون الحكمُ بيد أشخاصٍ ينتخبُهم الشعبُ وفق نظامٍ خاصّ، وأن يكون للدولة رئيسٌ يعيّنُ بالانتخابِ لمدّةٍ محدودةٍ لا بالتوارث، إلا أنه استخدم المصطلح كما تستخدمه كثير من أنظمة العالم الثالث التي يحكمها العسكر.

والدستور عكس التزام الخميني بالقومية الفارسية واحترام مقتضياتها، فقد نصت المادة (15) من الدستور على أن اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة هي الفارسية لشعب إيران، كما أن المادتين (41) و(42) تتحدثان عن الجنسية الإيرانية كحق للإيرانيين والحصول عليها بالنسبة للأجانب وفق قوانين متشددة، ورغم أن الدستور يتبنى التاريخ الهجري مما يتوافق مع التاريخ الإسلامي العربي، لكنه تبناه على الطريقة الفارسية، وذلك وفق التقويم الشمسي الذي يتطابق مع التقويم الفارسي، لذا حلت الشهور الفارسية محل الأشهر الهجرية

الإسلامية التي أجمع المسلمون على استخدامها والتي ترتبط بالشعائر والمناسبات الإسلامية ارتباطاً وثيقاً، وحظي عيد النيروز الفارسي بأهمية خاصة في التقويم الرسمي الإيراني، كما تشترط المادة (115) لمن يريد الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية، كما تنص المادة (145) على منع انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي في البلاد، وهذه كلها أمور تتوافق مع متطلبات الدولة النمطية المعاصرة، ولا تنسجم مع فكرة الدولة/العقيدة التي يؤمن بها الخميني، ولا مع نمط الدولة التي تحدثت عنها نصوص الفقه الإسلامي، إذ أن أدبيات الإسلاميين تعتبر كل التقسيمات السياسية التي أنشأت دول العالم الإسلامي المعاصرة هي من صنيعة الإستعمار، وأن الإنتماء القومي ليس شرطا لحكم المسلمين، وأنه لا يجوز أن يحول دون الإنتساب لجيوش المسلمين والقتال معهم، ولعل تلك الملاحظات كانت حاضرة في أذهان من وضعوا الدستور الإيراني آنذاك، ولعلهم تدارسوا صعوبة إقامة دولة وفق نموذج دار الإسلام في الوضع الراهن، وأنهم اختاروا محاولة أسلمة الدولة النمطية المعاصرة لتجنب المأزق السياسي، وهو ما يشير إليه أحد الدبلوماسيين الإيرانيين وهو يناقش ذلك في أحد مؤلفاته كما يلي "الدستور الإيراني -كمحصلة- حافظ على الدولة/الأمة الإيرانية على رغم الدعوة للوحدة الإسلامية، والدليل على ذلك كما يقول الكاتب، ما ورد فيه حول قوانين الجنسية الصارمة، لهذا فإن التقاطع بين المؤسسة الدينية وصناعة دولة حديثة بالمفهوم الغربي هو ما جنب الثورة الإيرانية مأزق الإسلام السياسي، مشيرا بذلك إلى مأزق الفكر السلفي المتمثل بحركاته المعروفة وبعدم قدرته على تأسيس دولة عصرية"[1]، وتشير الممارسات إلى أن الخميني لم يكن يوما يدع عاطفته الإسلامية تتغلب على نزعته القوميه، إذ ظل مخلصا لقوميته في كل حالاته، فهو رغم إتقانه للغة العربية إلا أنه كان يصر على التحدث بالفارسية مع زواره العرب تاركا لحفيده ترجمة أقواله، كما أنه ككل الفرس أصر على تسمية الخليج

1 الإسلام والنظام السياسي في الجممهورية الإسلامية الإيرانية، د. غضنفر ركن آبادي، صفحة 395 طبعة مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ببيروت، وذلك (نقلا عن كتاب تجربة الإسلام السياسي لاوليفييه روا).

العربـــي بالفارسي، رغم أنه أقترح أن يكون اسمه الخليج الإسلامي قبل أن يتولى زمام الأمور، وعندما تولي السلطة ذكروه بالتسمية التي اقترحها للخـــروج مـــن مأزق المفاضلة بين الخليج العربـــي أم الفارسي، فقال لهم ليـــذهب العـــرب إلى الجحيم، وتحدث علي أكبر ولايتي وزير خارجية إيران الأسبق عـــن النـــــزعة القومية لدى الخميني فقال: "بعد فتح خورمشهر "المحمرة" التقى الخميني برؤساء السلطات الثلاث، حيث كان فرحاً جداً لفتح خورمشهر "المحمـــرة"، وجـــرى الحديث حول تسمية نهر اروند (شط العرب) فسأله أحدهم: هل نطلق مســـمى شط العرب أم أروند رود على النهر؟ فرد الخميني قائلاً: أطلقـــوا أرونـــد رود (بدلاً عن شط العرب)، وأضاف ولايتي: "إن تأكيد الإمام مسمى أروند يؤكـــد نـــزعته القومية لا محالة بالرغم من كونه كان قائد العالم الإسلامي"، واســـتطرد وزير الخارجية الإيراني الأسبق قائلاً: "كان للإمام حبّ خاص لإيران وللـــوطن، وكان يقول لا يوجد أفضل من شعبنا ولا حتى شـــعب رســـول الله في صـــدر الإسلام"[1]، إن بروز النـــزعة القومية في إيران الخميني دفعت البعض ليؤكد على أن الثورة في إيران كانت إيرانية وليست إسلامية كما هو معروف عنها، فلقـــد كتب أحد الأكاديميين الأتراك المتخصصين بالشأن الإيراني في كتابه "إيران: تهديد أم فرصة؟"، معللاً ذلك باعتقاده أنّ العناصر والمظاهر الوطنية القوميـــة كانـــت غالبة على العناصر الإسلامية في تلك الثورة، وهو ما يجعلها حقيقةً ثورة إيرانية فقـــط وليس إسلامية، وبالدخول إلى موقع وزارة الخارجية الإيرانية على الانترنت لن يـــرى الباحث حديثا عن الإسلام، بل يلاحظ عبارات تزخر بتصوير مكانة إيـــران وعظمـــة حضارتها ومدى تميّز الإيرانيين وتفردهم عن العالم والحضارات الأخرى، بحيث تقـــدم الإيرانيين بشكل يرمي إلى تعظيم الذات الإيرانية والرفع من شأنها.

إن التزام الخميني بالدولة النمطية المعاصرة يعني أنه كان يدرك تمـــام الإدراك طبيعة النظام الدولي الراهن، ويعرف أن علاقة الدولة/القوم بذلك النظـــام علاقـــة الجزء بالكل، وأن الإلتزام بمقتضيات الدولة المعاصرة شرط لقبول عضـــوية دولتـــه الجديدة في المجتمع العالمي وتعاون النظام الدولي الراهن معها.

---

1 موقع قناة العربية، الأربعاء 26 مايو 2010م، نقلا عن برنامج تلفزيوني بمناسبة استرجاع مدينة خورمشهر (المحمرة) من القوات العراقية بعنوان "خطوتان حتى الفجر".

ثانيا: حاول الخميني في دستوره أن يصب قدر ما يستطيع من مبادئ ومفاهيم إسلامية في قالب الدولة النمطية المعاصرة، وذلك لتأكيد أسلمة الدولة والتعويض عن تجاوزه لصورة الدولة كما هي في بطون الفقه الإسلامي، فهو وصف دولته بالجمهورية الإسلامية بالرغم أنه لم يناقش فقهيا مفهوم الجمهورية وما إذا كان يتوافق مع الفقه الجعفري أو الشريعة الإسلامية عموما، وكان يفترض أن يتضمن دستوره مادة تؤكد أن الشعب مصدر السلطات طالما أنه اختار النظام الجمهوري، لكنه لم يفعل ذلك، بل تبنى مفهوما يستخدمه كثير من معارضي الديمقراطية لتبرير معارضتهم لها، وهو أن الله هو مصدر السلطات وليس الشعب، فيقول في المادة (56) "السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما، والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة"، كما جاءت المادة (2) لتؤكد أن الأسس التي تقوم عليها الدولة هي أركان الإيمان وفق العقيدة الإثني عشرية، أما المادة (3) فقد جمعت – بشكل لا يقبل المزايدة– معظم الأهداف التي يتحدث عنها الإسلاميون في مختلف العالم لدولتهم المرجوة، ولكنه لكي لا يتورط بالنص الشهير الذي يقول "الشريعة الإسلامية مصدر التشريع"، يلجأ إلى إستخدام مصطلح "الموازين الإسلامية" كأساس لجميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها كما جاء في المادة (4)، وهو هنا يخلص نفسه من إشكالية تعريف الشريعة الإسلامية، ويعطي لدولته مرونة أكثر في التشريع وإتخاذ القرار ضمن محاولته للإلتزام بصيغة الدولة النمطية المعاصرة، ويستثني من كل ذلك فكرة ولاية الفقيه حيث يؤكد على حتمية العمل بها في المادة (5)، ولكي يعوض انحياز الدستور للمفاهيم القومية في الدولة يؤكد في المادة (11) على فكرة الأمة الإسلامية حيث تنص المادة "بحكم الآية الكريمة (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي"، كما يضع المادة التقليدية التي تتصدر معظم دساتير الدول

الإسلامية بذكره في المادة (12) أن دين الدولة الإسلام، ولكنه يؤكد من جديد على أنه إسلام وفق المذهب الجعفري الإثنى عشري، ويعتبر هذا النص أبديا غير قابل للتغيير، وكذلك يضع مادة أخرى لإحترام اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن وذلك للتعويض عن المفاهيم القومية التي يفرضها نموذج الدولة النمطية المعاصرة، فيقول في المادة (16) "بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية، وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل؛ لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية"، ولا أدري مدى جدية الدولة في تطبيق هذه المادة من الدستور؟ وفي المادة (17) يتبنى التاريخ الهجري (القمري والشمسي) للتقويم السنوي معتبرا الجمعة هي العطلة الأسبوعية الرسمية للدولة، ثم بعد ذلك يمضي في ذكر المؤسسات الدستورية وكيفية وشروط عملها وتنظيم العلاقات بينها مثلما تفعل كافة الدساتير المعاصرة، لكنه مثلما زج بالدستور منصب "ولي الأمر وإمام الأمة والفقيه العادل" في نظام جمهوري وجعله فوق كافة المناصب الدستورية، كذلك وضع مؤسسة دستورية -تسمى "مجمع تشخيص مصلحة النظام"- لتكون فوق المؤسسات الدستورية الأخرى، وفي المادة (144) يؤكد الدستور على أن جيش الدولة عقائدي حيث يقول "يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًا، وذلك بأن يكون جيشًا عقائديًا وشعبيًا، وأن يضم أفرادًا لائقين، مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها"، كما أنه في المادة (175) يحدد حرية النشر والإعلام وفق المعايير الإسلامية ومصالح البلاد، ويلاحظ أن المضامين الإسلامية الواردة بدستور جمهورية إيران الإسلامية هي التي تشكل أيديولوجيا الدولة، وجاءت بشكل ينساب بيسر في قوالب الدولة النمطية المعاصرة، فهي إما إنشائية عامة مثل المواد (2) و(3)، أو مفاهيم غير محددة مثل موازين إسلامية ومعايير إسلامية، أو نصوص مبهمة قد تحدث فوضى مثل ما جاء في المادة (107)، والتي تنص على التالي "على قضاة المحاكم أن يمتنعوا عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية، وبإمكان أي فرد أن يطلب من ديوان العدالة الإدارية إبطال مثل هذه القرارات واللوائح"، وبذلك فإن دولة الخميني لا تختلف عن أية دولة معاصرة

تتبنى النموذج النمطي للدولة وتمزج بنصوص دستورها من حيث الشكل العام بعض من متطلبات أيدلوجيتها.

ثالثا: تبنى الدستور الإيراني فكرتي أمير المؤمنين وأهل الحل والعقد الواردتين في نموذج دار الإسلام، حيث أن إمام الأمة ولي الأمر هو نفسه أمير المؤمنين، وأن مجمع تشخيص مصلحة النظام هو نفسه مجلس أهل الحل والعقد، مع العلم بأن حدود سلطاتهما غير واضحة لا في كتب الفقه المعاصرة ولا في تاريخ الخلافة الراشدة، فسلطات الخلفاء الأربعة كانت مطلقة لا يقيدها سوى القرآن وما سنّه النبي ﷺ، ومدة حكمهم أبدية لا تنتهي إلا بالوفاة، وهناك خلاف بين الفقهاء حول قرار أهل الشورى (أهل الحل العقد) فيما إذا كان معلما أم ملزما؟ أي هل أهل الحل والعقد هيئة استشارية أم سلطة تشريعية؟ ولقد استفاد الخميني من تلك الفكرتين ليصوغ سلطاته على منوالهما ولكن وفق فهمه للعقيدة الإثني عشرية حول نائب الإمام الغائب، وانسجاما مع تأثره بالفكر الصوفي ومنصب الشيخ بين مريديه، حيث أسبغ صفات يندر توفرها في حاكم بهذا العصر، لقد وصفه بالفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير والذي تتوفر فيه الشروط المادة (109) والتي تنص على الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي:

1. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
2. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.
3. الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزا على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

ويبدو هنا أنه حاول تفصيل هذه الشروط لكي تنطبق على المراجع الدينية العليا للشيعة، بمعنى أنه فصّلها لكي يبقى هذا المنصب مخصصا للمراجع العليا من بعده، إذ أنه لم يكن بحاجة لتفصيلها على نفسه حيث أن الدستور نص على اسمه صراحة كولي للأمر دون الحاجة لمطابقة سيرته الذاتية على الشروط، فقد جاء في المادة (107) التالي "بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمي الإمام الخميني (قدّس سره الشريف) الذي اعترفت

الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب"، وتفصيل الشروط بهدف حصرها في المراجع يعني أنهم لن يخوضوا عمليات ترشيح وانتخاب شعبي، فمنصب المرجعية أصلا لا يأتي دفعة واحدة، بل يأتي متدرجا بين الإجازة العلمية للحوزة وحلقات العلم والقدرة على الإفتاء وتوافق عليه بين مقلدين مات مرجعهم.

لقد منح الدستور كل الصلاحيات والسلطات ذات الطبيعة المصيرية لولي الأمر، مضافا لها حق النقض والاعتراض على بقية القرارات، وجعل مدة شغل هذا المنصب مدى الحياة لمن يتولاه مع ضمان حمايته من المسائلة السياسية، ولقد جاءت وظائف القائد وصلاحياته للتتضمن التالي:

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
4. القيادة العامة للقوات المسلحة.
5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6. نصب وعزل وقبول استقالة كل من:
   أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.
   ب. أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
   ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.
   د. رئيس أركان القيادة المشتركة.
   هـ. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
   و. القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
7. حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاثة.
8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
9. إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في

هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل انتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

10. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

11. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

وهذه الصلاحيات التي منحها الدستور لولي الأمر تفوق سلطات أمير المؤمنين في دولة الخلافة، فأمير المؤمنين يبقى مقيدا بمقتضيات أحكام القرآن وما سنه النبي ﷺ، ولذلك قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه "أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم"[1] وهو برهان على أن الأمة رقيبة على أداء أمير المؤمنين، وأنه لا سلطات بلا مسؤوليات في الإسلام، ودليل على مشروعية المسائلة والاحتجاج على مخالفات الحكام، ويؤكد ذلك قول سلمان الفارسي رضي الله عنه لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه "لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناك بسيوفنا"[2].

إن الصلاحيات التي منحها الخميني لنفسه -ولمن يحتل منصبه من بعده- لم تتوفر لأحد سوى للأنبياء وللأئمة المعصومين في العقيدة الإثني عشرية، ولهذا يعتقد بعض المفكرين الشيعة الذين انتقدوا هذه الصلاحيات أن الخميني كان يعتقد أن منصب القائد العام للدولة أو المرشد الروحي ما هو إلا منصب نائب الإمام الغائب وليس مجرد ولاية فقيه، "ويعود جذر المشكلة إلى ان الإمام الخميني لا يعتبر شرعية الفقيه في الحكم مستمدة من الأمة، وإنما هو منصوب ومجعول ومعيّن من قبل الإمام المهدي أو الأئمة السابقين، ولذلك فانه ليس بحاجة إلى أخذ رضا الأمة في أية مسألة، وله الحق أن يعمل بما يتوصل إليه في اجتهاده، وعلى الأمة أن تطيعه بلا مناقشة أو تردد، وهو ما يمنحه صلاحيات مطلقة أخرى"[3]، لذلك كان يعتقد أن

---

1 مصنف عبد الرزاق 336/11.

2 شعب الأيمان للبيهقي وترجمة ابن الجوزي لعمر رضي الله عنه.

3 تطور الفكر السياسي الشيعي/أحمد الكاتب صفحة 436 طبعة دار الشورى بلندن.

منصبه يمنحه السلطة على كل الشيعة في العالم، ولهذا تعجب من موقف الشيعة بالعراق إبان الحرب العراقية الإيرانية، إذ أنه أصدر في شهر يناير 1981 فتوى لشيعة العراق يحثهم فيها على الثورة ضد الحرب وعصيان الأوامر العسكرية، لكن شيعة العراق لم يتحركوا، مما جعله يتساءل باستغراب ويقول لبني صدر "عجيب أمر هؤلاء العراقيين ألا يوجد بالجيش العراقي شيعة؟!"، واستمر الخميني يوجه نداءات شبه أسبوعية للعراقيين مستخدما نفس اللغة التي كان يستخدمها ضد الشاه دون جدوى، ونصحه بني صدر بوقف إصدار الفتاوى للشعب العراقي طالما أن الفتاوى والبيانات السابقة التي أصدرها لم تجد استجابة من العراقيين، لكن الخميني ظل يمارس دوره كقائد للشيعة بالعالم ونائب للإمام الغائب.

ومن جانب آخر، فإن التفرد بهذه الصلاحيات دون أي مسؤولية سياسية وضع غير مسبوق في النظام الدولي المعاصر، فلا الإمبراطور شاه إيران كان يملك مثل هذه الصلاحيات، ولا الرئيس صدام حسين سطّر لنفسه سلطات كهذه بهذا الشكل المكشوف، وسلطات بلا مسؤولية سياسية أحرج كل المتحمسين للثورة الإيرانية والنظام الإسلامي فيها، وأثار سؤالا مرتبطا بالعقيدة الإمامية يقول "إذا أعطينا الفقيه الصلاحيات المطلقة والواسعة التي كانت لرسول الله ﷺ وأوجبنا على الناس طاعته، وهو غير معصوم، فماذا يبقى من الفرق بينه وبين الرسول؟ ولماذا إذن أوجبنا العصمة والنص في الإمامة وخالفنا بقية المسلمين وشجبنا اختيار الصحابة لأبي بكر مع انه كان افقه من الفقهاء المعاصرين؟"[1].

رابعا: تبنى دستور جمهورية إيران الإسلامية مفهوم المواطنة المعاصر، فأفراد الأمة الإيرانية مواطنون متساوون في الحقوق وبدون تفاضل كما جاء في المادة (19) التي تنص على التالي "يتمتع أفراد الشعب الإيراني –من أية قومية أو قبيلة كانوا –بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سببًا للتفاضل"، وتأتي المادة (20) لتؤكد ذلك مرة أخرى لتقول "وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الموازين الإسلامية"، والمواد من (28) إلى (35) تسرد بعضا من هذه الحقوق المتعلقة بالمهنة

1 المرجع السابق/أحمد الكاتب صفحة 435 طبعة دار الشورى بلندن.

والتعليم والسكن والضمان الإجتماعي والحقوق القانونية، ثم تأتي المادة (41) لتؤكد حق كل إيراني بالحصول على الجنسية الإيرانية، بل أنه يتشدد في مفهوم المواطنة على حساب الفهم الإسلامي عندما يحصر في المادة (145) الإنتساب للجيش والقتال معه فقط بالمواطن الإيراني، غير أن المستغرب في نصوص الدستور أنها جعلت المساواة كاملة بين الإيرانيين من أبناء القبائل والقوميات دون إكتراث للون أو عنصر أو لغة، ولكنها لم تشمل في ذلك أبناء الديانات والطوائف الدينية الأخرى، فهل لأن الدستور الإيراني يعتبر أولئك مواطنين من الدرجة الثانية؟ إذ ما أن يقترب الدستور من السلطات والمناصب القيادية حتى يبدأ بالتمييز بين المواطنين وفق الدين والطائفة، فتقول المادة (64) التي تتحدث عن تشكيل مجلس الشورى ما يلي "وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائبًا واحدًا، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معًا نائبًا واحدًا، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائبا واحدًا. نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب يحددهما القانون"، وفي المادة (91) التي تتحدث عن تشكيل مجلس صيانة الدستور، تعطي حق العضوية بهذا المجلس للمسلمين فحسب دون سائر الديانات، كما تأتي المادة (107) لتحصر منصب القائد بين المسلمين الشيعة الإثني عشرية الذين تبوأوا درجة المرجعية، وهو ما يعني أن هذا المنصب لا يحق لغير الشيعي الإثنى عشري، ومما يلفت النظر ويثير الاستغراب أن هذا المنصب الوحيد الذي لم يشترط فيه الدستور أن يكون شاغله إيرانيا رغم أنه أعلى منصب بالدولة، أما المادة (115) والتي تتحدث عن شروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية، فإنها تنص على أن يكون شيعيا إماميا إثنى عشريا "مؤمنًا ومعتقدًا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد"، وهو ما يعني كذلك أن المواطنين الإيرانيين من المسلمين غير الإثني عشرية أو اليهود أو المسيحين أو غيرهم ليس لهم الحق في شغل هذا المنصب، أما المادة (144) والتي تنص على التالي "يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًا، وذلك بأن يكون جيشًا عقائديًا وشعبيًا، وأن يضم أفرادًا لائقين، مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها"، ومقتضى هذا النص أن غير المسلمين غير لائقين للانضمام للجيش، فالنص لا يريد للجيش أن يكون وطنيا ولا إيرانيا، بل يريده عقائديا يضحي بجنوده

من أجل الثورة وليس من أجل الوطن، أما فرصة انضمام غير الشيعي الإثنى عشري للسلطة القضائية فيحكمها نص مبهم كما جاء في المادة (163)، إذ تقول "يحدد القانون صفات القاضي، والشروط اللازم توفرها فيه طبقًا للقواعد الفقهية"، فهذه المادة تحيل الصفات والشروط الواجب توفرها في رجال القضاء إلى القواعد الفقهية، ومن الطبيعي أن يكون المقصود بالفقه هنا هو الفقه الجعفري، فما هي الشروط اللازم توفرها برجال القضاء في الفقه الجعفري؟ خاصة وأن ولاية القاضي في الفقه الجعفري هي امتداد لولاية الإمام التي هي بدورها امتداد لولاية النبي، إذ ترى العقيدة الإثني عشرية أن نصب وتعيين القضاة في زمن حضور الإمام يتمّ من قبله، ويسمى هذا في عرف الفقه الجعفري بالجعل الخاص والإذن الخاص والنصب الخاص لأنه يتحقق في حق شخص معيّن معروف بذاته، أما في زمن غيبة الإمام فيكون تعيين القاضي من جهة الإمام تعييناً غير مباشر، وذلك بذكر مواصفات معينة متى توافرت في شخص كان له حق القضاء، ولما كانت المادة (167) تطلب من القاضي أن يسعى لإستخراج حكم القضية من القوانين المدونة "فإن لم يجد فعليه أن يصدر حكم القضية اعتمادًا على المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوى المعتبرة"، فإن الدستور يكاد يجعل رجال السلك القضائي من المسلمين أو من الإثني عشرية، إذ كيف يتوقع من غير المسلمين استخراج الأحكام من المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوى المعتبرة؟

لقد حاول دستور جمهورية إيران الإسلامية أن يلتزم بمفهوم المواطنة كما تقتضي الدولة النمطية المعاصرة، إذ دشن نفسه بمجموعة مواد عامة في مطلع الدستور حافظت على مقتضيات هذا المفهوم، لكنه لم يستطع أن يحافظ على إلتزامه عندما دخل في تفصيلات المواد المتعلقة بمفاصل الدولة، إذ أنه أضطر للتعامل مع المفهوم الإسلامي الإثنى عشري المتعلق برعايا الدولة، وهذا التعامل أوجد في إيران مواطنين من الدرجة الأولى "إيرانيين شيعة إثنى عشرية"، لهم حقوق كاملة ويتكافئون في الفرص، ومواطنين من الدرجة الثانية "إيرانيين من غير الشيعة الإثني عشرية" ليس لهم فرص في المناصب القيادية بالدولة على الأقل، وهذا ما أكدته الممارسة، فتجربة الجمهورية الإسلامية بإيران لم تشهد وزيرا أو وكيل وزارة أو قائدا للجيش أو ضباطا من ذوي الرتب الرفيعة أو رجال قضاء أو حتى سفراء أو

دبلوماسيين ذوي رتب رفيعة من الطائفة السنية الإيرانية، رغم الإحصاءات شبه الرسمية لحكومة إيران تقول أنهم يشكلون 10% من السكان، وأن بعض مصادر السنة تؤكد أنهم يشكلون 30%، وهو يوافق -كما يقولون- الإحصائية القديمة التي أجريت أثناء حكم الشاه، ومصادر مستقلة تقول أن السنة يشكلون من 15 إلى 20% من سكان إيران، ولم يسمح للسنة الإيرانيين ببناء مسجد لهم في العاصمة طهران، هذا فيما يتعلق بأكبر طائفة غير شيعية، فما بالك بالأقليات الدينية الأخرى كالمسيحيين واليهود والبهائية والزرادشت.

خامسا: رغم إلتزام جمهورية إيران الإسلامية بمفهوم السيادة كما جاء بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، غير أن إلتزامها جاء مبهما كما هو بالمادة (154) من الدستور، حيث تقول "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى" فالمادة تضمنت نقيضين، فهي تدعم نضال المستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة بالعالم، مما يعني انها أعطت للنظام الإيراني حق التدخل في اية منطقة تعتبرها ساحة نضال ضد الاستكبار، وفي نفس سياق النص أكدت المادة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، وهذا التناقض في هذه المادة يعكس حيرة واضعي الدستور بين الإلتزام بوثيقة الأمم المتحدة وبين الواجبات الشرعية تجاه الأمة الإسلامية، فالخميني لم يقدم نفسه للعالم كقائد إيراني للطائفة الشيعية، بل كان يعتبر نفسه قائدا إسلاميا في خدمة أمّة الإسلام، كما يعتبره الشيعة الإثنا عشرية في العالم مرجع تقليد يلتزم مقلدوه -في كل الدول- بأقواله وأوامره وتوجيهاته، مما يعني أنه له سلطة فعلية على مواطني بعض الدول الإسلامية، ولذلك لا يقبل أن يقيده الدستور لكونه سياسيا، بينما هو كفقيه، يمنحه الدين الحق في مخاطبة كل المسلمين وتوجيههم، لذلك جاءت المادة (11) من الدستور لتحفظ له دوره الأممي، حيث تقول "بحكم الآية الكريمة (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة

كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي"، وتوكيدا لهذا المعنى جاءت المادة (152) لتنص على أن الدفاع عن حقوق جميع المسلمين أحد الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية للجمهورية، وهو ما يعتبر نقضا لوثيقة الأمم المتحدة ومخالفة لمبدأ السيادة في القانون الدولي، وبرز هذا الارتباك المتردد بين احترام النظام الدولي والعمل بمقتضيات الدعوة والجهاد في أقوال الخميني وممارساته، فعندما ينفرد بأنصاره وأتباعه ومؤيديه وأجهزته الرسمية يتحدث عن حملة لتصدير الثورة إلى العالم الإسلامي، ففي بيانه بمناسبة بدء السنة الإيرانية الجديدة عام 1980 قال"علينا أن نسعى لتصدير ثورتنا إلى العالم، وأن نتخلى عن فكرة الإمتناع عن تصدير الثورة، لأن الإسلام لا يميز بين مواطن المسلمين"، ويرى الخميني أن تصدير الثورة عملية مرتبطة بظهور المهدي، فهي تهيئة الأجواء لمقدمه".. وأن تعملوا على إعداد الأرضية لظهور منقذ البشرية وخاتم الأوصياء ومفخرة الأولياء، حضرة بقية الله -روحي فداه- وذلك من خلال تجليكم بالاستعداد الدائم للتضحية وتصدير الثورة وإبلاغ نداء دماء الشهداء"[1]، ويوجه أنصاره نحو دول الجوار في الخليج العربي قائلا "بيد أن الأنظمة الحاكمة في دول الخليج الفارسي (يقصد العربي) وغيرها تجهد أن لا يخطو الإسلام خطوة واحدة خارج إيران، ولكنه واصل وسيواصل تقدّمه رغم أنفهم"[2]، أما عندما يواجه ممثلين للمجتمع الدولي ونظامه، كسفراء الدول والمبعوثين، فإنه يقدم تفسيرا مخففا ومسالما لمفهوم تصدير الثورة حيث يقول "إننا عندما نتحدث عن تصدير ثورتنا نتطلع إلى أن تكون حكومات العالم الإسلامي وجميع البلدان التي يعاني فيها المستضعفون من المستكبرين، حكومات عادلة تعمل لخدمة الشعب، والشعب أيضا لا يكن عداء لحكومته، اننا نتطلع إلى إيجاد مصالحة بين الشعوب وحكوماتها"[3]، عندما شرعت حكومة الخميني بحملتها لتصدير الثورة بدأت بمحاولة كسب الأنصار والمؤيدين حيث يتواجد المسلمون في كافة بقاع الأرض، واستغلت بجدارة

1 من رسالة جوابية إلى أبناء الشهداء والأسرى والمفقودين بتاريخ 1986/4/28.
2 من لقاء مع رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى بتاريخ 1983/9/2.
3 من حديث مع جمع من سفراء الدول الإسلامية بتاريخ 1980/8/11.

التعاطف الجياش في العالم الإسلامي مع أول ثورة شعبية ناجحة بإسم الإسلام، واستخدمت سفاراتها بكفاءة عالية ودعمتها بميزانيات مالية سخية، ونظمت سلسلة حاشدة من الندوات والمؤتمرات واللقاءات لدعوة كافة الفئات من ناشطين وسياسيين وكتاب وإعلاميين ومفكرين وأكاديميين ورجال دين ودعاة ووعاظ، حتى كادت طهران أن تصبح قبلة المصلحين والثوار في مطلع الثمانينات، وقدمت الدعم المالي لكثير من المراكز الإسلامية والمساجد بالغرب، ثم بدأت بإيفاد بعثات دينية تعليمية لنشر العقيدة الإثني عشرية في المجتمعات الإسلامية المهمشة والمهملة بأفريقيا وآسيا، وأحتضنت كافة التنظيمات الشيعية السياسية التي تتصارع مع أنظمة دول الجوار، غير أن هذا الجهد كله واجه تعثرا كبيرا، فبعض الدول صارت تشكو من تبشير إيران بالمذهب الشيعي في بلدان لا تعرف العقيدة الإثني عشرية ولم تسمع بها، والأغلبية السنية الكاسحة في العالم أصطدمت بمضمون العقيدة الإثني عشرية التي تتهم التاريخ الإسلامي برمته، بل تتحاشى إضفاء الإحترام على صحابة رسول الله ﷺ ممن اختلفوا مع علي رضي الله عنه، أما التنظيمات الشيعية العربية اللاجئة إلى إيران فكانت تشكو من النزعة الفارسية في التعامل مع العرب، وكانت صدمتها تكمن في أن نظرتها لإيران الخميني بمثابة دار هجرة للمسلمين الشيعة على الأقل، غير أنها لم تكن أكثر من بلد مجاور يأوي لاجئين سياسيين هاربين من نظام معاد[1]، لقد استخدمهم النظام الإيراني خلال الحرب مع العراق، وأعتبرهم عبئا يجب التخلص منه بعد الحرب، إذ قام مجلس الشورى الإيراني بإلزام الحكومة بالتخلص منهم في مدة أقصاها ربيع 2001 م.

سادسا: يحتل البرنامج الأخلاقي مرتبة الأولوية عند الجماعات الإسلامية بالعالم حتى وهي منغمسة بالعمل السياسي، ومن المفروض نظريا، عندما تؤول السلطة إليها، تسعى بكل إمكاناتها لتكوين مجتمع فاضل ملتزم بمكارم الأخلاق، ولذا جاء دستور جمهورية إيران الإسلامية مؤكدا على هذا المعنى من خلال المادة

---

1 خلال لقاءاتي التي أجريتها في طهران مع إعضاء حزب الدعوة العراقيين اللاجئين إلى إيران تحدثوا بمرارة بالغة عن النزعة الفارسية التي تطغى على تعامل الشيعة الإيرانيين مع الشيعة العرب، ولقد أكد لي ذلك في اكثر من لقاء سماحة السيد آية الله محمد باقر الحكيم رحمة الله عليه. (المؤلف)

(3) التي تؤكد على خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع، والمادة (8) التي تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس فيتحملها الناس بالنسبة لبعضهم بعضا، وتتحملها الحكومة بالنسبة للناس، والناس بالنسبة للحكومة، والمادة (10) التي ترى أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الإسلامي، فيجب أن يكون هدف جميع القوانين والقرارات والبرامج المرتبطة بالأسرة تيسير بناء الأسرة والحفاظ على قدسيتها وتمتين العلائق العائلية على أساس الحقوق والأخلاق الإسلامية، غير أن تجربة أي زائر للمدن الكبرى في إيران لا تمنحه قناعة بأن الشارع الإيراني يتجاوب مع نداءات الوعظ الدينية المتعلقة بالإلتزام بالمظهر الديني كما يريده الوعاظ، حيث أن الدراسات تشير لما هو أخطر من المظهر، فطبقا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2005 -الذي اصدرته الامم المتحدة عن مدمني الافيون في العالم- تحتل إيران اعلى نسبة من المدمنين في العالم، اذ يشير التقرير إلى ان 2,8% من السكان الذين تزيد اعمارهم عن 15 سنة مدمنون على نوع من المخدرات، واذا صح ما أفصحت به بعض الادارات الحكومية عن عدد المدمنين الذي يصل الى 4 ملايين شخص، فإن ذلك يضع إيران على قمة عدد السكان المدمنين في العالم على المواد المخدرة بما في ذلك الهيروين، ويعتبر الكثيرون في إيران أن الفراغ والملل من وقع الحياة اليومية سبب رئيسي للإدمان، وعلى الرغم من تخفيف حدة القيود المفروضة خلال السنوات الثلاث الاخيرة، إلا أن مدينة مثل طهران -التي يبلغ تعداد سكانها 10 ملايين نسمة- يخيم على شوارعها صمت القبور خلال عطلة نهاية الاسبوع، ويعلق مدير مركز بيرسيبوليس لعلاج مدمني المخدرات "ان المثير للارتباك والتناقض في إيران ان الأشياء تبدو في ظاهرها ذات سمة دينية صرفة فيما تستهوي كثيرين أشياء مثل قناة «ام تي في» التلفزيونية للموسيقى والثقافة الغربية"، ويأتي -بعد الإدمان- تعاظم مشكلة الطلاق في إيران، كظاهرة للأزمة الإجتماعية التي يعانيها المجتمع الإيراني في ظل حكومة إسلامية، إذ تفيد الإحصاءات الرسمية -لإدارة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية الإيرانية- أن محافظة طهران هي الأعلى فيما يخص معدلات الطلاق، إذ تبلغ نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج فيها 17,18%، ثم

تأتي محافظة قم في المرتبة الثانية -على الرغم من انخفاض الكثافة السكانية فيها- وذلك بنسبة 12,8%، ثم محافظة كردستان التي تبلغ نسبة الطلاق فيها 10,6% إلى إجمالي حالات الزواج، وتعكس تقارير الطلاق أزمة مجتمعية مركبة تتمثل في الإنهيار لعدد كبير من الأسر، وفي التداعيات الخطيرة لمثل هذا الإنهيار التي تنعكس على أبناء هذه الأسر، وعلى نساء فقدن عائلهن (الزوج)، وعلى عدد كبير من العائلات التي صارت إحدى بناتها مطلقة مع كل ما يعنيه هذا الوضع في مجتمع شرقي مسلم مثل المجتمع الإيراني، وستكون عاملا أساسيا لحدوث زيادة قوية في أعداد أطفال الشوارع التي بدأت تسود المدن الإيرانية، وأعداد الأطفال المقبلين على احتمالات تعرضهم للإدمان، وأعداد الأطفال الذين يمكن أن يتسربوا من التعليم نتيجة فقدان العائل، وزيادة أعداد الأطفال الذين يدخلون في سوق العمل الحرفي واليدوي دون أن يكونوا قد بلغوا بعد السن الصحيحة لمثل هذا التطور الحياتي، وتعاظم أزمة الطلاق في المجتمع الإيراني يطرح عددا من الأسئلة على اعتبار أن نظام الدولة ذو طابع إسلامي، مما يخلق تصورا مثاليا في ذهنية وعقلية أي متتبع لهذا النظام، وفي دراسة نشرت نتائجها عام 2007 استطلعت آراء ألف شخص من المسؤولين والمدراء وأصحاب الخبرة لتحديد مكان 28 مشكلة اجتماعية في سلم ترتيبي من حيث الأكثر والأقل أهمية، فجاء الإدمان على رأس هذه المشكلات وفق ما قاله (81%) من العينة (56,6%) قالوا البطالة، كأهم مشكلتين يواجههما المجتمع الإيراني، وجاءت مشكلتا الترمل (4.1%) والتشرد (4%) في قاع السلم[1]، ويضاف إلى المشكلات السابقة مشكلة الدعارة، وهي مشكلة تشير الدراسات إلى ارتفاعها المستمر، حيث تأتي الأرقام بشأنها متناقضة بصورة تستوقف الباحثين، فالعدد يتفاوت من ثلاثة آلاف إلى ثلاثين ألف امرأة، وفي بحث أجري في مدينة طهران كشف رئيس قسم علم النفس في جامعة تربيت مدرس كاظم رسول زاده طباطبايي أن الدعارة وبعد أن كانت منتشرة بين الفئة العزباء أصبحت منتشرة بين المتزوجات، كما أن سن البدء بالدعارة انخفض ليصل إلى 15 عاما، في حين كان السن في العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين 30

1 إيران.. مجتمع ينوء بثقل مشكلاته/فاطمة الصمادي/موقع مركز الجزيرة للدراسات.

عاما فما فوق[1]، وكشفت الدراسة أيضا أن أسباب الدعارة كانت في السابق لسد احتياجات أساسية للمرأة في حين أصبحت اليوم لسد احتياجات ثانوية، وتذهب دراسات أخرى إلى أبعد من ذلك وتقول إن السن انخفض إلى (8-10 سنوات)، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة في مجلس الشورى الإسلامي[2]، وتأتي ظاهرة الفقر بالمجتمع الإيراني كمصدر رئيسي للأمراض الإجتماعية الأخرى، بدرجة يصفها أحد علماء الإقتصاد والإجتماع الإيرانيين "تسونامي الفقر" الذي يهدد الجمهورية الإسلامية، وتتضارب الأرقام ما بين 10 ملايين فقير إلى 15 مليون فقير، ويصطف مع هذه الظاهرة مشكلة "سكان العشوائيات والحواشي" في إيران كأحد مآسي الفقر في المجتمع، وتتفاوت التقديرات لاولئك السكان ما بين 5 ملايين نسمة إلى 20 مليون نسمة، وهذا ما يثير تساؤلا عن مصروفات تلك الدولة النفطية الثرية التي تتمتع بمصادر طبيعية متنوعة مثل إيران، وعن مفاهيم التكافل الإجتماعي القرآنية وأثرها في سياسات الدولة والمجتمع الإيراني، وعن أموال البر -مثل الزكوات والصدقات والخمس- التي تتجمع سنويا بالملايين من إيران والعراق وباكستان ودول الخليج الغنية عند المراجع الدينية، والتي هي موجهة أصلا لمثل هذه الفئات. إن وجود نسبة عالية للفقر في دولة إسلامية غنية ووجود عشوائيات متزايدة تعني غياب التنمية المتوازنة للمجتمع، فإذا كان الفقر يهدد الكيان المجتمعي في إيران، فإن العشوائيات تشكل عبئا على سكان المدن بسبب ارتفاع نسبة الجريمة بين هذه الفئة، وتشير دراسة أجريت على هذه الفئة في المناطق القريبة من مدينة كرج غرب طهران إلى أن 59% منهم هم من مرتكبي الجرائم[3]، ورغم

---

1 نقلا عن المصدر السابق: أعلنت نتائج هذا البحث في" نخستين همايش علمي اسلام وآسيب‌هاي اجتماعي 10 و11 تير ماه 1387" (ورشة العمل الأولى حول الإسلام والمشكلات الاجتماعية) الذي عقد مطلع يوليو/تموز من العام 2008 في وزارة الداخلية الإيرانية.

2 نقلا عن المصدر السابق: رييس انجمن جامعه شناسي إيران خبر داد: كاهش سن روسپي‌گري در إيران (رئيس منتدى علم الاجتماع في إيران يعلن: انخفاض سن محترفات الفاحشة في إيران)، روز انلاين، 24 خرداد 1390:

http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/archive/2011/june/14/article/-d8f4e0a3d9.html

3 نقلا عن المصدر السابق: نشرت صحيفة (مردم سالاري) تحقيقا بعنوان (ارتفع صوت

الإقرار الرسمي بوجود هذه المشكلات الاجتماعية الخطيرة، إلا أنه لا يوجد مركز علمي واحد على صعيد الحكومة أو الجامعات أو المجتمع المدني تكون وظيفته توثيق الإحصاءات والأرقام المتعلقة بهذه الأمراض والمشكلات الاجتماعية[1]، وهو ما يفسر الاختلاف في وجهات نظر الباحثين بشأن هذه القضايا، وغياب بنك معلومات وطني للمعضلات الاجتماعية يبقي الإحصاءات الخاصة بشأنها مسألة محرمة يتم تبادلها في الرسائل السرية للمسؤولين، ويحرم منها الباحثون، ويعلل البعض تفاقم المعضلات الإجتماعية بفشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حكمت الجمهورية الإسلامية لأكثر من ثلاثة عقود، حيث تواجه بالتعتيم والإنكار مما دفع علماء الاجتماع الإيرانيين إلى تسجيل اعتراضات عديدة حول التضييق على البحث العلمي وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، وتحاول الحكومة الإيرانية معالجة تلك المعضلات من خلال تركيزها على محورية الدين في المناهج وأساليب التعليم للسنوات المقبلة[2]، كما لجأت إلى الأسلوب السعودي في الأمر بالمعروف وإنكار المنكر من خلال تعزيز قوات التعبئة الشعبية -"بسيج الفعال والخاص" و"بسيج مجتمع النساء"- والتي يصل عددها إلى مليون ونصف نسمة بموجب قانون أُقِر نهاية 2011م في مجلس الشورى، وذلك ضمن برنامج التنمية الخامس الذي حدد مجموعة أهداف أهمها: "تقوية ودعم المستضعفين كما ونوعا" وتسجيل حضور أكبر لدور "القوى الشعبية في الأمن الاجتماعي" ونشر "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[3]، أما "بسيج مجتمع النساء" فسيكون مكلفا بالتصدي للمشكلات الاجتماعية، ونشر "ثقافة العفاف

جرس الإنذار من العشوائيات) وأعيد نشره على موقع (آفتاب) بتاريخ 22 أبريل/نيسان 2010، وموجود على هذا الرابط:

http://www. aftab. ir/articles/social/tourism/c4c1271911808_immigration_p1. php

1 نقلا عن المصر السابق: اجلالي، پرويز، "نگاهي به مشكلات آمار جرايم در إيران"(نظرة إلى مشكلة إحصاءات الجريمة في إيران)، مجلة علماء الاجتماع الإيرانيين، الدورة الرابعة، العدد الثاني، 1381 (2002).

2 فاطمة الصمادي، إيران: أزمة التعليم تنتج جيلاً يعاني القطيعة... والثورة حائرة في مجتمعها، جريدة الحياة اللندنية، الثلاثاء، 24 أغسطس/آب 2010.

3 فاطمة الصمادي، إيران: في عالم «الباسيج» «الإخوة» للأمن و«الأخوات» لمشاكل المجتمع، جريدة الحياة اللندنية، 5 ديسمبر/كانون الأول 2010.

والحجاب" وتحكيم بنيان العائلة، غير أن أزمة إيران تتفرد بما يسمى ب "ضعف القواعد الأخلاقية في العلاقات الإجتماعية" والتي تضعها دراسات عديدة على رأس الأمراض الاجتماعية في إيران، وهي تتمثل في خيبة الأمل في الدين ورجاله – الذين يحكمون إيران– بالصدق مع الناس، ويرى د. حميد رضا جلايي بور أنها منتشرة على مختلف المستويات، ومتمثلة في "السلوك غير الأخلاقي للحكومة" بتعاملها مع المجتمع (مثل الكذب في الإحصاءات والأرقام) والمتمثلة كذلك في "السلوك غير الأخلاقي للمجتمع" بتعامله مع الحكومة (التهرب من دفع الضرائب والمستحقات المالية)، وعلى الصعيد ذاته يسجل جلايي بور "ضعف رعاية القيم الأخلاقية بين أعضاء المجتمع، العائلة والأصدقاء وزملاء العمل وأبناء الوطن"[1].

سابعا: حاولت الجمهورية الإسلامية أن تبنى اقتصادا مستقلا –وفق المبادئ والمفاهيم الإسلامية– يتحاشى معضلات الرأسمالية، وجاء في البند العاشر من المادة (3) من الدستور ما يلي "بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية من أجل توفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان في مجالات التغذية والمسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين يشمل جميع الأفراد"، وتؤكد المادة (43) هدف الإستقلال الإقتصادي حيث تذكر

"من أجل ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث جذور الفقر والحرمان، وسد ما يحتاج إليه الإنسان في سبيل الرقي مع المحافظة على كرامته، يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد التالية:...".

ولقد ظن الإسلاميون الإيرانيون أنهم إذا صنعوا اقتصادا يضع إيران في مستوى الإكتفاء الإقتصادي فإن إقتصادها سيكون مستقلا، أي أن تتوصل إلى مرحلة لا تضطر فيها إلى مد يد الحاجة للدول الغنية للحصول على مساعدات مالية أو عينية كالسلاح والطائرات وغيرها، ويمنحها القدرة على الصمود من خلال الإنتاج المحلي، لأن الخلل في ذلك يقود الدولة إلى قفص التبعية للخارج، ويدفعها ذلك إلى تقديم تنازلات سياسية وأمنية لها عواقب وخيمة، مما يهدد وجود الكيان القومي ككيان سياسي مستقل قابل للنمو، غير أن صناعة اقتصاد مستقل في وضع دولي

---

1 حميدرضا جلايي پور، "نگاهي به رشد فزاينده آسيب هاي اجتماعي در إيران" (نظرة إلى النمو المتزايد للأمراض الاجتماعية في إيران.

متشابك عملية معقدة، فعندما شرع الإسلاميون الإيرانيون بذلك وضعوا كتاب "اقتصادنا" لآية الله محمد باقر الصدر -ذي النزعة الاشتراكية- مرشدا لهم في بناء إقتصاد ما بعد الثورة، وهو ما شجعهم على تأميم كثير من القطاعات الحيوية مثل القطاع المالي والصناعي والسلع الاستهلاكية، وساهم في بناء قطاع عام ضخم ومهيمن على الاقتصاد، حيث تسيطر شركات الحرس الثوري المدعومة حكوميا على ثلث الاقتصاد الإيراني، بالإضافة إلى الهيئات الخيرية الإسلامية التي تعمل بالسوق وتحظى بدعم الدولة، ورغم أن الاقتصاد الإيراني يعتمد بدرجة كبيرة على الانتاج من النفط والغاز، إلا أنهم استطاعوا بنجاح أن يطوروا قطاعاته الصناعية والزراعية، فعلى مستوى الصناعة تمكنوا من توفير ما يزيد عن أربعين صناعة متداولة بسوق الأوراق المالية، منها تصنيع سيارات "سماند" بالاتحاد مع شركة "بيجو" الفرنسية، ومنها قيام وزارة الصناعة بتأسيس شركة أخرى اسمها "سبيتان" بالاتحاد مع شركات "مرسيدس، بيجو، نيسان" لتصنع (لونج رينو) C4 وتجمع (ميجان)، ومنها صناعة السلاح التي صارت تبيع منتجاتها على أكثر من 40 دولة بعضها دول في حلف (الناتو)، كما استفادوا من انهيار الاتحاد السوفييتي لتوطين صناعة الصواريخ البالستية وT72، وامتلاك تكنولوجيا الأقمار الصناعية والصواريخ الحاملة لها بالإضافة إلى امتلاك إيران لصواريخ شهاب 1، 2، 3، 4، 5 وهناك توجه للتطوير شهاب 6، وصواريخ أخرى مثل "زلزال" و"الفاتح"، فضلا عن امتلاكها للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتصنيع الغواصات[1]، كما طوروا الطاقة

1 تشمل منتجات الصناعة العسكرية الإيرانية التالي: عتاد عسكري لسلاح الجو، طائرات مقاتلة وشبيهاتها، آذرخش طائرة براكب واحد مقاتلة وتستعمل أيضا لأغراض التدريب، صاعق 80 طائرة مقاتلة وتسمى أحيانا أوفاز، شفق مقاتلة خفيفة وتستعمل أيضا كطائرة تدريب، طائرات نقل: إيران 140 وهي عبارة عن أنتونوف 140 مصنعة محليا، طائرات أخرى ذات جناح ثابت: باراستو وهي نسخة عن الطائرة المدفوعة بالمراوح بيش أف 33 بونانسا وتستعمل للتدريب، دورنا طائرة تدريب نفاثة، Tazarv JT2-2 النسخة المطورة الثالثة من دورنا، مروحيات: بانها 2091 وهي تقليد وتطوير للـ AH-1 Cobra، شوابيز 2061 وهي تقليد وتطوير لل Bell 206 JetRanger، شوابيز 275 وهي تطوير وتقليد للـ Bell 205، شاهيد 274، طائرات بدون طيار: أبابيل، مهاجر ولها 4 نسخ، ساهند، فاراز 1، فاراز 2، سابوقبال، تطويرات الطائرات الجنبية.
تقول إيران أنها تمكنت من إدخال تطويرات على طائراتها الأمريكية من نوع F-14 F-5 F-4، تطوير الـ F-5A إلى الـ F-5B وتدعى سيمورغ، أسلحة أخرى: قدر قنبلة موجهة

الشمسية والطاقة النووية للانتاج الكهربائي، كما تم تطوير جزيرة "كيش" كمنطقة حرة، وأحتلت إيران -بذلك- المرتبة 40 في الإنتاج العلمي والأولى في العالم بالنمو العلمي لعام 2011[1]، وتحظى بالمرتبة 19 بالبحوث الطبية على مستوى العالم،

كهروبصريا، زوعبين قنبلة موجهة كهروبصريا، صواريخ: صواريخ ذو مدى ما فوق المتوسط وهي الصواريخ التي يتراوح مداها بين 3000 و10000 كلمترا، بدر-110 وهو صاروخ يصل مداه إلى 3000 كلمترا، شهاب 4 مداه يصل 2500-4500، شهاب 5 مداه يصل 6000، شهاب 6 صاروخ عابر قارات يصل مداه 10000، سجيل، صواريخ متوسطة المدى: وهي صواريخ مداها بين 1000 و3000 كلمترا، شهاب 3 ومداه 2100 كلمترا، فجر 3، صواريخ قصيرة المدى وهي صواريخ يتراوح مداها إلى 1000 كلمترا، شهاب 2 ومداها 750 كلمترا وهي تصميم يعتمد على تصميم السكود، شهاب 1 ومداها 350 كلمترا وهي تطوير لسكود فاتح 110 مداها 200 كلمتر، زلزال 3، زلزال 2 مداها 200 كلمتر، زلزال 1، فجر 5، فجر 3، فجر 2، أوغاب، أنظمة دفاع جوية صاروخية محمولة، ميثاق 2، ميثاق 1 وهي تطوير من المنظومة الصينية Chinese QW-1 Vanguard، SA-7 Grail، تور ام 1 وهي منظومة صاروخية روسية الصنع يعتقد انها لحماية المنشئات النووية من خطر المقاتلات المعادية، منظومات دفاع جوية أخرى: فجر 27 وهو رشاش سريع من العيار الثقيل، صواريخ مضادة للدبابات، طوفان 1، طوفان 2، رعد وهي نسخة وتطوير ل AT-3b Sagger، طوسان وهي نسخة من AT-5 Spandrel، أر بي جي حيث من المتوقع أن تحقق إيران 2. 88 بامائة من مبيعات اللأربي جي سنة 2014، صايغي وهي تطوير للأربي جي، صواريخ مضادة للطائرات: صواريخ هوك، صياد 1، شهاب ثاقب، ميثاق 2، عتاد سلاح البر: دبابات توزان، ذو الفقار، صفير 74، عربات نقل محصنة، كوبرا، براق، BTR-60، مدفعية، رعد1، رعد 2، عتاد عسكري للمشاة: جي 3 تصنع برخصة من هكلر وكوخ الألمانية، أم جي 3 تصنع برخصة من راين ميتال الألمانية توندار وهو رشاش يصنع بترخيص من هكلر وكوخ الألمانية، AKM، PKM، دوشكا رشاش سوفياتي، خيبر وهو مقابل للـ M 16 الأمريكي، زعاف وهو مسدس، بذلات واقية من الرصاص، أقنعة غاز، عتاد البحرية: مدمرات موج، جمران، طرادات سينا 1، غواصات غدير، سابحات 15، ناهانغ، دوريات بحرية، عاشورا، بايكان، طارق، MIG-S-1800، MIG-S-1900، MIG-S-2600، LCU MIG-S-3700، صواريخ بحرية: كوثر، فجري داريا، نصر، نور، ثاقب وهو نسخة من الصاروخ الصيني HQ-7، طوربيدات: حوت وهو طوربيد تجوفي يعتقد أنه نسخة أو هو الصاروخ الروسي Shkval VA-111، إلكترونيات: نظام التسديد للدبابات T-72، مستقبلات راديو، أنظمة محاكات الطائرات والدبابات للتدريب، الرادار حسيب، الردار بصير 110، أنظمة مراقبة كهروبصرية، أنظمة كاميرا للتصوير عن طريق الأقمار الصناعية، مستشعرات ليزر، أنظمة رؤية ليلية.

1 في تقرير صادر من الجمعية الملكية البريطانية بتاريخ 29 مارس 2011 ونشر على موقع PressTV، http://edition.presstv.ir/detail/172098.html

ويتوقع لها التقدم بالمرتبة العاشرة من عام 1012م[1]، كما تحظى بالمرتبة 25 على مستوى العالم في تطوير النانوتكنولوجي[2]، ووفق تقديرات مجلة الايكونومست البريطانية[3] فإنها تحتل مرتبة 39 بين الدول الآخذة بالتصنيع، حيث بلغ إنتاجها الصناعي عام 2008 ما يقارب 23 بليون دولار، ومابين عامي 2008 و2009 قفزت إيران من المرتبة 69 إلى المرتبة 28 في نمو الإنتاج الصناعي السنوي، أما على المستوى الزراعي، فإن إيران تولي زراعة المواد الغذائية الأساسية وذات الطابع الاستراتيجي أولية في خططها لكي تطعم نفسها ذاتيا دون الحاجة للآخرين، ويؤكد ذلك مؤشر الإكتفاء الغذائي الذي يشير إلى أن إيران توفر 96% من احتياجاتها الغذائية، فهي تعتبر في مرتبة 12 لمنتجي القمح في العالم حسب تقديرات منظمة الغذاء الدولية، حيث تنتج 14 مليون طن، وفي غير مواسم الجفاف تتحول إلى دولة مصدرة للقمح، أما على مستوى إنتاج الرز فهي تغطي 2,2 مليون طن سنويا من إستهلاكها البالغ 3 مليون طن سنويا، بينما تواجه صعوبات في زراعة السكر نتيجة الأسعار التنافسية في السوق العالمي وارتفاع تكلفة زراعته في إيران، كما تنتج من المحاصيل البستانية ما يقارب 19 مليون طن، وتصدر إلى 36 دولة حولي 35 ألف طن من الفواكه، ولقد صنفت منظمة الأمم المتحدة إيران كدولة شبه صناعية SEMI-DEVELOPED COUNTRY، وحسب تقديرات مجموعة جولدن ساش فإن إيران ستصبح من أكبر الإقتصاديات في القرن الحادي والعشرين[4].

---

1 "PressTV - Iran making advancements In biosimilar medicines". Presstv. ir. 20 January 2012. Retrieved 7 February 2012
"Iran´s significant advances in Biosimilar & Biotechnology Medicines". YouTube. Retrieved 7 February 2012

2 http://www.nanotech-now.com/news.cgi?story_id=45237
"Iran Nanotechnology Initiative Council". En. nano. ir. Retrieved 21 October 2011
"Iran Ranks 15th In Nanotech Articles". Bernama. 9 November 2009. Retrieved 21 October 2011

3 الإيكونومست في عددها الصادر 7 يونيو 2009.

4 Global Economics Paper No: 153", issued by the Goldman Sachs Group, Inc. on March 28, 2007

غير أن هذه الإنجازات المتميزة جاءت محصنة نتيجة الحماية التي يوفرها الإنتاج النفطي للإقتصاد الإيراني، وهو ما جعل هذ الاقتصاد خاضعا لتقلبات أسعار النفط وردود فعل السوق، لكنه في نفس الوقت جعل إقتصاد جمهورية إيران الإسلامية ترسا من تروس الرأسمالية تتحكم فيه اقتصاديات الدول الكبرى، وهو ما كشفته سلسلة القرارات الاقتصادية التي فرضها المجتمع الدولي ضد إيران بسبب برنامجها النووي، إذ تبين أن تلك الإنجازات عرضة للضعف والتهاوي بسبب فعل خارجي، ولقد انعكس ذلك على العملة الوطنية "الريال" الإيراني الذي ظل أسير النظام المصرفي العالمي، يستمد قوته الشرائية من ما يملكه من عملات أجنبية وذهب في البنك المركزي الإيراني، أي أن الدولة الإسلامية في إيران تخضع كليا في عملتها المتداولة (الريال) لعملات دول الاستكبار والاستعمار، لقد عجزت الدولة عن الحفاظ على قيمته بالاسواق رغم إمكاناتها الهائلة، فهي دولة نفطية لديها من الإحتياطي النفطي المؤكد ما يقارب 150 بليون برميل، أي ما يعادل 15000 بليون دولار تحت ترابها، وتملك احتياطي نقدي أجنبي ما يقارب 109700 مليون دولار، واحتياطي من الذهب ما يساوي 320 طنا من الذهب، إلا أن عملتها أخذت بالتدهور منذ قيام النظام الجمهوري الإسلامي، فبعد أن كان الدولار الأمريكي يعادل ما يزيد عن 70 ريال إيراني في عام 1980م، أصبح اليوم يعادل ما يزيد عن 12000 ريال إيراني، ومن جانب آخر ازداد معدل البطالة بين الإيرانيين إلى ما يقارب 15. 3% حسب التقديرات الرسمية لعام 2011، أي تطال ما يزيد عن 11 مليون نسمة نصفهم من فئات الشباب، علما أن أدنى نسبة للبطالة في إيران خلال العقدين الماضيين تزيد قليلا عن 9%، وأن متوسط معدل البطالة خلال العقدين الماضيين يصل 12,6%، ووصل معدل التضخم (أسعار المستهلك) إلى 22,5% حسب التقديرات الرسمية لعام 2011، وهو ما يقارب ضعف المعدل في عام 2010، غير أن متوسط معدلات التضخم خلال العقدين الماضين يقارب 20%، وعلى مستوى صناعة السيارات التي كانت تفتخر بها إيران على إعتبار أنها المنتج الأول للسيارات بالشرق الأوسط، تراجع الإنتاج إلى ما يفوق 36% -بعد قرارات المقاطعة الدولية- بسبب نقص الأموال لدى الشركات، ويتزامن هذا الانهيار في الانتاج مع توقف شركة بيجو الفرنسية عن ارسال قطع غيار الى إيران بسبب

العقوبات الغربية المفروضة على هذا البلد، وشركة بيجو هي شريك لـ «إيران خودرو» ابرز شركة إيرانية لإنتاج السيارات، هذه الأرقام دفعت قائد الدولة الإيرانية "خامنئي" للتذمر حول مدى تأثير الأزمات الداخلية والخارجية -خاصة التضخّم المالي والتدهور الاقتصادي- على مصير النظام، إذ لم تعد أصوات الشعب تعلو -هذه المرة- للمطالبة بنيل الحرية والعدالة والديمقراطية، بل صارت تعلو للحاجات الأساسية للإنسان، صارت تعلو لمجرّد تأمين الوجبات الغذائية[1]، لقد اكتشف الإسلاميون في إيران أن السياسات الإقتصادية التي كانت تهدف لإستقلال إيران الإقتصادي لم تفلح في حماية كافة الإنجازات، فالإحتياطات التي اتخذوها لحماية جمهوريتهم ما زالت هشة، فالتشابك المفصلي بين الدولة النمطية المعاصرة والنظام الدولي شديد التعقيد مما يصعب فيه تفادي العقوبات التي يقررها.

وإذا كانت التبعية الإقتصادية لها مبرراتها القسرية التي قادت لتبعية إيران الإسلامية للغرب، فإن مبررات تبعية إيران للنظام المعرفي الغربي ليس له ما يبرره، إذ لم تبذل جمهورية إيران الإسلامية جهدا ملحوظا لتغيير النظام المعرفي المعاصر من أجل أسلمة المعرفة، واكتفت -كبقية الدول الإسلامية- بتقديم مزيد من الثقافة الإسلامية كخط مواز للمعرفة العصرية، لكنها بذلت جهدا أكبر في أسلمة التعليم للحفاظ على القيم والموازين الإسلامية، خاصة وأنها ورثت نظاما تعليميا غربيا[2]، لقد كان أبرز إنجاز في هذا الصدد هو إصدار الخميني لمرسوم عام 1980م بتشكيل

---

1 مما دفع «خطباء الجمعة» في مختلف المدن الإيرانية تحذير الشعب من إبداء التذمّر حيال تردّي الوضع الاقتصادي وتدهور الأوضاع المعيشية، وإلتزام الطاعة لولي الأمر نائب الإمام، فنصح "علم الهُدى" بأكل البصل عوضاً عن لحم الدجاج، بينما تهكم "عاملي" على العدو الذي يبحث عن مخرج له خلال حربه النفسية في سوق الدجاج الإيرانية، وأكد "ناصري" على ضرورة ألا يؤثر الغلاء على تراجع الشعب عن قناعته بالنظام، كما نبه "خرسند" إلى هدف العدو في إبعاد الشعب عن الثورة والقائد من خلال الضغوطات الاقتصادية.

2 في النصف الثاني من القرن العشرين أعلن شاه إيران عن ثورته البيضاء التي تهدف نقل الثقافة الغربية للمجتمع الإيراني، واستقدمت حكوماته خبراء أمريكيين لوضع نظم وسياسات التعليم، وتولت جامعات أمريكية تطوير مشروعات تعليمية معينة كإدارة التعليم (جامعة كاليفورنيا)، والتعليم الزراعي (جامعة يوتا)، كما تولى خبراء من اليونسكو التخطيط لتوزيع مجالات التعليم حسب الاحتياجات الوطنية ومتطلبات التنمية.

مجلس للثورة الثقافية غرضه (تمحيص جميع البرامج والمشكلات التعليمية، وصياغة استراتيجيات وسياسات تعليمية على أسس ثقافية إسلامية، واعداد مناهج علمية في جميع جوانب الدراسه تعتمد على متطلبات واحتياجات المجتمع، وتدريب واختيار هيئة التدريس المؤهلة والملتزمة بقضية الثورة)، ولنقل هذه الأفكار من حيز النظرية إلى أرض الواقع اختار الخميني هيئة من خبراء التعليم الإسلامي للإشراف على تجسيد الخطة التي حدد معالمها في المرسوم المذكور، وقد قامت هذه الهيئة -التي أطلق عليها اسم "المجلس الأعلى للثورة الثقافية"- على الفور بإجراء إصلاحات هائلة، ولقد ركز مشروع أسلمة التعليم على ترسيخ مبادئ وتعاليم الإسلام في إطار المذهب الشيعي الإثنى عشري، ووضع الأشكال والأنماط التي تسير الحياة السياسية وفقا لمبدأ إطلاقية السلطة لله على العباد، بحيث يتولى السلطة الشخص الأقرب للتعاليم الإلهية (الولي الفقيه)، ومقاومة جميع أشكال الظلم والاضطهاد، والدفاع عن المستضعفين في الأرض أفرادا أو شعوبا، والتركيز على مبدأ الاكتفاء الذاتي وغرس الإيمان به في القوى البشرية العاملة، وزرع قيم ومبادئ تخدم الخطط التنموية الاقتصادية مثل الوسطية في الاستهلاك وعدم الإسراف في الإنفاق، وتشجيع الادخار، والعناية باللغتين الفارسية والعربية لتثبيت الروابط التراثية للشخصية الإيرانية، ولتحقيق فهم أعمق للقرآن والمبادئ الإسلامية، وإعلاء قيمة الأسرة والعلاقات الاجتماعية المستندة على المعايير الإسلامية، وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

لقد ظن الإسلاميون في إيران أنهم بذلك فعلوا شيئا فارقا في التعليم والتربية لصالح الإسلام، غير أن ما فعلوه لا يتجاوز زيادة في جرعة نظام معرفي قديم للإسلام ينوء بثقل التراث، بينما ظل النظام المعرفي الغربي يواصل مسيرته في إكساب الإيرانيين المعارف والعلوم الحديثة على أساس المادية ونظرية التطور وتمركز الغرب حول ذاته، وهذه عبارة عن ثنائية معرفية تسير عليها معظم الدول الإسلامية في انظمتها التعليمية، وتمثل إلتزاما كاملا بالنظام المعرفي الغربي المعاصر، ولكنها تتفاوت بالقدر الذي تضخه من النظام المعرفي القديم لدار الإسلام في التعليم الرسمي أو التعليم الموازي، وأن كل الجهد الذي بذلته جمهورية إيران الإسلامية هو ضخ أكبر كمية من النظام المعرفي القديم الخاص بدار الإسلام.

4.1.4 تقييم مشروع أسلمة دولة إيران

لقد كان أسلمة دولة معاصرة مشروعا نظريا يتحدث عنه الإسلاميون السياسيون في أدبياتهم دون ذكر المنهجية أو الكيفية التي سيتم فيها تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع، وأول محاولة لتنفيذ هذا المشروع جاءت على يد رجل دين يقضي معظم وقته في حوزته العلمية ويلتقي بأقرانه أو مقلديه أو أنصاره، ومعرفته بالسياسة الدولية محدودة وخبرته بصناعة الأنظمة السياسية وإدارة الدولة قليلة، لذلك جاءت محاولته مليئة بالمآخذ، غير أن كل ذلك لا يقلل من أهمية تلك المحاولة ولا من ريادة صاحبها، فيكفي الإمام الخميني أن يكون له -على مستوى التاريخ- شرف السبق والمحاولة بغض النظر عن كل ما يذكر عنه من سلبيات أو إيجابيات، ونريد من الملاحظات -التي نوردها هنا في تقييم تجربته- الفائدة للمسلمين، وبالأخص العاملين منهم في المجال السياسي.

الملاحظة الأولى: إن مشروع أسلمة الدولة المعاصرة هو محاولة لدمج فكرتين متناقضتين في تكوين الدولة، أحدهما تقوم على أساس العقائد والديانات، والأخرى تقوم على أساس الرقعة الجغرافية والقوميات، وأثبتت التجربة أن أي دمج لهما سوف يؤدي إلى التخلي عن بعض مقتضيات أحد الأساسين، وهو ما تكشفه بوضوح محاولة الخميني في جمهوريته في إيران، فلقد كان مرتبكا ما بين مقتضيات الإسلام وبين مقتضيات القومية الفارسية، كما كان مترددا ما بين الإلتزام بمقتضيات عضويته بالأمم المتحدة واحترامه للقانون الدولي وبين مقتضيات النصرة للمسلمين في الدول الأخرى، وكان كذلك حائرا أمام مقتضيات العزة والإستعلاء الإيماني (النزعة الإستقلالية) وبين تبعيته الاقتصادية والمعرفية والمعيشية للغرب ودول الإستكبار، وكل ذلك يعود لتناقض الفكرتين اللتين تشكلان عقدة أمام أية محاولة لأسلمة الدولة النمطية المعاصرة.

الملاحظة الثانية: إن مادة الإسلام التي وضعت في دستور جمهورية إيران الإسلامية جاء معظمها لخدمة تركيز السلطة بيد القائد، فلقد استخدمت فكرة أمير المؤمنين السنية أو فكرة نائب الإمام الغائب أو الفقيه الولي الشيعية لتكرس النظام الدكتاتوري باسم الإسلام، فتلكا الفكرتان تنصّبان شخصا آمرا تجتمع بيده كل السلطات والصلاحيات ويمتد منصبه إلى مدى حياته كلها، وتجعل من هذا

التكريس شأنا فقهيا غير قابل للجدال لأنه -كما يزعمون- من عند الله، غير أنها عكست الاختلاف بين فكرتي إمارة المؤمنين والنيابة عن الإمام الغائب وذلك بأن جعلت قائد الدولة فوق المسائلة الشعبية، إذ أن نائب الإمام معيّن من الإمام الغائب وليس من الشعب، ولذا فهو مسؤول أمام الإمام نفسه وليس أمام الشعب، كما استخدمت فكرة أهل الحل والعقد المعينين لتهميش فكرة التمثيل الشعبي بالنظام الديمقراطي، واعتبرت أن تفعيل مبدأ الشورى القرآني هو بتشكيل مجلس الحل والعقد من المعينين (مجمع تشخيص مصلحة النظام)، ووضعت هذا المجلس رقيبا على مجلس ممثلي الشعب المنتخبين المسمى مجلس الشورى.

الملاحظة الثالثة: إن مشروع الأسلمة أخذ منحى طائفيا في دستور جمهورية إيران الإسلامية بإلزام الدولة بعقيدة الطائفة الشيعية الإثني عشرية ومذهبها الجعفري، ولذا تحول إلى مشروع تشييع بدلا من أسلمة، وانحاز إلى الطائفة في مقابل الأمة، مما خلق صعوبات بالغة أمام القيادة الإيرانية في قيادة العالم الإسلامي ومخاطبته، ورغم أن الخميني بذل سعيا كبيرا لكسر الحواجز ما بين الطائفة الشيعية وبقية الأمة السنية، وتصدى لقضية فلسطين بشكل أحرج القيادات السياسية السنية في العالم الإسلامي، إلا أن ذلك كله لم يمكنه من قيادة الجماهير الإسلامية بالعالم، لكنه في المقابل، كان هذا الإنحياز سببا أساسيا ليصبح قائدا متوجا للطائفة الشيعية وبدون منازع، وفي ظل وجود مرجعيات أكثر علما منه مثل السيدين الصدر والخوئي، بل أحدث مجموعة تطورات غير مسبوقة داخل الطائفة، فقد وحد صفوف الشيعة بعد أن كانوا عرضة للتشتت بين ثلاثة تيارات إثنى عشرية (الأصولية والإخبارية والشيخية)[1]، إذ تضاءلت أعداد الإخبارية والشيخية لصالح

1 الشيخية هي مدرسة فكرية شيعية اثنا عشرية. أوجدها وأرسى قواعدها أحمد بن زين الدين الأحسائي، حيث تُنسب إليه آراء خاصة في الحكمة وردّ الفلسفة، ونبذه لكثير من الأفكار المستمدة من الفلاسفة اليونانيين والرومان، وقد سبب ذلك خلافات مع عدد من علماء عصره كصدر الدين الشيرازي، ويتواجد الشيخية في الكويت والأحساء وكرمان وتبريز والبصرة، ويشكلون أتباع أقلية دينية كبيرة في مدينة البصرة ولهم أحد أكبر المساجد فيها، أما الإخبارية هي مدرسة شيعية جعفرية إثنا عشرية إلا انها تتخذ في استنباط الاحكام فقط القرآن الكريم وما ذكر أو ما خبّر عن النبي محمد وآل البيت، وهم يحرمون الاجتهاد، وسموا بالإخباريين لأنهم يقتصرون في معرفتهم للأحكام الشرعية على الأخبار أو الروايات الواردة عن أهل البيت، وأسقطوا الاستدلال بالمصادر الثلاثة

الأصولية مذهب الغالبية الإثني عشرية، وأدت قيادته إلى تطور في تكوين الشخصية الشيعية المعاصرة، تطور يقوم على نسق سيكولوجي قوامه الثقة بالنفس والمبادرة والإقدام في مواجهة السيكولوجية التاريخية القائمة على التقية والإنكفاء، وهذه السيكولوجية دفعتهم لحمل المذهب الشيعي والدعوة له داخل مجتمعات السنة الواسعة، ودفعت كثيرا من الأحلام المدفونة تحت هواجس التقية لتبرز إلى العلن وتحدث صدمات مدوية في الأمة الإسلامية.

الملاحظة الرابعة: إن قسر الناس على مشروع تجريبي -مثل أسلمة الدولة- دون معرفة تبعاته ومآلاته ومطالبتهم بالتضحية والصبر لهو ظلم مركب، ظلم لأنه قسر، وظلم لأنه مجهول، ومحاولة وضع المطالبات بالتضحية والصبر في اطار وعظي وربطها في الجزاء الأخروي لهو استغلال وتبديد لأوقات وأرواح الناس مقابل المخاطرة بالمستقبل، وقسر الناس على رأي أو اعتقاد هو أمر محرم بنصوص القرآن الصريحة، فقد قال الله تعالى (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)، وقرر قاعدة ثابتة للتعامل مع عقائد الآخرين (لا إكراه في الدين)، ذلك لأن المجبرين على أي نظام مفروض بالقسر يتحينون أية فرصة يزول فيها الضغط ليثوروا ضد النظام أو يغيروه على أقل تقدير، ولقد أدرك الخميني هذه الحقيقة (الثورة المضادة) فاحتاط لها من عدة وجوه، لقد صفى الساحة الإيرانية من كل التيارات السياسية المخالفة، وأنشأ مؤسسات تحرس النظام ممثلة بالحرس الثوري وجهاز الفافاك للاستخبارات والبسيج وغيرها، وأعاد تشكيل الجيش ليصبح عقائديا مؤمنا بفكرة الدولة المؤسلمة، وفصل الدستور بحيث لا يصل إلى مؤسسات صنع القرار سوى المؤمن بمشروعه، وأودع القرارات المصيرية بيد القائد العام، ووضع جهات رقابية مختلفة مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس صيانة الدستور على المؤسسات

الأخرى وهي القرآن والإجماع والعقل، فهم لا يستدلون بالقرآن بذريعة أن القرآن لا يفهمه سوى أهل البيت والواجب الرجوع إلى أحاديثهم، ولا يستدلون بالإجماع لأنه عندهم بدعة أوجدها أهل السنة، وينكرون كذلك صلاحية العقل السليم ليكون حجة أو دليلا، ويقال إن مذهبهم ترجع جذوره إلى فترة طويلة وأن رئيسهم هو الشيخ الصدوق (المتوفى سنة 381 هجرية) وصاحب كتاب من لا يحضره الفقيه، أما الأصولية هي التيار السائد بين الشيعة الإثني عشرية في العصر الحديث. أبرز سمات الأصولية الاعتماد على مراجع التقليد في المسائل الفقهية.

الدستورية المنتخبة، ناهيك عن المواد الدستورية الاحترازية التي تضيق الخناق على أي محاولة لتغيير النظام، لقد أحكم الخميني حلقاته على الشعب الإيراني ليبقيه أسيرا لنظامه، ورغم أنه نجح وحقق مبتغاه لكنه سبب خسارة فادحة لكل الإسلاميين السياسيين بالعالم، إذ لم تعد الأطياف السياسية في العالم الإسلامي تثق بالتيارات الإسلامية السياسية بعد تجربة الخميني، فقد استغل الخميني ثقة الأطياف السياسية به وبتسليمه زمام الأمور ليغدر بها ويختطف الثورة والوطن معا، إن تجربة الخميني حفرت الشك العميق في نفوس النخب السياسية ضد الإسلاميين ونواياهم ومدى جديتهم في التعايش مع الآخر، إذ أصابت صدقيتهم وموثوقيتهم لدي الآخرين بمقتل غائر، وهو ما برز خلال ثورات –ما أطلق عليه– بالربيع العربي.

الملاحظة الخامسة: السياسة الخارجية التي اتبعتها جمهورية إيران الإسلامية سياسة براغماتية بحتة، وهو ما يؤكده الرئيس الأسبق رفسنجاني مبرراً اللجوء إلى هذه الدول الكافرة حيث يقول "يجب ألا نفرض على أنفسنا قيوداً تجاه الدول التي نستفيد منها علمياً، ولا ضير أن نتعامل مع أي دولة لسد حاجة بلدنا"، هذه البراغماتية تصل أحيانا إلى إنتهازية تتعارض مع مبادئ الإسلام، بل يصفها البعض –بشكل مبالغ فيه– بأنها تصل إلى معاداة قضايا المسلمين، ويدلل هذا البعض على مقولته بالشواهد الكثيرة، منها: حروب جمهورية إيران الإسلامية التي كانت موجهة للمسلمين وليس لإسرائيل ودول الإستكبار، منها حربها مع العراق التي دامت ثمان سنوات لتكون بذلك أطول نزاع عسكري في القرن العشرين وواحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ، وانتهت دون حسم النصر لصالح أحد الطرفين المتقاتلين وبخسائر تقدر بنحو مليون قتيل مسلم ومبالغ تصل إلى 400 مليون دولار أمريكي، وتخللها حرب استهدفت ناقلات النفط التي تحمل الكميات المصدرة من دول الجوار الإسلامية، والتي عرفت بحرب الخليج، بالإضافة إلى تحريك الخلايا النائمة في دول الخليج للقيام بأعمال تخريبية واغتيالات سياسية، ناهيك عن تعاملها مع القضايا الإسلامية التقليدية بدون إكتراث، ففي غمرة الجهاد الأفغاني ضد الإحتلال السوفييتي كانت إيران تعقد صفقات كبيرة مع السوفييت و لم تقدم أية مساعدة عسكرية تذكر لصالح الجهاد الإفغاني، بل كانت تلجأ إلى وصف المجاهدين هناك بالتطرف والتمرد، و لم يعرف

عنها موقف إيجابي لصالح مسلمي الشيشان ضد روسيا، ولا لصالح قضية كشمير ضد الهند، بل على العكس، عقدت تحالفا موجها ضد دولة باكستان المسلمة مع الهند، كما يذكر "أولئك" أن إيران تقف مع أرمينيا المسيحية التي تحتل 20% من أراضي أذربيجان المسلمة نكاية بتركيا التي تؤيد أذربيجان ضد أرمينيا المعتدية، وتؤيد إيران اليونان المسيحية في صراعها مع تركيا المسلمة، وتعارض التدخل التركي في شمال قبرص الذي جاء حماية للمسلمين من التطهير العرقي والمجازر التي كانت ترتكب ضدهم، كما أنها ترفض أن يكون للمسلمين دولة في قبرص بحجة معارضتها تقسيم هذه الجزيرة.

ورغم أن إيران تبنت القضية الفلسطينية بدعم يفوق ما قدمته كثير من الدول العربية، إلا أنها لم تسلم من الشكوك التي وصفت هذا الدعم بأنه مشروع لاختراق العالم العربي والتدخل في شؤونه وسياساته الخارجية، حيث يتساءل أولئك عن السبب الذي منع إيران من أية مبادرة لدعم الفلسطينيين واللبنانيين ضد البطش الصهيوني عام 1982 عندما كانت الجبهات مفتوحة؟ ففي ذلك الوقت كانت القضية الفلسطينية في نظر الخميني مسألة ثانوية وحربها "صغيرة" كما وصفها، يجب ألا تلهي المسلمين عن الحرب "الكبيرة" ضد العراق، فقتال العراق – بنظر الخميني– أهم من قتال اليهود، لكن التهمة الأخطر هي تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية "الشيطان الأكبر" في القضاء على دولة إسلامية أخرى تقودها طالبان، والمساعدة على احتلال أفغانستان والعراق، حيث يؤكد رفسنجاني بأنه "لولا إيران لما استطاعت أمريكا غزو أفغانستان والعراق"[1]، وهو ما يشير إليه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد معبرا عن فرحه عندما قال "قد وضع الله ثمار احتلال البلدين المجاورين لإيران وهما العراق وأفغانستان في سلّة إيران" ومعاتبا عندما قال "لقد تم مساعدة الأمريكان في احتلال العراق وأفغانستان وبعد ذلك يأتي بوش وبكل وقاحة ينادي

1 نقلت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في 2002/2/9 عن الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشم رفسنجاني قوله: إن القوات الإيرانية قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وأنه لو لم تساعد قواتهم في قتال طالبان لغرق الأمريكيون في المستنقع الأفغاني. وأضاف: يجب على أمريكا أن تعلم أنه لولا الجيش الإيراني الشعبي ما استطاعت أمريكا أن تُسْقط طالبان، وإن إيران قامت بفتح سفارتها في العراق المحتل وبموافقة سلطات الاحتلال الأمريكية قبل أن تقوم أية دولة أخرى، عدا الولايات المتحدة، بذلك.

إيران بمحور الشر"[1]، كما أكد عليه محمد علي أبطحي نائب الرئيس خاتمي الأسبق، عندما قال: "إن بلاده قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق. مؤكدا "لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد"[2]، ويرى المشككون أن المساعدة الإيرانية لإحتلال أفغانستان والعراق حققت مكاسب كثيرة لم تكن في الحسبان، فبعد أن كانتا العراق وأفغانستان بلدين مشاغبين تسببان متاعب جمة لإيران، تحولتا إلى جارتين مهادنتين، بل أصبح العراق كله في قبضة إيران، وسمح لحزب الله اللبناني -لأول مرة في تاريخ لبنان- بأن يشكل حكومة بعد أن كان متخوفا أن يدرج ضمن قائمة المنظمات المحظورة دوليا كما حصل مع حماس الفلسطينية، بل أستطاعت الهيئات والأموال الخيرية الشيعية أن تستثنى من التجميد أو الرقابة الصارمة كما يفعل اليوم المجتمع الدولي مع الهيئات والأموال السنية الخيرية.

ورغم أن وجهة النظر هذه إنتقائية تختار ما يتفق مع مرافعة الإتهام، حيث أن هناك جوانب إيجابية كثيرة في علاقات إيران مع باكستان وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية، لكننا نورد ذلك لنؤكد على براغماتية السياسة الخارجية الإيرانية.

وأخيرا: إن مشروع أسلمة الدولة كما تم على أرض الواقع يشير إلى صعوبات بالغة تواجه نجاح هذا المشروع، فالدولة المؤسلمة لم تستطع أن تصبح دولة طبيعية في المجتمع الدولي ولا دولة إسلامية كما يحددها الفقة الإسلامي، وهو ما تشير إلية تجربة جمهورية إيران الإسلامية، فلقد بذل الإسلاميون الإيرانيون قصارى جهدهم لبناء دولة عصرية تستجيب لمبادئ الإسلام، مستغلين بذلك إمكانات إيران العديدة، من بعد جغرافي واستراتيجي، وتعداد سكاني كبير، وعمق تاريخي يمتد لمئات القرون، وثروات بشرية وطبيعية متنوعة، إلا أن ذلك كله لم يخرجها من التصنيف الدولي كدولة مارقة، و لم يخترق الحصار الدولي المفروض عليها حتى من أقرب حلفائها.

---

1 http://www.youtube.com/watch?v=6uhVY1wy1Wc (اعترافات جديدة لمعلومات قديمة. ترجمة وتعليق: وكالة المحمرة للأنباء. 2010/2/13).

2 في محاضرة ألقاها في ختام أعمال مؤتمر "الخليج وتحديات المستقبل" الذي عقد بإمارة أبو ظبي مساء الثلاثاء 2004/1/13.
http://ebaa.net/khaber/2004/01/15/khaber001.htm

2.4 نموذج حكومة طالبان

وهي الحكومة التي أسستها حركة طالبان الأفغانية على أغلب مساحة أفغانستان عام 1996م، ولم تسع للإعتراف الدولي لكن اعترفت بها ثلاث دول، وأسقطتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بحرب شاملة تم فيها احتلال أفغانستان عام 2001م.

1.2.4 الإرهاصات الأولى

مقاومة الإحتلال السوفييتي لأفغانستان تمت بإسم الإسلام وتحت شعار الجهاد، ولذلك كانت قيادات هذه المقاومة شخصيات إسلامية من مشارب شتى، بعضها ينتمي إلى الإسلام الحركي السياسي مثل برهان الدين رباني وقلب الدين حكمت يار وعبد الرسول سياف ومحمد مسعود شاه، وبعضهم ينتمي إلى الإسلام المدرسي الديوبوندي مثل محمد يونس خالص وجلال الدين حقاني، وبعضهم ينتمي إلى الإسلام الصوفي والرسمي مثل محمد نبي محمدي وسيد أحمد جيلاني وصبغة الله مجددي، وعندما انسحبت القوات السوفييتية نشأ صراع بين تلك القيادات الممثلة للاتجاهات المختلفة، ووقفت دول إسلامية حائلا دون وصول خط الإسلام الحركي السياسي للحكم من خلال تغذية التوتر بينهم وخلق الفتن، غير أن استمرار الفوضى وغياب الأمن عجلا بتشجيع طرف من خارج الصراع يمثل خطا إسلاميا مدرسيا، وهم طالبان.

جاءت حركة طالبان من المجهول لتقطف ثمار جهاد دام أكثر من عقد من الزمان ضد الإتحاد السوفييتي وحكومته العميلة بكابول، فطوال عقد الثمانيات الذي شهد مقاومة شرسة وعنيدة من المقاتلين الإسلاميين لم يبرز اسم لطالبان ضمن الجماعات المقاتلة ضد الاحتلال السوفييتي ولم يسمع باسم الملا عمر، إذ لم يكن من المألوف في العمل الإسلامي الحركي خلال تاريخه أن يخرج مفكر أو داعية أو زعيم إسلامي على شكل طفرة أو بشكل مفاجئ، فالحركة الإسلامية السياسية احتفظت بشكل أو بآخر بنظام شبيه بالجرح والتعديل لمن يدور في فلكها لحماية صفوفها من المدسوسين أو الدخلاء، وبناء على هذا النظام تمتعت الجماعات المقاتلة وقياداتها بتاريخ في العمل الإسلامي أو جذور في الحركة الإسلامية لا تتوفر لطالبان وقيادتها،

مثل بعض تلك الأسماء المذكورة آنفا، وبغض النظر عن التقييم الإيجابي أو السلبي لهذه الشخصيات إلا أنها تظل معروفة في دائرة العمل الإسلامي، لقد ظهرت طالبان عندما بدأ تشكيل دولة إسلامية بواسطة جماعات الجهاد المتنافسة والمتناحرة فيما بينها، وكانت هذه الدولة ستنشأ وفق فكر الجماعة الإسلامية بباكستان مما يجعلها خارج نطاق سيطرة النظام العالمي، ولولا الخوف الذي ساور المجتمع الدولي من قيام دولة باسم الإسلام السني خارج نطاق سيطرة النظام العالمي لظلت طالبان على مقاعد الدراسة حتى اليوم، فلقد انحازت المخابرات الباكستانية لطالبان بشكل مندفع لأنها في النهاية تمثل نموذجا دينيا قوميا غير وافد للمنطقة وتتأثر قراراتها بعلماء المدارس الديوبوندية الذين يملكون علاقات مميزة مع الرسميين الباكستانيين، ولم يكن لباكستان أن تبقى متفرجة وبعيدة عن تكوين تلك الدولة الجديدة، فباكستان تنظر إلى أفغانستان كعمق استراتيجي يؤثر على مصالحها القومية بشكل لا يقل عن المسالة الكشميرية، فبالإضافة إلى الحدود المشتركة والممتدة بين البلدين، فإن هناك تداخلا إثنيا ولغويا ومذهبيا واستراتيجيا واقتصاديا بين شعبي البلدين، فضلا عن وجود أكبر تجمع من اللاجئين الأفغان في بيشاور وما حولها، وترافق ذلك مع رغبة الغرب بتوفير قدر من الأمن يتيح إنشاء خط أنابيب نفط يمتد من بحر قزوين ويمر في أفغانستان ويصب في بحر العرب، ذلك الأمن الذي أخفقت حكومة المجاهدين بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي في توفيره بالبلاد، بل دفعت نزاعاتهم وخصوماتهم إلى بث الفوضى والذعر في أرجاء البلاد.

لقد جاءت حركة طالبان نتيجة الحاجة الاقليمية الملحة لطرف يمكنه وقف الفوضى وتوفير الأمن ولا ينأى بعيدا عن الاستراتيجيات العسكرية الباكستانية، ففي عام 1994 تم توجيه أعداد غفيرة من طلبة المدارس الشرعية ذات الاتجاه الديوبندي للانتظام في قوات طالبان وتحت إمرة الملا محمد عمر لتحقيق هدف الأمن، وذلك عبر تقويض نفوذ قطاع الطرق والعصابات المسلحة المتناحرة، ومكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها، وكان لنجاح طالبان الباهر في تحقيق الأمن الدافع القوي لتمكينها من حسم المسألة السياسية، إذ تمكنت بجدارة من إنهاء سنوات من الصراع الضاري في العاصمة كابول وعدد من المناطق الأخرى في البلاد بين الفصائل الأفغانية المتناحرة وتسلم السلطة.

2.2.4 الخلفية الفكرية

تنتمي طالبان إلى فكر المدرسة الديوبندية، وهي مدرسة نشأت في الأصل لمواجهة المنهج التربوي البريطاني الذي عبر عنه اللورد ماكوليه بقوله "إن الفرصة من خطتنا التعليمية هو إنشاء جيل من الهند، يكون هندي النسل واللون، وأوربي الفكر والذهن"[1]، فكان رد مؤسس المدرسة الديوبندية "إن غرضنا من التعليم هو إيجاد جيل يكون بلونه وعنصره هندياً، يتنور قلبه وعقله بنور الإسلام، وتموج نفسه بالعواطف الإسلامية، ثقافة وحضارة وسياسة"، لقد جاءت هذه المدرسة بعد أن أخفق المسلمون الهنود في ثورتهم المسلحة ضد الإنجليز عام 1857م، فاتجه العلماء لمقاومة المحتل بتكريس الثقافة الإسلامية من خلال إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، وكانت البداية هي تأسيس مدرسة دينية صغيرة بقرية ديوبند في (مايو) 1866م، ثم أصبحت من أكبر المعاهد الدينية العربية في شبه القارة الهندية، وبعدها تم إنشاء البناء الخاص بالجامعة، بعد بقائها تسع سنوات بدون بناء وكانت الدروس تقدم في ساحة المسجد الصغير وفي الهواء الطلق، وخلال فترة قصيرة بعد تأسيس دار العلوم بديوبند اشتهرت وتقاطرت إليها قوافل طلاب العلوم الإسلامية من أطراف القارة الهندية، وانتشرت بعدها المدارس الشرعية التابعة لها في أقطار عديدة منها الهند وباكستان ومكة والمدينة، ويمكن القول أن هدف هذه المدرسة هو المحافظة على التعاليم الإسلامية ونشر الإسلام ومقاومة المذاهب الهدَّامة ومحاربة الثقافة الأجنبية والاهتمام بنشر اللغة العربية باعتبارها أداة فهم الشريعة الغراء، ولقد حرصت هذه المدرسة على الحفاظ على الثقافة الإسلامية الهندية كما ورثها أهل المنطقة وشكلت هويتهم الإسلامية الهندية المتوارثة وذلك بشكل منحاز ومقصود، وقاومت أي تغيير في هذه الثقافة سواء كان داخليا قادما من المذاهب والمدارس الإسلامية الأخرى، أو خارجيا وافدا مع الثقافات الأجنبية، لقد اختارت من الشريعة الإسلامية الفقه الحنفي مذهب القارة الهندية وما جاورها، كما اختارت من فقه العقائد المذهب الماتريدي مذهب غالبية الأحناف، و لم تتنكر

---

1 Stephen Evans, "Macaulay's minute revisited: Colonial language policy in nineteenth-century India," Journal of Multilingual and Multicultural Development (2002) 23#4 pp. 260-281

للحركات الصوفية بل تركت لطلبتها اختيار طريقة من الطرق الجشتية والسهوردية والنقشبندية والقادرية والصوفية في مجال السلوك والإتباع.

لم يكن فكر المدرسة الديوبندية حركيا قادراً على ترجمة التلقي الديني كفعل على أرض الواقع، وصناعة حركة إيجابية لإصلاحه أو تحسينه، بل كان فكرا مدرسيا تلقينيا ساكنا مصبوبا في قوالب جامدة يقود معتنقيه إلى إجازة علمية في أحد العلوم الإسلامية، غير أن هذا الوضع المدرسي الساكن كان كثيرا ما تدب فيه الحياة والحيوية ليحيل بعضا من خريجي المدرسة إلى دعاة أو ثوار أو مفكرين أو مصلحين حالما ينتقلون من الدائرة المدرسية إلى الواقع ومخالطة المجتمع، فالشيخ محمد قاسم المؤسس كان ممن ثار ضد الانجليز وقاومهم، وكذلك الشيخ حسين أحمد المدني الذي سجنه الاستعمار الانجليزي، ومن أشهر دعاة هذا العصر ومفكريه الشيخ ابو الحسن الندوي رئيس جامعة ندوة العلماء، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، كما أن أغلب رجال جماعة التبليغ المشهورة في الهند والعالم الإسلامي هم من خريجي دار العلوم مثل الشيخ محمد يوسف مؤلف كتاب حياة الصحابة والشيخ محمد إلياس مؤسس الجماعة، ولهذا لعب الزعماء البارزون في المدارس الديوبوندية في باكستان دورا مؤكدا في صعود الحركة ودفعها باتجاه الإمساك بزمام السلطة في أفغانستان، وهنا يبرز تحديداً دور مولانا سميع الحق الذي قاد جماعة علماء الإسلام الباكستانية وأدار الجامعة الحقانية القريبة من بيشاور والتي تعدّ محضناً لقيادات طالبان.

لقد كان ملا محمد عمر زعيم طالبان ومؤسس الدولة الإسلامية في أفغانستان نموذجا لطلبة المدارس الديوبوندية وفكرها، فلقد صاغت فكره بطون الكتب والفصول الدراسية، وعاش في تاريخ أمته أكثر مما عاش في حاضرها، فهو لا يعرف من السياسية سوى السياسة الشرعية كما ناقشها ابن تيمية أو ابن القيم، ومن نظام الحكم سوى ما يمليه عليه الجويني والماوردي والفراء، ومن النظام الدولي ما يمليه عليه الشيباني في شرح السير الكبير أو ابن عابدين في حاشيته المشهورة، لذلك عندما تسلم السلطة لم يكن أمامه نموذج إسلامي يتفق مع ثقافته وفكره سوى نموذج الخلافة الراشدة والإضافات التي أضافها الفقهاء له فيما بعد ضمن فكر الاحكام السلطانية، ويقول عنه أحمد رشيد الخبير الباكستاني في شؤون طالبان "بدأ

عمر كرجل دين بسيط من البشتون ليس لديه أي فكرة أو رؤيا عن مستقبل الدولة الافغانية، زهد في سلطة الدولة وأراد فقط تخليص أفغانستان من أمـــراء الحـــرب، وكوّن هذا الرأي بمساعدة بن لادن".

غير أن ممارسته العمل السياسي وإدارة البلاد ثم الهزيمة التي لحقته بعد الهجـــوم الأمريكي على أفغانستان كلها وسّعت مداركه وحوّلته من نموذج إسلامي مدرسي إلى حركي ضمن دائرة فكرة القاعدة، فهو يرى أن معركته ستنطق من صراع ديني بينه وبين اليهود والنصارى، إذ يقول "إن المسألة ليســـت الحكومـــة العراقيـــة أو الإرهاب الدولي أو القاعدة الجهادية أو الأسلحة التقليدية وإنمـــا المســـألة حقـــد صليبـــي ومصالح اقتصادية وأحلام يهودية وحرب دينية"، ويؤكد ذلك في تصريح آخر له "سبب عداء المجتمع الدولي لطالبان انها النظام الاسلامي الحقيقي في العـــالم وليس اعتداءات 11 سبتمبر (أيلول) الماضي"، وبدأ يستشهد بالتاريخ كما يفعـــل السياسيون ويقتبس منه "أن المحتلين يجب عليهم أن يطالعوا تاريخ أفغانستان بـــدءاً من غزو الإسكندر وجنگيز خان إلى يومنا هذا، وليعتبروا من مصير المحتلين فيـــه، وإذا كانوا لا يرغبون في مطالعة التاريخ الغابر فلينظروا إلى ما شاهدوه في السنوات الثمانية الماضية، وما كسبوه فيها! وإن كانوا يعجزون عن تقدير خسائرهم في هذه السنوات فلينظروا إلى نتيجة العمليات القوية التي أجروها منذ ثلاثة أشهر في ولاية هلمند والتي كانوا يسمونها بعمليات (الخنجر) و(قبضة النمر).. ماذا جنوا منها؟ ألا تكفيهم هذه الهزيمة التاريخية عاراً وخزيا؟!"، وبدأ يدرك أهمية الإعلام في معركتـــه ويعترف بتقصيره في هذا الجانب "العصر هو عصر الإعلام، فمن كانت له وسائل إعلام كثيرة فسيجد آذاناً صاغية، ويجد قبولاً عند الناس لكلامه، ولكن وســـائلنا الإعلامية قليلة ومحدودة، واعتمادنا هو على عون الله لنا، ولم نتوجـــه كـــثيراً إلى الإعلام؛ لأن لحركة طالبان ونظامهم قوة روحانية وأثرا معنويا".

3.2.4 دولة طالبان الإسلامية

أسس جماعة طالبان دولتهم في افغانستان عام 1996 بعد الاســـتيلاء علـــى مناطق عديدة من البلاد ومبايعة الملا محمد عمر أميرا للمؤمنين، وبعد خمسة أشـــهر من هذه المبايعة سقطت العاصمة كابول بيد جماعة طالبان شـــكّل بعـــدها أمـــير

المؤمنين ملا محمد عمر لجنة لإدارة البلاد (بمثابة مجلس وزراء) بقيادة نائبه الأول ملا محمد رباني، واستمرت هذه الدولة خمس سنوات ونيف في ظل حروب داخلية بينها وبين خصومها ومنافسيها من التيارات الأفغانية الأخرى، إلى أن جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بقوات الناتو وأسقطت دولتهم.

خلال الخمس السنوات التي قامت بها دولة طالبان لم يصدر عنها دستور أو نظام أساسي أو وثائق منشورة تقدم لنا الفكر الذي تأسست عليه دولتهم، ومحاولتنا لمعرفة ودراسة هذه الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على ممارسات حكومة طالبان والتصريحات الشحيحة التي صدرت عن الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان خلال السنوات الخمس من حكمهم، ثم بعد ذلك الدستور الذي أصدروه عام 2006 بعد زوال حكمهم.

وتأتي أهمية نموذج حكم طالبان بأنه المحاولة الوحيدة المعاصرة التي سعت لإعادة إنتاج دار الإسلام ونهج الخلافة الراشدة، فلقد استخدمت القوالب التاريخية لنموذج دار الإسلام لتصب فيه معطيات الدولة القومية، على عكس النموذج الإيراني الذي استخدم قوالب الدولة القومية المعاصرة ليصب فيها المعطيات الإسلامية، وليس أمامنا من وثائق سوى ما نشرته الحركة عن أهدافها في عام 1996 على النحو التالي:

1. إقامة الحكومة الإسلامية على نهج الخلافة الراشدة.
2. أن يكون الإسلام دين الشعب والحكومة جميعا.
3. أن يكون قانون الدولة مستمدا من الشريعة الإسلامية.
4. اختيار العلماء والملتزمين بالإسلام للمناصب المهمة في الحكومة.
5. قلع جذور العصبيات القومية والقبلية.
6. حفظ أهل الذمة والمستأمنين وصيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ورعاية حقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.
7. توثيق العلاقات مع جميع الدول والمنظمات الإسلامية.
8. تحسين العلاقات السياسية مع جميع الدول الإسلامية وفق القواعد الشرعية.
9. التركيز على الحجاب الشرعي للمرأة وإلزامها به في جميع المجالات.
10. تعيين هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء الدولة.

11. قمع الجرائم الأخلاقية ومكافحة المخدرات والصور والأفلام المحرمة.
12. استقلال المحاكم الشرعية وفوقيتها على جميع الإدارات الحكومية.
13. إعداد جيش مدرب لحفظ الدولة الإسلامية من الاعتداءات الخارجية.
14. اختيار منهج إسلامي شامل لجميع المدارس والجامعات وتدريس العلوم العصرية.
15. التحاكم في جميع القضايا السياسية والدولية إلى الكتاب والسنة.
16. أسلمة اقتصاد الدولة والاهتمام بالتنمية في جميع المجالات.
17. طلب المساعدات من الدول الإسلامية لإعمار أفغانستان.
18. جمع الزكاة والعشر وغيرهما وصرفها في المشاريع والمرافق العامة.

ومن هذه الأهداف التي رافقت نشأة دولة طالبان يمكننا بالكاد فهم نموذج الدولة الإسلامية التي أنشأتها طالبان عام 1996م، وهي تختلف كثيرا عن تلك الدولة التي تسعى لها نفس الجماعة بنفس القيادة عام 2012م كما ورد في دستور طالبان المعلن عام 2006م[1]

أولا: مشروع الدولة التي أقامتها جماعة طالبان هو دولة إسلامية كما تشير بوضوح أهدافهم المعلنة، والتي لا تؤكد على إسلامية الحكومة فحسب، بل على نهج الخلافة الراشدة بشكل قاطع، ولا تكتفي بذلك بل تعيد نفس الهدف بصيغة أخرى كالتالي "أن يكون الإسلام دين الشعب والحكومة جميعا"، كما تعيد على تأكيد هيمنة الإسلام حين ذكر قانون الدولة العام "أن يكون قانون الدولة مستمدا من الشريعة الإسلامية"، وتحصر المناصب الرسمية المهمة بالدولة في العلماء والملتزمين بالإسلام فقط، تفعل ذلك غير عابئة بكل الاعتراضات التي قد تصدر عن المجتمع الدولي ضد التمييز بين المواطنين على أساس الدين، أو على أساس المدى بالإلتزام فيه، فهي تعتبر أن غير المسلمين إما أهل ذمة أو مستأمنين بشكل لا مواربة فيه، وتعلن أن لهم حقوق في الشريعة الإسلامية ستقوم بحفظها "حفظ أهل الذمة والمستأمنين وصيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ورعاية حقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية"، ومشروع الدولة وفق تلك المقدمات هو محاولة لإعادة إنتاج نموذج دار الإسلام، خاصة وأن لقب رئيس الدولة "أمير المؤمنين" هو نفس لقب رئيس دولة دار الإسلام إبان الخلافة الراشدة.

---

1 ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)/طالبان.

ثانيا: تصعب معرفة تفكير الملا عمر في توصيف نظام حكمه عندما بويع كأمير للمؤمنين، هل كان يعتقد أن دولته صارت دار هجرة وحكمه خلافة راشدة؟ أم أنها إمارة تغلب وفق تنظير الماوردي؟ فالأهداف المعلنة التي أشرنا إليها لحركة طالبان تؤكد على أن نهج الحكم الواجب اتباعه لدولتهم هو الخلافة الراشدة، وكنتيجة تلقائية لهذا النهج حصل الملا محمد عمر على لقب أمير المؤمنين بإجماع علماء طالبان، ولعل علماء طالبان كانوا على دراية بمقتضيات هذا اللقب ومستحقاته، وكذلك كانوا على علم بالمشكلة التي واجهت فقهاء دار الإسلام عندما برزت ظاهرة إمارات التغلب التي تتمتع باستقلال عن إدارة أمير المؤمنين، وعلى علم بالحيرة التي أصابت الفقهاء في منح لقب رئاسي للمتغلبين لا يتعارض مع مقتضيات ومستحقات لقب أمير المؤمنين، وعلى علم كذلك بالمخارج التي قدمها أولئك الفقهاء من خلال توفير ألقاب للمتغلبين مثل ملك وأمير وسلطان وأخشيد وأمير المسلمين لتفادي التسمي بأمير المؤمنين، فاستحقاقات هذا اللقب تؤدي إلى زعامة حامله لكل مسلمي العالم ولزوم بيعتهم له، كما تلزم المسلمين جميعا الهجرة إلى موطنه (كما تقرر معطيات الشريعة الإسلامية) ومبايعته، وهذا أمر يستحيل تطبيقه في ظل ظروف النظام الدولي الراهن، ولعل استحقاقات منصب أمير المؤمنين كانت في ذهن الملا عمر عندما أعلن أنه أمير للمؤمنين، فوفق شهادة مصطفى حامد المعروف بأبي الوليد المصري التي تؤكد أن الملا عمر كان ينتظر قدوم بن لادن والعرب الذين معه لمبايعته بفارغ الصبر، كما يؤكد أن تردد أولئك في البيعة خلق نوعا من الجفوة بين بن لادن والملا عمر مدة طويلة، كما لا تشير ممارسات دولة طالبان إلى أنها تبنت القومية الأفغانية لدولتها، بل يؤكد أحد أهدافها على قلع جذور العصبيات القومية والقبلية، وهو ما يرجح أن طالبان لا تعتبر نفسها زعيمة للأفغان فحسب، بل مشروع لزعامة المسلمين كافة.

ثالثا: رغم أن أهداف طالبان لم تشر إلى الجهاد، إلا أن هذه الأهداف أصلا وضعت لمشروعهم الجهادي، فهي أهدافه والثمرة المرجوة منه، فضلا على أن واقع الحال يؤكد أن دولة طالبان ظلت في حالة قتال مستمر منذ إعلان تأسيسها حتى هذه اللحظة، مما لا يستدعي المزيد من التأكيد على أن أساس قيام دولتها هو شعيرة

الجهاد أسوة بنموذج دار الإسلام، ورغم أن تأسيس الدولة على مفهوم الحرب والقتال ينتهي بإعتبار المجال الدولي خارج دولة طالبان ساحة حرب قائمة أو مشروع ساحة حرب مستقبلية، إلا أن ذلك لم يظهر جليا في تصريحات أو ممارسات دولة طالبان، فقد حرصت دولة طالبان على حصر الصراع مع خصومها المحليين لتستكمل السيطرة على الأراضي الأفغانية، غير أن أهدافها المتعلقة بالعلاقات الخارجية حافظت على لغة حيادية مع بقية الدول الإسلامية مع الاحتفاظ بمسافة بين الطرفين لنفسها، فأهدافها تذكر أنها تسعى لتحسين العلاقات السياسية مع جميع الدول الإسلامية وفق القواعد الشرعية، وعليه تكون القواعد الشرعية هي المسافة التي كانت احتفظت بها طالبان بينها وبين بقية العالم الإسلامي، وذلك دون تحديد أو تعريف لتلك القواعد، أما العالم غير الإسلامي فلم يأت ذكره بين أهداف دولة طالبان على الإطلاق، وهي ملاحظة تستدعى التوقف والتأمل، فهل يشير ذلك إلى إعتبار الدول غير الإسلامية دار كفر أو حرب؟ ففي مجال المساعدات حصرت الأهداف طلب المساعدات لإعمار أفغانستان بالدول الإسلامية دون غيرها، فهل جاء هذا نتيجة لحضور نموذج دار الإسلام في ذهن من أعد هذه الأهداف؟ وفي العموم تشير ممارسات دولة طالبان خلال السنوات الخمس من عمرها أنها لم تعبأ كثيرا النظام الدولي القائم، ولا بالحصول على اعترافه والحصول على عضوية هيئة الأمم المتحدة، ولم تول أي جهد لإقامة علاقات خارجية مع الدول الأخرى، فهي لم تقم علاقات سوى مع باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بل دخلت مرات في تحد شامل مع النظام العالمي كله عندما قررت هدم تماثيل الديانة البوذية (باميان) المنحوتة على جبال أفغانستان منذ قرون بعيدة، ومرة أخرى طالت مجموعة بوذا في المتحف الوطني بكابول والمجموعات الموجودة في أقاليم هرات وقندهار ونانغرهار وغزني، فهي تعتبر أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما مرجعيتا النظام الدولي، وهذا ما جاء في أهدافها بشكل صريح "التحاكم في جميع القضايا السياسية والدولية إلى الكتاب (القرآن والسنة النبوية)".

رابعا: لقد حرصت دولة طالبان أن تبقي تنظيماتها الإدراية للدولة مقاربة لتلك التنظيمات التي كانت إبان دولة الخلافة الراشدة، ولقد أبرزت أهدافها

المجالات الأساسية ذات الأولوية التي تتصدر اهتمامات الدولة، وهي الحرب والدفاع، الأمن ومكافحة الجريمة، الاقتصاد وجمع الزكاة والعشور، العلاقات الخارجية مع العالم الإسلامي، القضاء، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الحجاب الشرعي، التربية والتعليم، وجعلت دولة طالبان أمير المؤمنين يرأس كافة السلطات وتنتهي إليه القرارات ويقر كافة التعيينات للمناصب القيادية بالدولة، وجعلت بجواره مجلسا للشورى يضم أهل الحل والعقد لتزويد أمير المؤمنين بالرأي والمشورة، لكنها في نفس الوقت جعلت قرارات مجلس الشورى غير ملزمة للأمير على اعتبار أن الشورى معلمة وليست ملزمة لدى فقهاء دار الإسلام، ويعيّن أمير المؤمنين نائبا له يترأس إدارة عمومية نظامية (أشبه بمجلس الوزراء) للعناية بالمجالات الأساسية ذات الأولوية للدولة، وقد تم تعيين القائد العسكري ملا محمد رباني لرئاسة هذه الإدارة، والتي ألغت القوانين الأساسية من عهد حكومة داود وحافظت على بعض تشكيلات إدارية من عهد حكومة داود، لكن التشكيل الوزاري لم يعكس كل الإهتمامات التي جاءت بها الأهداف، فقد عكس هذا التشكيل الإهتمام بالأمن والقتال والشؤون الخارجية والتعليم والتخطيط، وهذا ما يشير إليه التشكيل الذي تم على النحو التالي: وزير استخبارات منولاية غازني، وزير للحدود والقبائل جلال الدين حقاني من بكتيا، وزيرتخطيط دين محمد من بدخشان، ووزير لأمور المهاجرين عبد الرقيب من تخار، ووزير التعليم غياث الدين أغا من فارياب، ووالي لكابل عبدالمنان نيازى من هيرات، ووزيرالدفاع عبد الرزاق أخوند من قندهار، وزيرالخارجية احمد متوكل من قندهار، وهكذا تم تعيين وزراء أخرين، ورغم أن هذا المجلس كان يدير شؤون الدولة من العاصمة كابول إلا أن أمير المؤمنين أصر على البقاء في قندهار لأسباب غير معروفة.

خامسا: استطاعت هذه الدولة خلال السنوات الخمس التي حكمت فيها معظم أفغانستان من تحقيق انجازات على مستوى أهدافها وعلى مستوى حاجات الشعب، فعلى مستوى أهدافها أقامت نظامها الذي تعتقد به وطبقته بالشكل الذي تنادي به، واقتربت كثيرا من نموذج دار الإسلام، غير أن النظام العالمي الراهن قد صاغ المجتمع الدولي في قوالب لا تستوعب نموذجا كدار الإسلام، وهو ما جعل دولة طالبان معزولة تماما عن بقية الدول بما فيها الإسلامية، والعزلة ليست شيئا

جديدا في النظام العالمي الحالي، فالكتلة الإشتراكية عزلت نفسها وشعوبها عن بقية العالم، وعاشت ألبانيا تحت ستار حديدي منذ منتصف القرن الماضي حتى نهايته، غير أن عزلة تلك الدول جاءت بإرادة حكوماتها على عكس دولة طالبان التي جاءت عزلتها بإرادة المجتمع الدولي، ورافق ذلك كله إهمال من الطرف الطالباني بالسياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي الذي كرس من تلك العزلة، وكان لخلو دولة طالبان من أي نشاط إعلامي يذكر أن صارت صورة هذه الدولة منفرة، وخاصة فيما يخص الحياة الاجتماعية وحرية الأفراد ووضع المرأة، لقد ظلت هذه الدولة نشازا، مرفوضة من هيئة الأمم المتحدة وكل الهيئات الدولية وخارج إطار القانون الدولي، لذلك بنى العالم موقفه منها كوضع مؤقت وطارئ آيل للزوال، ولم تشغل المنظمات الدولية نفسها بإصدار قرارات أو عقوبات ضد هذه الدولة من أجل ردعها أو الضغط عليها رغم التجاوزات -من وجهة نظر القانون الدولي- المكومة بالأطنان.

سادسا: أما على مستوى احتياجات الأفغانيين فقد حققت حكومة طالبان ما عجزت غيرها عن تحقيقه وهو الأمن، فقد جمعت الأسلحة من المواطنين وجردت المقاتلين غير المنضوين تحت فصائلها من السلاح، مما أدى إلى تأمين أكثر من 90% من البلاد، وبثت الطمأنينة بين المواطنين وأشعرتهم بالأمان على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم بعد فوضى الجرائم التي شاعت قبل مجيئهم، وحافظت على وحدة أفغانستان وقضت على أخطار التجزئة والإنقسام، ومنعت زراعة وتجارة وتهريب المخدرات بعد أن صارت التجارة الرائجة والمربحة، ورغم كل ما قيل عن قسوة النظام الطالباني على النساء إلا أن الحقيقة أن هذا النظام ضمن للنساء حقوقا لم تكن مضمونة من قبل، فقد كانت الأعراف والتقاليد القبلية تعتدي على حقوقها وتنتهكها بشكل صارخ، فأوقفت طالبان كل أشكال الزواج الذي يتم رغما عن الفتيات واعتبرت القسر بمثابة جريمة، وضمنت لهن حقوقهن بالميراث بعد أن ظللن في مناطق شتى من افغانستان يحرمن منه، ورغم أن النظام تشدد معها في لباس الحجاب الأفغاني التقليدي إلا أنه فتح لها مجالات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في مجال الطب والتمريض، كما أنه أعاد إعمار المناطق بقدر ما توفرت له من الإمكانيات والعوائد الداخلية، ومن أمثلتها أنه بدأ العمل في تعبيد طرق

كابل/جلال آباد، كابل/قندهار، قندهار/سبين بولدك، كما قام بإعادة إعمار وبناء المباني التي دمرت في سنوات القتال في أكثر ولايات البلد بما فيها العاصمة كابل، وقام بإصلاح محولات الكهرباء التي دمرتها الحرب، وتمكن من إنشاء شبكة إتصال هاتفية في معظم الولايات لربط الشعب الأفغاني بالعالم الخارجي، وعقد مع تركمنستان إتفاقية لتوريد الكهرباء إلى الولايات الشمالية من البلاد، وأوصل الكهرباء حتى منطقة أندوخي في كابل.

غير أن نظام طالبان شغل نفسه ببعض المسائل الشكلية التي تتعلق بنمط المعيشة العصرية مما زاد من تعتيم صورته المنفرة، فمثلا حظر استيراد الآلات الموسيقية وهوائيات التقاط محطات التلفزة الفضائية، في الوقت الذي كان قادة الحركة يتابعون أخبار العالم عبر اطباق الاستقبال، وكذلك منع استيراد كاميرات التصوير والتجهيزات السينمائية وشرائط الفيديو وآلات التسجيل أو أشرطة الأفلام، وحظر ايضا استيراد ورق اللعب والشطرنج وكافة الالعاب المسلية وطاولات البلياردو والاسهم النارية وطلاء الاظافر ومجسمات عرض الازياء التي يستخدمها الخياطون في واجهات محالهم وكاتالوجات الالبسة، كما حظر النظام الحاكم ايضا استيراد ربطات العنق والدبابيس المزينة لها وبطاقات المعايدة الخاصة بعيد الميلاد وكل انواع البطاقات التي تتضمن صوراً لأشخاص.

سابعا: لم تستطع دولة طالبان أن تقدم نظاما بديلا للإقتصاد الرأسمالي، فلقد كان اقتصادها داخليا منغلقا يعيش على الواردات القادمة من باكستان دون أن يخلق صادارات حقيقية، بل أوقف أبرز صادرات أفغانستان وهي المخدرات دون أن يوجد لها بديلا، وكان لغياب بنك مركزي يشرف على اصدار النقد الأفغاني أن غرق السوق المحلي بأوراق نقدية أفغانية مطبوعة في الأقاليم التي خارج سيطرة طالبان، ولقد ساهمت روسيا بذلك سعيا لإضعاف طالبان، ولقد ادركت طالبان في سنواتها الأخيرة أن الإقتصاد ليس كالقتال، فهو نظام دولي يشكل شبكة تغطي كل دول العالم وذات طبيعة مفصلية ومتشابك بشكل معقد مع الاقتصاديات المحلية، ومحاولة بناء اقتصاد مستقل في بلد فقير كأفغانستان ليست ممكنة، فالاقتصاد المستقل لا يحتاج ليد عاملة فحسب بل ليد ماهرة، ويحتاج لمصادر طبيعية لازمة لقيام الصناعة، ورأس مال كاف لتمويل المشاريع، وقنوات لتصريف الإنتاج،

وتكييف الصادرات مع الواردات، وإيجاد ركائز الصناعة من آلات وتخطيط وخبرة، لذا أضطرت طالبان أمام هذا الوضع إلى كسر حاجزها الديني مع غير المسلمين وسعت لهم بشكل ملح لتوقيع إتفاقية مع بعض المؤسسات الامريكية حول عبور خطوط أنابيب غاز تبدأ من تركمنستان وتنتهي بباكستان مروراً بالأراضي الافغانية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أوقفت التنفيذ، وكذلك وقعت إتفاقية مع المصارف العالمية الكبرى لاستثمار أموالهم داخل أفغانستان، وهي تعلم تماما أن تلك الإستثمارات تقوم على مبدأ الربا المحرم دينيا، ورغم ذلك فشلت تلك الاتفاقية بسبب الضغوط الاقتصادية، كما تم إبرام عقد إتفاقية مع ألمانيا لطبع العملة الافغانية الجديدة، خاضعة بذلك لنظام النقد الدولي، غير أن حكومة طالبان سقطت بعد ذلك مباشرة.

4.2.4 إخفاق النموذج الطالباني

أخفق نموذج طالبان بعد أن شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو على دولتهم حربا ضارية، انتهت بسقوط هذه الدولة وفرار أمير المؤمنين الملا محمد عمر وحيدا على دراجة نارية، ولقد كان الباكون على سقوط هذه الدولة قلة محدودة نتيجة العزلة التي شملت المسلمين عموما والساعين لقيام دولة إسلامية بالعالم، ويأتي هذا الإخفاق نتيجة الأسباب التالية:

أولا: الدخول في خصومة ومعاداة أطراف كثيرة على الساحة الأفغانية والإسلامية والعالمية، فلقد عادت طالبان المجاهدين الأفغان الذين أكتسبوا تأييدا عريضا من مسلمي العالم خلال سنوات الجهاد، وقد يكون لطالبان مبرر في مخالفتهم وعدم التعاون معهم طالما انغمس أولئك في الصراع على السلطة وعرّضوا أمن الأفغانيين للخطر، لكن ليس لهم مبرر طالما تحقق لهم النصر وآلت الأمور لهم في مقاتلة المجاهدين السابقين وإتهامهم بالخيانة، ولقد أدى ذلك إلى عدم اكتراث وفتور في العلاقة مع الحركات الإسلامية العالمية الساعية لإقامة دولة إسلامية، كما دخلت في خصومة مع جيرانها باستثناء باكستان واستفزت الدول الإسلامية، في الوقت الذي فرض عليها المجتمع الدولي عزلة، لقد أوجدت رغبة أممية واسعة في زوالها، وعندما زالت لم تجد لها باكيا ينعيها.

ثانيا: اكتفت طالبان بالقوة والسيطرة في ميدان القتال كمسوغ لها لممارسة السلطة، واعتبرت تأييد علماء الدين الديوبونديين ودعم المخابرات الباكستانية كافيان لإدراة دولة في القرن العشرين، وكانت تفتقد الخبرة في العمل السياسي المعاصر و لم تسع لاستكمال هذا النقص من الخبرات المتاحة، و لم يكن لها علاقات دولية تهيء لها مكانا في المجتمع الدولي وتخفف من الضغوط المختلفة عليها، وأصرت على بناء كيانها السياسي بشكل يتعارض مع القانون الدولي ولا ينسجم مع الدولة النمطية الحديثة، ورغم أنها وفرت الأمن لرعيتها لكنها أخفقت في توفير الحاجات الاساسية الأخرى والخدمات الضرورية للإنسان المعاصر، وكان ذلك بسبب غياب أي تصور لها حول حل المشاكل الإقتصادية التي تواجه الدولة.

ثالثا: لم تنتبه طالبان إلى نوايا أصدقائها الداعمين من الاستخبارات الباكستانية وبعض الدول العربية، فقد كانت طالبان في نظر تلك الاستخبارات عبارة عن مرحلة إنتقالية لبناء دولة نمطية حديثة علمانية في أفغانستان، فبناء دولة علمانية كان أمرا يتعذر في ظل جماعات إسلامية –تنتمي لمدرسة الجماعة الإسلامية الباكستانية– قادت الجهاد ضد السوفييت تحت شعار بناء دولة إسلامية، كما كان ذلك صعبا لإقناع شعب –قدم مئات الآلاف من الشهداء باسم الجهاد في سبيل الله– ببناء دولة علمانية، فكان لا بد من تقديم بديل منفر بإسم الإسلام يسعى الناس للتخلص منه دون أن يكون له بواك، لقد تم إستغلال النوايا الطيبة لطالبان ودفعت للصعود إلى المقدمة بسرعة فائقة، وتعمدت تلك القوى الداعمة من حجب المشورة النافعة التي قد تخفف من الصورة المنفرة لدولة طالبان، بل ربما كانت هذه القوى تدفعها –من خلال تأثير العلماء الباكستانيين وغيرهم– للمواقف المتطرفة والمستفزة، لم تنتبه طالبان لنوايا الاصدقاء الداعمين لتحويلها إلى قنطرة، ولهذا تم التخلي عنها في اللحظة التي شعرت القوى الكبرى أن التخلص من طالبان لن يستفز أحدا من المسلمين أو غيرهم، وفي اللحظة التي يتطلع فيها الشعب الأفغاني إلى الإستقرار والنمو دون الاصرار على إسلامية الدولة، وعندما شرعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في تأسيس دولة نمطية علمانية في أفغانستان كان الطريق أمامها يسيرا وسهلا، و لم تجد معوقات داخل الشعب الأفغاني، سوى فلول طالبان المندحرة.

وأخيرا: لم تستسلم طالبان رغم هزيمتها من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، فلقد ظلت تقود المقاومة المسلحة ضد عدوها، ولقد استفادت من الصراع الإقليمي الذي إنتهى لصالح الهند على حساب باكستان، إذ ظلت تحظى بدعم خفي تارة وعلني تارة من باكستان، غير أن هذه المرة قدمت نفسها بشكل مختلف، فلقد تصالحت مع كثير من خصومها الإسلاميين الذين يتفقون معها في حمل السلاح، وبدأت تتحدث بلغة العصر، فصار ملا عمر يصرح بعد أن كان صامتا إبان إمارته للدولة، وصار يدرك أهمية العلاقات الخارجية فيقول "نريد علاقات شرعية مع بلدان العالم، ولا تمثل حركة طالبان تهديدًا إلى أية جهة في العالم، إن أمريكا تصور طالبان كتهديد لبلدان العالم، وبمثل هذه الدعاية، تريد استغلال بلدان وحكومات العالم بحثًا عن مصالحها الخاصة"، وصار يعبّر عن إحساسه الوطني ويتغني بجمال موطنه فيقول "لم أكن وقت حكومة طالبان مثل بقية حكام العالم أصحاب الجاه والمال، وأعتبر جبال بلادي وغاباتها الجميلة من أفضل الأماكن إليّ، كما أنني أتلذذ بالعيش في هذه الجبال الوعرة وأحس فيها بالراحة، وحاليا أجاهد ضد المحتلين ومواليهم وفي هذا أقضي أيام عمري"، وصار يدفع عن نفسه تهمة التطرف والغلو ويتهم الدعاية المضادة فيقول "إن الإسلام يرفض الغلو، وإذا استطاع أحد أن يثبت أن لدينا غلوا فليثبت ذلك بالأدلة الشرعية، فالدعاوى لا تثبت بمجرد الكلام، بل تثبت بالأدلة الشرعية والحجج.. تقول أمريكا وروسيا بأننا متطرفون، فنحن لسنا كذلك، فالإفراط والتفريط كلاهما مذموم في الإسلام، ثم إن ضابط الإفراط والتفريط يحدده المسلم الذي يعرف أحكام الإسلام، أما الكافر فأنى له أن يحدد الإفراط أو التفريط في أمور الإسلام؟"، كما صار يدافع عن موقف طالبان من المرأة قائلا "الإمارة الإسلامية بذلت جهودا كبيرة في حماية حقوق المرأة الشرعية، وهي جهود لا ينكرها إلا مكابر، ومن ذلك – على سبيل المثال – القرار رقم (104) الصادر بتاريخ 1419/5/8هـ الذي يمنع أن تُوَرَّثَ المرأة من قبل أهل الزوج الميت – كما كان سائداً من قبل – أو أن تُجبر على الزواج من أحدهم، وهي كارهة، وهو قرار لم يسبق له نظير في تاريخ أفغانستان، أما تعليم المرأة فنحن لا نمنع النساء من التعليم، وإنما نريد أن يكون هذا التعليم مضبوطاً بالضوابط الشرعية، ومُراعًى فيه

ما تجب مراعاته من الستر والاحتشام والآداب الشرعية"، لقد برز هذا التطور في فكر طالبان جليا من خلال الدستور الذي أصدرته عام 2006م والذي يعكس شكل الدولة الذي تسعى إليها ويعكس التطور الكبير الذي وصلت إليه، فقد لجأت طالبان -هذه المرة- إلى قوالب الدولة النمطية المعاصرة وصبت فيها مفاهيمها الإسلامية كما تم في النموذج الإيراني، وتخلت تماما عن نموذج دار الإسلام الذي سعت -إبان حكمها- لتطبيقه، فقد اعتبرت أفغانستان إمارة، ذات قومية أفغانية، لغتها الرسمية البشتو والفارسية، ولها علم رسمي موصوف بالدستور، يرأسها رئيس أفغاني الجنسية سني على المذهب الحنفي، وينص دستورها على تساوي المواطنين (يسميهم أتباع) أمام القانون، وينص على احترام الحياة الخاصة والحرية الشخصية في حدود القانون، ويجرم الممارسات البوليسية ضد المتهمين، ويعتبر التعليم الابتدائي إجباريا، ويؤسس للسلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وينظم العلاقات بينها، كما يحدد صلاحيات رئيس الدولة المسمى (أمير المؤمنين)، وينص دستورها على نظامها الاقتصادي الذي ينسجم مع النظام الاقتصادي العالمي بصبغته الإسلامية المطبقة في بعض الدول الإسلامية، ويأتي دستورها ليفرد للعلاقات الخارجية فصلا كاملا والذي ينص على دفاع إمارة أفغانستان الإسلامية عن الوثيقة التأسيسية لهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز وميثاق حقوق الإنسان، وتنضم الإمارة إلى برنامج نزع أسلحة الدمار الشامل، ورغم أن الدستور تضمن كثيرا من الاشتراطات الإسلامية ونص على إسلامية الدولة ونظامها، لكنه في النهاية تقيد بقالب الدولة النمطية الحديثة والتزم بالقانون الدولي ومقتضيات العضوية في هيئة الأمم المتحدة.

3.4 النموذج التركي

ويتكون النموذج التركي من ثلاث تجارب شقيقة بينها بعض التباين، الأولى حكومة نجم الدين أربكان منذ عام 1996م، والثانية حكومة تورغت أوزال عام 1983م، والثالثة حكومة رجب طيب أردوغان منذ عام 2003م.

1.3.4 الإرهاصات الأولى

تركيا هي الدولة الوحيدة التي لم تخضع لاستعمار أو وصاية من دولة أجنبية، فقد استمرت حتى مطلع القرن الماضي دولة عظمى ضمن النظام الدولي السابق، وظلت حتى وهي في أنفاسها الأخيرة مصدر تهديد وقلق بالنسبة للغرب، خاصة بعدما أعلن الخليفة "السلطان" عبد الحميد الثاني دعوته للجامعة الإسلامية، و لم تسقط عاصمة الخلافة إلا بعد تجريد الخليفة من سلطاته وانتقال الحكم إلى يد حزب الاتحاد والترقي القومي الذي تورط في الحرب العالمية الأولى، ليتم احتلال موطن الخلافة لأول مرة ويفرض عليها شروط مذلة، مما دفع قائد الجيش مصطفى كمال أتاتورك لعقد مؤتمرين في أضروم وسيفاس لوقف الخضوع التركي لغطرسة الحلفاء التي تمثلت في معاهدة "سيفر"[1]، وهو ما لاقى تأييدا واسعا من البرلمان واختير بعدها رئيسا للجنة التنفيذية بالحكومة التركية، وقبل أن يتفاوض مع الحلفاء حول تلك المعاهدة المجحفة بدأ مسيرة دموية لسحق الأرمن والأكراد حتى يقطع دابر المطالبات بفصل مناطقهم عن الدولة التركية، ثم توجه لمقاتلة الفرنسيين – في كيليكيا – والذين منحوه انتصارا بدون قتال، وتوجه بعد ذلك إلى تحرير الأراضي التي استولى عليها اليونانيون وخاض معهم معارك طاحنة بين كر وفر ودمار وقتلى تكللت بانتصاره – في النهاية – وتحرير أزمير، ثم توجه إلى اسطنبول كآخر ميدان قتال لمواجهة البريطانيين والذين –كذلك– منحوه انتصارا دون قتال، ومن هذا السجل البطولي والمنطلق القوي أرسل وفدا تركيا برئاسة عصمت إينونو وعضوية رضا نور والخاخام ناحوم (حاخام اسطنبول الأعلى) إلى لوزان بسويسرا من أجل إعادة النظر في معاهدة "سيفر"، وشهدت بداية المفاوضات خلافات حادة بين وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون وعصمت إينونو حول إلغاء الخلافة بإعلان الالتزام بالعلمانية، وطرد الخليفة وأسرته من البلاد، والإبقاء على الموصل بعيدة عن

1 معاهدة سيفْر هي معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في 10 أغسطس 1920 عقب الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء ولكن المعاهدة رفضت من قبل الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك التي شكلت جمهورية تركيا في 29 أكتوبر 1923 على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. كان رفض أتاتورك لتطبيق بنود المعاهدة نابعاً من خسارة لحجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين في حالة تطبيق المعاهدة.

تركيا، ومع فشل الجولة الأولى من المفاوضات دعيت الوفود مرة أخرى إلى لوزان للبحث من جديد في بنود معاهدة سيفر، ووافق الأتراك على الشروط الإنجليزية؛ فألغيت السلطنة في (30 نوفمبر 1923م) وأعلنت الجمهورية، واختير أتاتورك رئيسا لها، وكانت مهمته الرئيسية تثبيت دعائم ومبادئ وشروط معاهدة لوزان.

زاد نظام أتاتورك من تعسفه بإلغاء التعليم الديني، ومنع الكتابة بالحروف العربية وفرضها بالحروف اللاتينية، وتغيير الأذان من الكلمات العربية إلى الكلمات التركية، وإلزام الناس بوضع القبعة الغربية كغطاء للرأس، وجعل يوم الأحد يوم العطلة الرسمية بدلاً من يوم الجمعة، كما أستبدل نسخة القرآن بنسخة مترجمة إلى اللغة التركية ووزعها على المساجد، وحرم الاحتفال بعيدي الأضحى والفطر، وألغى التقويم الهجري، وأحدث تغييرات في نظام المواريث، وحاول تغيير نمط الحياة محتذيا بعادات الغرب وتقاليده وقيمه واهتماماته، وسعى لطمس العقيدة الإسلامية في نفوس الناس بالعموم والناشئة بالخصوص، ولم يجرؤ أحد من خصومه في العاصمة على معارضته بسبب قسوته وعنفه ودمويته التي لا ترحم، بينما انتفضت مناطق أخرى ضد هذه الإجراءات، فقاد الشيخ سعيد بيران البالوي النقشبندي عام 1925م ثورة ضده بلغ أتباعها حوالي 700 ألف، غالبيتهم من الأكراد وبعض من العرب والشركس، وقد تصدت الحكومة التركية لهذه الثورة فداهمت الثوار وحاصرتهم وضيقت عليهم الخناق، واضطر الثوار إلى التراجع والاتجاه إلى الجبال والأحراش وثبتوا هناك مدة طويلة، واستطاع الجيش أن يضع يده على بعض رؤساء الثورة وقتلهم في أماكنهم، أما البعض الآخر فقد أسر وأعدم بعد محاكمة صورية قصيرة في 30 مايو من تلك السنة، وكان أبرزهم الشيخ سعيد والدكتور فؤاد بيك و46 شخصاً آخر، وقال الشيخ سعيد أمام حبل المشنقة: "إن الحياة الدنيا تقترب من نهايتها، ولم آسف قط عندما أضحي بنفسي في سبيل شعبي، إننا مسرورون لأن أحفادنا سوف لن يخجلوا منا أمام الأعداء"، وآثر آخرون المعارضة الصامتة بتحدي السلطة في نشر الثقافة الدينية، وعلى رأس هؤلاء الشيخ سعيد الدين النوروسي، الذي رفض العمل المسلح ضد النظام والعمل بالسياسة متخذا شعاره "أعوذ بالله من الشيطان والسياسة"، واتجه نحو الدعوة إلى حقائق الإيمان وتهذيب النفوس بين الناس ليشكل تيارا كبيرا في تركيا عرف بالنورسية، لكنه –

رغم هذا – اهتم بالعمل على هدم الدولة العلمانية، وإثارة روح التدين في تركيا، وتأليف جمعية سرية، والتهجم على مصطفى كمال أتاتورك، ونفي – على أثرها– مع الكثيرين إلى بوردور في شتاء عام 1926م. ثم نفي وحده إلى ناحية نائية وهي بارلا جنوب غربي الأناضول، وقضى هذه الفترة في تدبّر معاني القرآن الكريم وفي تأليف رسائل النور حتى عام 1950م، وظل ينقل من سجن إلى آخر ومن محكمة إلى أخرى، وطوال ربع قرن من الزمن لم يتوقف خلاله من التأليف والتبليغ حتى أصبحت رسائله أكثر من 130 رسالة جمعت تحت عنوان كليات رسائل النور، ولم يتيسر لها الطبع في المطابع إلا بعد عام 1954م، وكان النورسي يشرف بنفسه على الطبع حتى أكمل طبع الرسائل جميعها، وكانت تدور مواضيعها حول تفسير آيات القرآن بأسلوب علمي، وتوفي سعيد النورسي في مارس 1960م فدفن في مدينة أورفة، ولكن السلطات العسكرية الحاكمة لتركيا لم تدعه يرتاح حتى في قبره إذ قاموا بعد أربعة أشهر من وفاته بهدم القبر ونقل رفاته بالطائرة إلى جهة مجهولة وبعد أن أعلنوا منع التجول في مدينة أورفة، فأصبح قبره مجهولا حتى الآن لا يعرفه الناس.

وفي ظل بطش السلطة لجأ المتدينون من الشعب التركي وعامتهم إلى الحركات الصوفية لتلبية حاجاتهم الروحية، وكانت الطريقة النقشبندية والحركة النوروسية ملاذا لكثير منهم، وإذا كان بطش السلطة مدعاة لصمت الناس، فالانتخابات البرلمانية جديرة بأن تكشف توجهاتهم الرافضة للإنسلاخ من عقيدتهم وتاريخهم، وهو ما أكتشفه رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس الذي خرج من تحت عباءة أتاتورك، فقد خاض حملته الانتخابية عام 1950 على أساس وعود بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه إينونو، والتي كان من بينها إعلان الأذان وقراءة القرآن بالتركية، وإغلاق المدارس الدينية، وقد قام – بعد فوزه – بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الآذان إلى العربية وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة وفتح أول معهد ديني عال إلى جانب مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بحملة تنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات، ولم يكن مندريس في أي من هذه الإجراءات إسلاميا أو مؤيدا للإسلاميين، بل كان يسعى بذلك للتنفيس عن

الاحتقان الديني المتصاعد وحماية التراث العلماني الأتاتوركي، والذي كرسه بوضع تركيا في قلب العالم الغربي حيث انضمت تركيا في عهده إلى حلف شمال الأطلسي وأصبحت المتراس المتقدم للغرب خلال الحرب الباردة، وأقام علاقات قوية مع الولايات المتحدة وساند مخططاتها في المنطقة وخارجها بما في ذلك إرسال قوات تركية إلى كوريا ووضع تركيا في مواجهة حركة القومية العربية الصاعدة آنذاك بزعامة عبد الناصر، غير أن كل ذلك لم يعفه من همة قلب نظام الحكم العلماني وتأسيس دولة دينية، فقام الجيش بأول انقلاب عسكري خلال العهد الجمهوري، وأحال 235 جنرالا وخمسة آلاف ضابط بينهم رئيس هيئة الأركان إلى التقاعد واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء عدنان مندريس وأوقف نشاط حزبه، وبعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة فيما حكم بالإعدام على مندريس ووزير خارجيته فطين رشدي زورلو ووزير ماليته حسن بلاتقان، ورغم صرامة العسكر وتشددهم في الحفاظ على نموذج الحكم الاتاتوركي، وبطشهم بمندريس ورفاقه، إلا أن ذلك لم يوقف تنامي الرغبة الشعبية الكاسحة في إعادة الإسلام لدوره الطبيعي في المجتمع التركي، وتم التعبير عن هذه الرغبة بأشكال متعددة، منها ترشيح علي فؤاد باشكيل ذي الميول الدينية لرئاسة الجمهورية، ومنها حركة ترجمة الكتب الإسلامية المعاصرة للغة التركية، وتصاعد أعداد الإسلاميين بالحركة الطلابية، وتزايد أنشطة المساجد، وظهور صحف إسلامية محدودة، حتى إذا ما انقضى عقد الستينات كان الطريق ممهدا لإعلان حزب النظام الوطني الذي ضم جناحي المعارضة الإسلامية: الحركة النقشبندية بزعامة الشيخ محمد زاهد كتكو، والحركة النورسية التي أنشأها المجاهد سعيد النورسي، وبعد اشهر لم يتحمل العسكر طريقة الحزب الجديد في العمل، وفي أبريل 1971م قدمت السلطة أعضاءه للمحكمة التي أصدرت أمراً بإلغاء الحزب – الذي لم يستمر سوى (16) شهراً – ومصادرة ممتلكاته ومنع شخصياته من العمل السياسي، ومنعهم من تأسيس أي حزب آخر، ومع ازدياد موجة العنف والاضطراب في تركيا في أوائل 1971م، أيقنت الحكومة أن عودة الإسلاميين إلى الساحة قد يوازن الأمور، فسمحت – على مضض – بتأسيس حزب السلامة عام 1972م، والذي خاض الانتخابات وحصل على خمسين مقعداً في البرلمان التركي،

وشكل أول حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد، ولقد بدا واضحا بعد فوز حزب السلامة الوطني أن هناك تيارا إسلاميا صاعدا ومتناميا يتجه نحو الهيمنة على الساحة السياسية بتركيا، وأن زعيما إسلاميا اسمه نجم الدين أربكان يشق صفوف السياسيين في تركيا ويتقدم ليتصدر الحياة السياسية، مما جعل الخصوم يولوا هذا الأمر اهتمامهم لوقف أو الحد من نمو هذا التيار، لذلك جاءت أول ضربة للتيار بانسحاب الحركة النورسية[1] من حزب السلامة واصطفافها مع المعارضين له بسبب التحالف مع حزب الشعب، ولم تدم وزارة التحالف سوى تسعة أشهر ونصف، لينضم حزب السلامة من جديد إلى حزب الحركة وحزب العدالة لتشكيل الائتلاف الوزاري الجديد في 1977م، وبعد سنة ونيف من هذا الائتلاف طالب المدعي العام التركي فصل نجم الدين أربكان عن حزبه بدعوى أنه يستغل الدين في السياسة، وهو أمر مخالف لمبادئ أتاتورك العلمانية، وجاء ذلك مع تطورات خطيرة بمنطقة الشرق الأوسط تمثلت في الغزو السوفييتي لأفغانستان، مما أثار مخاوف غربية على مناطق النفوذ الغربي المتاخمة لحدود الإتحاد السوفييتي في ظل وجود يسار تركي نشيط، ومما أثار المخاوف كذلك -في تلك الفترة- اندلاع ثورة شعبية في إيران وتبعها قيام جمهورية إسلامية، وعند هذا الحد أدرك العسكر أن علمانية أتاتورك في خطر بسبب الديمقراطية وما تجلبه نتائج الانتخابات، فقاد الجنرال كنعان ايفرين في 1980/9/12م انقلاباً عسكريا تسلم الجيش بموجبه زمام الأمور في البلاد، وأسس قادة الانقلاب ما يسمى بمجلس الأمن القومي، ليتولى الجيش بموجبه مباشرة تصحيح الأمور بما لا يتعارض مع اتفاقية لوزان، واعتقل نجم الدين مع ثلاثة وثلاثين من قادة حزبه ورجالاته البارزين وقدموا لمحكمة عسكرية، وأصدرت هذه المحكمة قرار الإعدام بحق خمسمائة وسبعة عشر شخصاً، وقد نفذ القرار على خمسين شخصا بالفعل بينما لقي مائة وواحد وسبعون شخصا مصرعهم من جراء التعذيب، بالإضافة إلى الوضع القمعي التي عاشته تركيا بعد الانقلاب وأدى إلى مئات المفقودين وتوقيف وسجن الآلاف ومحاكمة الكثيرين، وفرار عشرات الآلاف من تركيا.

---

1 تمكنت بعض الأحزاب اليمينية مثل حزب العدالة بزعامة سليمان ديميرال من إقناع النورسيين بفض تحالفهم مع النقشبنديين.

وبدا واضحا أن العسكر كانوا قلقين من أمرين، الأول: نهج أربكان السياسي الصادم للرأسمالية والغرب، وأن أي تضييق أو اضطهاد سيزيد من شعبيته ولن يوقف صعوده، خاصة في ظل أجواء الجهاد الأفغاني والثورة الإيرانية، والثاني: استفادة اليسار من خلو الساحة السياسية من الإسلاميين لجر تركيا إلى الكتلة الشرقية في ظل قيام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان، لذلك كان لابد من تفهم جديد لدور الاسلاميين المعتدلين بالسياسة، خاصة في ضوء الاطمئنان لرسوخ تركيا بالعلمانية وتحول دول العالم الإسلامي كله إلى علمانية متساهلة، وهذا الفهم الجديد هو الذي سمح بعودة تيار إسلامي بديل يسعى لتحويل العلمانية التركية المتشددة إلى علمانية متساهلة، لذلك تم تعيين تورغوت أوزال أحد أعضاء حزب السلامة[1] مستشاراً للانقلابيين ووزيرا للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء ومسؤولا عن ملف الاقتصاد وظل في هذا المنصب حتى يوليو 1982، واستطاع أوزال – الإسلامي العلماني– بمؤازرة أخيه كوركوت أوزال[2] أن يستقطب أعدادا كبيرة من القاعدة الانتخابية لحزب السلامة، كما بدأ بالاتصال بمراكز التأثير الإسلامية في تركيا وخارجها للإقناع بفكرة تشكيل حزب بديل طالما العسكر لا يقبل بشخصية أربكان ونهجه، وروج لمقولة تبديل الوجوه من أجل الحفاظ على مشروع الحزب مستغلا وجود أربكان وراء قضبان السجن، وخلال السنوات الثلاث من الانقلاب تمكن العسكر من إعادة ترتيب الحياة السياسية بما يتناسب مع وجود الاخطار التي تهدد الاتاتوركية، وذلك بحل البرلمان وإلغاء الأحزاب وإدخال تغييرات على الدستور وإيجاد مجلس أمن قومي لحراسة الاتاتوركية، وتم إعلان الدعوة لتشكيل أحزاب جديدة لخوض الانتخابات وعودة الحياة النيابية، وقام التيار الإسلامي بإعادة تشكيل حزبه تحت مسمى حزب الرفاه عام 1983، كما استطاع أوزال بتوليفته الجديدة اكتساح الانتخابات والفوز بالأغلبية من خلال حزبه الجديد المسمى حزب الوطن الأم، بينما لم يفز حزب الرفاه –الذي كان زعيمه مسجونا–

1 وكان أحد شخصيات حزب السلامة،فقد ترشح عن الحزب في منطقة أزمير، ووالدته وشقيقته كانتا محجبتين في بلد عرفت سلطته بعدائها المعلن والسافر مع الحجاب، وعلى الصعيد الشخصي كان اوزال مؤديا للعبادات فهو لا يخفي أنه يصلي كما أدى الحج ثلاث مرات.

2 من دعائم حزب السلامة.

إلا بنسبة واحد ونصف بالمائة من الأصوات، ولقد ظهرت بوادر العلمانية المتساهلة في عهد أوزال من خلال حرصه على أداء صلاة الجمعة بحضور عدد من وزرائه، واستقطاب مريدي الطرق الصوفية -الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987- إلى جانب حزبه، كما أفسح المجال للحركات الإسلامية بالانتشار العلني، بل ضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية سياسية معروفة كان بعضها جزءا من حزب السلامة الوطني، كما توسعت في عهده المدارس الدينية ودخل الإسلاميون مجال الثقافة والإعلام وأصدروا صحفا وأسسوا دورا للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة، واندمجوا بشكل كبير في البيئة الليبرالية الجديدة، وعندما تولى رئاسة الجمهورية عام 1991 وصل بسلوكه الإسلامي الذروة حينما قام قصر الرئاسة باستضافة احتفالات دينية صوفية بمناسبة المولد النبوي الشريف، وكان ذلك من المشاهد التي لم تشهد تركيا نظيرا لها منذ تأسيس جمهوريتها العلمانية.

وفي الأشهر الأولى من عام 1985م خرج أربكان من السجن ووضع تحت الإقامة الجبرية التي استمرت حتى أواخر العام ذاته، ثم عاود نشاطه من جديد من خلال حزبه الجديد المسمى بحزب الرفاه، ولقد أستطاع بصبر وعزيمة وأناة النهوض بحزبه من نسبة 1,5% إلى 6,5% ليفوز في أوائل 1996 بنسبة 21,3% ويتحقق ما كان يتخوف منه الخصوم، إذ استطاع الحزب اكتساح منافسيه في الانتخابات التشريعية في البلاد ليتولى البروفيسور نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة للمرة الثانية، ولكن ضمن شروط مقيدة[1]، ورغم تلك الشروط لم يتحمل العسكر نهج أربكان الذي يسعى لإعادة تركيا كدولة رائدة في محيطها الشرقي الإسلامي، بدلا من أن تبقى في المحيط الأوروبي الغربي دولة بلا هوية يستخدمها الغرب لقضاء مصالحه، خاصة بعد أن أعلن عن تشكيل المجموعة الثمانية الاقتصادية (الإسلامية)، بالإضافة إلى ما قام به من إجراءات إصلاحية للاقتصاد التركي دون الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يساعده على تحقيق الاستقلال الحقيقي الذي يسعى إليه، وفي تلك الفترة فاز

1 تسليم جميع الوزارات السيادية إلى حزب الأقلية، وكل قرار من مجلس الوزراء يجب أن يوقع عليه رئيس الوزراء ونائبه.

مرشح الحزب رجب طيب أرودغان برئاسة بلدية اسطنبول عام 1994 وعمل على تطوير البنية التحتية للمدينة وإنشاء السدود ومعامل تحلية المياه لتوفير مياه شرب صحية لأبناء المدينة وكذلك قام بتطوير أنظمة المواصلات بالمدينة من خلال أنشطة شبكة مواصلات قومية وقام بتنظيف الخليج الذهبي (مكب نفايات سابقا) وأصبح معلما سياحيا كبيران كما انتشل بلدية اسطنبول من ديونها التي بلغت ملياري دولار إلى أرباح واستثمارات وبنمو بلغ 7%، الأمر الذي أكسب الحزب شعبية كبيرة في عموم تركيا، ورغم حرص أربكان على عدم استفزاز الجيش وتكريس انطباع بأنه لا يريد المساس بالنظام العلماني، ورغم أنه وقع على الاتفاقيات المتعلقة بإسرائيل، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لطمأنة العسكر، إذ تقدموا إليه بمجموعة طلبات من أجل تنفيذها على وجه السرعة، وتتضمن ما وصفوه بمكافحة الرجعية ووقف كل مظاهر النشاط الإسلامي في البلاد سياسيا كان أم تعليميا أم متعلقا بالعبادات، مما اضطره إلى الاستقالة من منصبه، ولم يكتف العسكر بذلك، بل تم حظر حزب الرفاه -في عام 1998م- وأحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزبا جديدا باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه، وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض -من جديد- للحظر أيضا في عام 2001م، لكي يتكرر من جديد نموذج تورغوت أوزال بعد تعديلات ضرورية استفادت من التجربة السابقة، ففي 14 مايو 2001 انشق جناح كبير بزعامة رجب طيب اردوغان وعبدالله غول من حزب الفضيلة المنحل ليؤسسوا حزبا جديدا يحتفظ بنفس روح الفضيلة لكنه يلبس ثوبا جديدا لا يثير الاستفزاز واالنقمة، وهو حزب العدالة والتنمية، ولثاني مرة يشهد أربكان تكرار نفس السيناريو الذي رسمه له العسكر في عام 1980م، حيث يتم حل حزبه وسجنه وشق جماعته وتكوين حزب جديد للمنشقين يفوز بالانتخابات، ولقد تمكن حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان من تسلّم السلطة بعدما حصد 363 مقعداً من أصل 550 من مقاعد البرلمان عام 2002م، ورغم الانتصار الساحق والنجاح الساحق الذي حققه أتباعه السابقون إلا أن أربكان لم

يستسلم رغم تقدمه بالعمر ومحدودية حركته الجسدية، فقد أسس حزب السعادة بمن تبقى معه وذلك بعد انتهاء مدة الحظر عام 2003م، على أمل أن يكرر سيناريو النجاح الذي حققه بعد انشقاق تورغوت أوزال، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليجري اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بسنتين سجنا وكان يبلغ من العمر وقتها 77 عاما، لقد كان يمكن للزعيم الإسلامي أن يستمر في العمل السياسي إلى النهاية، رغم الضغوط الشديدة والمتكررة التي تعرض لها من قبل التيار العلماني، والتي أخذت أشكالا مختلفة من الانقلابات العسكرية، إلى استخدام القضاء والصحافة، وشق صفوف أتباعه، لولا أن المنية وافته عام 2011م ليسدل الستار على سيرة مؤسس الإسلام السياسي المعاصر في تركيا.

غير أن نجاح حزب العدالة والتنمية في تخطي الصعاب، وتجاوز هواجس العسكر، وطمأنة الغرب، وتحقيق الانجازات، وإعطاء تركيا دورا قياديا في المنطقة، واستمراره بالحكم حتى اليوم، كل ذلك نقل الأضواء من أربكان إلى أردوغان والمقارنة بين أسلوبيهما في تنفيذ النموذج التركي.

2.3.4 الخلفية الفكرية

لقد كان هذا السرد التاريخي الموجز -للتاريخ السياسي بتركيا المعاصرة- ضروريا لتتبع نمو الحركة الإسلامية السياسية بعد سقوط الخلافة العثمانية، فقد كان واضحا أن المجتمع التركي لم يعد يقبل قسره على النمط الاتاتوركي من العلمانية، فالتاريخ يكشف قلقه واضطرابه طوال الفترة الماضية، وإذا كانت ثورة النقشبندية وحركة النورسية رد فعل مباشر، فإن انتخابات 1950م مثلت استفتاءا شعبيا على القهر الأتاتوركي، إذ كان انتصار الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس إعلانا ببوادر تيار شعبي عريض ناقم على مقتضيات اتفاقية لوزان وتطبيقاتها المتوحشة، ووجد في مندريس وحزبه الجرأة المعلنة للتمرد على الاتفاقية، ولقد استمر هذا التيار ينمو حتى غدا اليوم حاكما فعليا لتركيا.

ويمكننا القول أن الطريقة النقشبندية الصوفية هي المهد الأول لهذا التيار وإطارها الروحي، فهي طريقة تختلف عن مثيلاتها من الطرق

الصوفية[1] بالتزام الصمت في أذكارها وأورادها، إذ لا تعتمد على الصوت المرتفع أو ملء المحيط بأصوات الذاكرين، بل بحصر الذكر داخل القلب وإعمال الجوارح للحضور مع الله، يقول كتاب (الطريقة النقشبندية وأعلامها)[2] "الواقع أن كافة الطرق الصوفية يبدأ المريد فيها بذكر اللسان ثم يرتقي إلى الذكر بالجنان، أما الطريقة النقشبندية فإن بدايتها ذكر القلب ونهايتها الحضور الدائم مع الله تعالى، لذلك فإن بدايتها نهاية بقية الطرق"، فالنقشبندية إذن نهج يقود صاحبه إلى النمو الصامت بلا إثارة، وبقليل من الثرثرة بجانب الكثير من العمل، والطرق الصوفية – بما فيهم النقشبندية– تعتبر نفسها نهجا أو طريقا يسلكه العبد للوصول إلى الله ومعرفته والعلم به، وذلك عن طريق الاجتهاد في العبادات واجتناب المنهيات، وتربية النفس وتطهير القلب من الأخلاق السيئة، والتحلي بالأخلاق الحسنة، ولا تقيس الأعمال بمظهرها وحركتها، إنما بنتائجها وثمرتها النهائية، ولهذا تقسم الدين إلى ثلاثة أركان هي الشريعة والطريقة والحقيقة، فالشريعة عندهم هي الأساس، والطريقة هي الوسيلة، والحقيقة هي الثمرة، وهذا نمط من التفكير يركز على المآلات النهائية ويقود إلى النتائج الملموسة، كما أن النقشبندية التركية تتبع المذهب الماتريدي في العقائد، وهو مذهب يمنح العقل سلطاناً أكبر ومجالاً أوسع في فهم

---

1 يثير أتباع المذهب السلفي كثير من الشبهات حول عقائد الصوفية، وخاصة فيما يتعلق بأقوال كبارهم مثل ابن عربي والسهروردي وإبن سبعين، ويتهمونهم بتبني عقائد الحلول ووحدة الوجود، ويعلن المتصوفة حاليا أن عقيدتهم تلتزم مبادئ العقيدتين الأشاعرة والماتريدية اللتين انتشرتا وسادتا كمذهبين عقديين لأهل السنة والجماعة في العصور الماضية وتبناها جمهور العلماء مثل الإمام النووي، والإمام ابن حجر العسقلاني، والإمام السيوطي، وغيرهم الكثير، ويؤكدون أن كتبهم الحديثة لا تخرج عن عقائد أهل السنة سواء أكانت أشعرية أوماتريدية، ويقول المتصوفة أن ما ذكر عن كبار المتصوفة بالتاريخ يجب ألا يكون في متناول العوام (والعوام في نظر المتصوفة هو كل من لم يتمرس بالصوفية وممارساتها)، وأنه بالإمكان حمل كلام ابن عربي والسهروردي على محامل نابعة من الإسلام، فالعوام غير قادرين على تذوق المعاني التي لا تتجلى إلا لمن حصل على الكشف الإلهي، بالتالي فهم وحدهم من يمتلك حق التأويل لكتب ومقولات الشيوخ الكبار مثل ابن عربي والسهروردي، خاصة وأنهم ينتمون إلى ميدان الحكمة الفلسفية، وان كثيرا من كتبهم فلسفية بامتياز، ورغم هذا الدفاع إلا أن مقولات هؤلاء المشايخ أصبحت في متناول الناس، والناس تأخذ بظاهر القول لا باطنه.

2 د. محمد أحمد درنيقة.

العقيدة والدين، وانّه وإن كان قد شن هجوماً عنيفاً على المعتزلة، ولكنّه هو أقرب إلى منهجهم من منهج الإمام الأشعري، وهذا يعني أن النقشبندية بشقيها الصوفي والماتريدي تصوغان تفكيرا سياسيا واقعيا يقترب من البراغماتية.

غير أن كثيرا من الجماعات الصوفية[1] -رغم جنوحها للزهد والرقائق والبعد عن الدنيا- خاضت حروبا دامية من أجل الإسلام، بعضها ضد الاستعمار والمحتل الأجنبي، وأخرى ضد مؤامرات داخلية تستهدف الإسلام، ففي الشمال الأفريقي قادت الحركة السنوسية حربا ضد الاستعمار الإيطالي مسطرة ملاحم بطولية في سجلات التاريخ، وكذلك قاد الشيخ عبدالقادر الجزائري حركة مقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، وفي السودان أعلن المهدي الجهاد ضد الاستعمار البريطاني، ومثلهم في شمال نيجيريا والنيجر وتشاد حيث قاد الشيخ عثمان بن فودي -وهو من كبار شيوخ الطريقة القادرية- حركة جهاد ضد الاستعمار، وكذلك الزعيم المسلم الشيخ محمد الأمين في بلاد التكرور، والمجاهد محمد عبد الله حسن في الصومال وهو من أبرز خلفاء شيخ الطريقة الصالحية، والشيخ عبدالله مرسل وأتباعه من أبناء الطرق الصوفية في الصومال، والشيخ الصوفي المحدث العلامة ضياء الدين الكمشخانوي من كبار رجال الطريقة النقشبندية الذين حاربوا الروس، والإمام منصور رافع راية الجهاد في القوقاز، والشيخ شامل في الشيشان، والشيخ العلامة إسماعيل الشهيد من الهند، والشهيد الشيخ عز الدين القسام شيخ الزاوية الشاذلية في جبلة الأدهمية في فلسطين، وتأتي ثورة الشيخ سعيد بيران البالوي النقشبندي عام 1925م ضد أتاتورك انسجاما طبيعيا مع ذلك التاريخ الحافل للصوفية من أجل الإسلام، تلك الثورة التي أخمدت بعد سنة من مولد نجم الدين أربكان.

هذا كله يكشف لنا الإطار الفكري والنهج السلوكي الذي نهل منهما أربكان وتلميذاه أوزال وأردوغان، وهو إطار يعتبر التربية الروحية وقود للفرد أثناء

---

1 من الخطأ تعميم صورة واحدة للصوفية، فرغم أنها برمتها وافدة على نمط الحياة الدينية للرسول ﷺ ولصحابته بالعموم، إلا أنه يمكن اعتبارها جزء من التطور الذي نقل الإسلام من مجتمع القرية البسيط إلى مجتمع المدن الكوزموبولتينية المتشابك، وهي ما عرفت بالقرون الإسلامية الأولى بالزهد والرقائق، ولقد تفاوتت الصوفية في طرقها -فيما بعد- ما بين مغال بعيد عن روح الإسلام، وبين معتدل احتفظ بالطريقة وفق مفاهيم الإسلام.

انخراطه بالمجتمع ومشاكله، وليس سببا لاعتزاله أو تخاصمه معه، ولهذا اتسم بالصبر والأناة والنفس الطويل والروح القتالية العالية، كما أنه مسلك فيه قليل من المثالية وكثير من الواقعية، يحقق أهدافه بشكل تراكمي بطيء وبحركة صامتة لا تعلن عن مراميها وغاياتها، ويبحث عن ثمرة جهده على أرض الواقع، ولقد انعكس ذلك على حركة أربكان وجماعته، فالتربية الروحية التي استقاها أربكان من الطريقة النقشبندية لم تجعله يعزف عن العمل السياسي، ولا يعتزل المجتمع وهمومه، بل دفعته للانخراط بمشاكل وهموم الأمة كلها وعلى أعلى المستويات، وكانت هي حافزه المتدفق بدلا من أن تكون سبب عزوفه، وهي التي منحته خصائص الاستقامة والنزاهة وسلامة الذمة المالية، وعبأته بجاهزية قتالية لخوض الحرب مع شبكات الفساد المالي والإداري بتركيا، أما التدرب على بناء الذكر الصامت فهي التي قادته لتكوين حزبه بشكل تراكمي بطيء، فلقد كان يخرج من الانتخابات في أول أمره بنسبة ضئيلة، تتزايد تراكميا في انتخابات لاحقة[1]، ثم التي تليها، حتى توصله إلى الأغلبية المطلوبة، ورغم السجن والعزل والضربات المتتابعة والمتلاحقة ضده، والتي تعود به في أكثر من مرة إلى نقطة البداية، إلا أن تربيته الروحية منحته روحا قتالية نادرة، مع كثير من الصبر والأناة والنفس الطويل، جعلته لم يستسلم حتى الرمق الأخير من حياته، و لم يغرق أربكان الساحة السياسية بشعارات الإسلام المبهمة، ولا حتى بشعارات اقتصادية وهمية، لقد كان يخوض الانتخابات وفق برامج اقتصادية وتنموية واضحة يمكن قياس النجاح والإخفاق فيها، وهذه الواقعية التي اكتسبها من خلفيته الفكرية هي التي ميزته عن كثير من الإسلاميين.

ولقد صنع أربكان تيارا سياسيا واسعا أطلق عليه حركة "مللي جوروش" (فكر الأمة) عام 1969م، وهي حركة تعكس أفكاره ورؤاه، فقد أفرزت هذه الحركة كافة الأحزاب التي ألفها أربكان خلال نضاله السياسي، بدءا بحزب النظام

---

1 شهدت نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات صعودا مضطرداً لحزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان ويمكن معرفة ذلك من خلال النسب المتصاعدة التي كان يحصل عليها في الانتخابات منذ عام 1984 حيث حصد نسبة 4.4% إلى 7.1% في الانتخابات البرلمانية عام 1987 و6.9%عام 1989. أما في الانتخابات البرلمانية لعام 1991 فقد حصد نسبة 13.78% وفي انتخابات 27 آذار 1994 حقق نسبة 19.7% وقد توج ذلك باكتساحه بقية الأحزاب حيث حصد نسبة 21.4% في انتخابات كانون الأول عام 1995

وانتهاء بحزب السعادة، وحركة "مللي جوروش" هي أول حركة إسلامية ذات آلية تنظيمية حقيقية قامت في تركيا بعد سقوط الخلافة العثمانية، وهي إسلامية صميمة تتبنّى الإسلام في منهجها وتدافع عن قضايا المسلمين في أنحاء العالم، بالإضافة إلى دخولها العمل السياسي، والذي يُعَدُّ من أهم إنجازاتها؛ حيث استطاع رائدها أن يصل إلى سُدة الحكم، ويقدم نموذجه الإسلامي القائم على الاستقلال الاقتصادي، وإعطاء أهمية كبيرة للتربية.

وتقوم هذه الحركة على ثلاثة أعمدة أساسية لها، وهي: المعنويات، واعتلاء الحق، وتربية النفس، **والمعنويات** تقوم على أساس أن العمل في الحركة هو الارتباط بالله عز وجل، وهو شكل من أشكال الجهاد، والسياسة أداة من أدوات الحركة، وتُستخدم كأداة للعمل لخدمة الإسلام، أما فكرة **الاعتلاء بالحق** فتنطلق من أن الحضارة المعاصرة تحتل صدارتها بالقوة لا بالحق، ولذلك يجب إعادة ميزان الصدارة والعلو ليكون بالحق، أما فكرة **تربية النفس** فتنطلق من التسليم بأوامر الله عز وجل والمحاسبة الدائمة للنفس، والاستعداد ليوم القيامة.

ويعتقد أربكان أن هذه الأعمدة الثلاثة هي كيمياء الحركة، وهي التي تمنح الأفراد الملتزمين بها **الهداية** بمعرفة الحق والباطل، **والفراسة** بالفصل بينهما، **والدراية** بطرق الدفاع عما تؤمن أنه حق، ويعتقد أربكان أن الشخص الذي يمتلك تلك الهوية يستطيع أن يؤسس حضارة.

3.3.4 النموذج التركي

أول محاولة من الإسلاميين للمشاركة بالحكم كانت في حكومة الائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد وحزب السلامة الوطني بزعامة أربكان عام 1974م، ورغم أن هذه المحاولة أفرزت تحولات جديدة في السياسة التركية التقليدية، إلا أنها لم تتح لهم السلطات والإمكانات الكافية لصناعة القرار السياسي التي تتاح عادة لرؤساء الحكومات التركية، لذلك فإن النموذج التركي الذي نقصده يتمثل في فترات حكم أربكان في الفترة 1997/1996، وحكم أوزال في الفترة 1993/1983، وحكم أردوغان منذ 2003 حتى اليوم.

أولا: يعتبر نموذج الحكم الذي مارسه كل من أربكان وأوزال[1] وأردوغان في تركيا إسلاميا، وذلك -ببساطة- لأن صانعيه دخلوا مجال العمل السياسي بنيّة خدمة الإسلام، فكلهم سعوا لزحزحة العلمانية المتشددة ضد الإسلام باتجاه موقف أكثر تساهلا، وكلهم سعى لإلغاء التمييز بين المواطن المتمسك بمظاهر الإسلام والمواطن غير المتمسك بها في الأجهزة الرسمية، وكلهم حاول بناء اقتصاد قوي ليجعل تركيا في مصاف الدول الغنية، وكلهم حاول بناء صلات لتركيا مع محيطها الإسلامي، ورغم التفاوت في الأداء والإنجاز والحماسة، إلا أن ذلك يؤكد أن الثلاثة ينطلقون من نموذج حكم واحد، ولا يضير هذا النموذج إن كانت مكونات تركيبته فقيرة إسلاميا، فذلك يعود للفقر في المكونات الإسلامية المتاحة ضمن مكونات التركيب في الدولة التركية، فالتمسك بالعلمانية وإقصاء الدين الإسلامي تماما من الدولة التركية واحترام مبادئ أتاتورك والالتزام بالاتفاقيات المبرمة والاحتفاظ بالانتماء الغربي، كلها مكونات أساسية غير قابلة للإهمال لدى أي جهة سياسية تريد حكم تركيا، ولقد أثبتت التجارب أن أي محاولة لتجاوز تلك المكونات الأساسية يكون مصيرها الإلغاء والسجن والأحكام القضائية الصارمة، وأي إسلامي بتركيا يريد خدمة الإسلام في السياسية ليس أمامه خيارات سوى الالتزام بمكونات الدولة التركية المعاصرة التي أرسى دعائمها أتاتورك، وإلا عليه أن يبحث عن مجالات أخرى غير السياسة ليخدم من خلالها الإسلام، وهذه الحقيقة الحارقة كانت شاخصة أمام نجم الدين أربكان عندما قرر خوض غمار العمل السياسي مع حزبه، ولذا التزم بها حتى ولو كان مرغما، وأبرز شاهد على ذلك التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بإسرائيل -إبان رئاسته للحكومة- بعد تأخير لمدة 10 أيام تعرض فيها لضغوط عسكرية شديدة وصلت للتهديد بالانقلاب العسكري، ولكنه -مع كل ذلك- لم يعهد عليه أنه زار أو طلب زيارة إسرائيل.

---

1 رغم أن البعض لا يعتبر أوزال من الإسلاميين، بل يتهم عهده بانتشار الفساد الأخلاقي والمالي، ومنفعة أقاربه وأسرته، وتجميع الطبقة السياسية المتعفنة حوله، وإلقاء تركيا في حفرة الديون التي كانت في حدود الـ 30 مليار فتضاعفت أضعافاً كثيرة بفضل سياسته المنفتحة على الأمريكان وصندوق النقد الدولي، رغم كل ذلك يبقى أوزال جزءا من التيار الإسلامي، ولقد انطلق من نفس المبررات التي انطلق منها أردوغان لينفصل ويؤسس حزبا ويتعاون مع الغرب، والاختلاف بينهما هو المهارة والظروف.

ورغم الاختلاف في السياسات -التي يجب أن تتبع في تطبيق النموذج- بين أربكان وتلميذيه أوزال وأردوغان، والتي أدت إلى انشقاقهما وتأسيس أحزاب منافسة لحزب أربكان، إلا أن القواعد الأساسية التي قامت عليها أحزاب أربكان وأوزال وأوردغان واحدة ومتساوية، وهو ما أكده مستشار نجم الدين أربكان الأستاذ عمر فاروق المعروف بعمر كازوك ماز عندما سئل عن الفرق بين حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية فقال "هم (أي حزب العدالة والتنمية) انطلقوا من منطلق آخر، لكن القواعد واحدة".

ثانيا: أن أربكان هو مهندس النموذج التركي، وأن ما قام به أوزال وأردوغان من رفض السياسات أو التعديلات -التي أضافها أربكان بعد اتصاله بالإسلام السياسي المشرقي- ما هي إلا للحفاظ على القبول المحلي والدولي للنموذج.

ويقوم النموذج الذي بناه أربكان على قراءة تاريخية لواقع العلاقات التركية الأوروبية في القرن العشرين، حيث يرى أن تركيا مصنفة في المقررات الأوروبية الاستعمارية ضمن الفئة الثالثة من الدول كما جاء في مقررات مؤتمر كامبل[1] الذي عقد في لندن عام 1905م، والفئة الثالثة هي الدول التي لا تقع

---

1 أبرز ما جاء في توصيات المؤتمرين في هذا المؤتمر:

1- إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة متأخرة: وعلى هذا الأساس قاموا بتقسيم دول العالم بالنسبة إليهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: دول الحضارة الغربية المسيحية (دول أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا) والواجب تجاه هذه الدول هو دعم هذه الدول ماديا وتقنيا لتصل إلى مستوى تلك الدول، الفئة الثانية: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ولكن لا يوجد تصادم حضاري معها ولا تشكل تهديدا عليها (كدول أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها) والواجب تجاه هذه الدول هو احتواءها وإمكانية دعمها بالقدر الذي لا يشكل تهديدا عليها وعلى تفوقها، الفئة الثالثة: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديدا لتفوقها (وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام) والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية.

2- محاربة أي توجه وحدوي فيها:

ولتحقيق ذلك دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعاد يفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن القسم الآسيوي والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب الا وهي دولة "إسرائيل" واعتبار قناة السويس قوة صديقة

ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديدا بتفوقها والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه منها لامتلاك العلوم التقنية، ويرى أربكان أن اتفاقية لوزان جاءت لتفصّل مقررات مؤتمر كامبل على تركيا باعتبارها الدولة الأقوى بين الدول الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أن أتاتورك حاول بصرامة اجتثاث الإسلام من جذوره في تركيا، وإلحاق تركيا بأوروبا، إلا أن كل ذلك لم يشفع له في تزويد تركيا بالعلوم التقنية وتطبيقاتها التكنولوجية كما تم مع بقية دول المحور المهزومة، لذا جعل المهندس أربكان قاعدته الأولى -في بناء نموذج حكم تركيا- تقوم لتحقيق هدف اقتناء العلوم التكنولوجية والصناعية والمعارف العلمية، والتي تؤدي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى، وهو ما جعله يضع الربط بين مخرجات التعليم ومدخلات الاقتصاد هدفا أساسيا لنموذجه، حتى يمكن القول أن نموذجه يقوم على التعليم والاقتصاد، ولقد رفض أربكان إبقاء الاقتصاد التركي قائما على الزراعة والسياحة حيث عبّر عن ذلك بقوله "لا يمكن التقدم من خلال السياحة والزراعة، من يقول ذلك يكون غافلا عن الحقيقة، أن ما يلزمنا هو ثورة صناعية لتطوير الصناعات الثقيلة، فإن لم نصنع نحن محركاتنا و لم نصنع مصانعنا فلن نتمكن من مقارعة الغرب"[1]، وطالما أن الحالة التركية تقوم على العلمانية المتشددة ضد الإسلام، فقد جعل القاعدة الثانية لنموذجه تقوم على هدف زحزحة التشدد العلماني المطبق بتركيا نحو العلمانية التقليدية المعتادة والمطبقة في دول العالم، والوصول بمستواها إلى العلمانيات الموجودة في بقية العالم الإسلامي، فنموذجه لم يتبنّ أهدافا كإلغاء العلمانية أو إعادة الخلافة حتى لو باعتبارها جزءا من التراث التركي، و لم يسع لتطبيق الشريعة الإسلامية أو حتى أسلمة الدولة التركية، إنما اكتفى بهدف متواضع يضمن له زحزحة العلمانية التركية ليصل إلى منح الثقافة

للتدخل الأجنبي وأداة معادية لسكان المنطقة، وفصلٍ عرب آسيا عن عرب أفريقيا ليس فقط فصلاً ماديا عبر "الدولة الإسرائيلية"، وإنما اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، مما أبقى العرب في حالة من الضعف.

1 يوسف الشريف، نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل، مجلة الملف الإمارات العربية المتحدة، ص73

الإسلامية حريات مضمونة أسوة ببقية الثقافات، وإلغاء التمييز الرسمي ضد الملتزمين بالمظهر الإسلامي.

أما القاعدة الثالثة لنموذجه فتتمثل بتوطيد العلاقات التركية الإسلامية والتي تراجعت بسبب الإدعاء المتكرر بأن تركيا هي جزء من أوروبا، وكان يرى أن ذلك يتم من خلال دخول أسواق الدول الإسلامية وزيادة التبادل التجاري معها وبناء المشاريع المشتركة معها.

ثالثا: عندما شرع أربكان عمله السياسي والسعي لتطبيق نموذجه، لم يضع في حسابه حساسية الطبقة العلمانية والعسكر من المساس بمقتضيات الانتماء لأوروبا، فشرع يعبّر عن أفكاره بشكل صادم، إذ لم يتوان عن الإفصاح بهوية حزبه الأول عام 1971م عندما قال في خطاب الذكرى الأولى لتأسيسه "إن أمتنا هي أمة الإيمان والإسلام، ولقد حاول الماسونيون والشيوعيون بأعمالهم المتواصلة أن يُخربوا هذه الأمة ويفسدوها، ولقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، فالتوجيه والإعلام بأيديهم، والتجارة بأيديهم، والاقتصاد تحت سيطرتهم، وأمام هذا الطوفان؛ فليس أمامنا إلا العمل معا يدا واحدة، وقلبا واحدا، حتى نستطيع أن نعيد تركيا إلى سيرتها الأولى، ونصل تاريخنا المجيد بحاضرنا الذي نريده مشرقا"، كما حاول أثناء وجوده في حكومة أجاويد أن يفرض بعض قناعاته فيما يتعلق بالقرار السياسي التركي، محاولا ضرب أخطر مراكز النفوذ الداعمة للنهج العلماني، فقدّم بعد تشكيل الحكومة بقليل مشروع قرار للبرلمان بتحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وفي المقابل أسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر أكثر من موقف مؤيد صريح للشعب الفلسطيني ومعاد "لإسرائيل"، ونجح في حجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب سياسته التي اعتبرت مؤيدة لإسرائيل.

غير أن تطورا ما حدث في فكر أربكان بعد اتصاله بقيادات العمل الإسلامي السياسي في المشرق، فبعد أن أطلع على نتاجهم الفكري والثقافي بعد ترجمته إلى التركية، والتقى بكثير من قيادات الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بباكستان، والدكتور حسن الترابي والشيخ راشد الغنوشي والشيخ محفوظ النحناح والشيخ يوسف القرضاوي وغيرهم، تأثرت أفكاره ورؤاه بنتاجهم مما دفعه لتطوير نموذجه ليحوله من نموذج حكم لتركيا إلى مشروع حضاري عالمي،

فقد أضاف له فكرة النظام العادل الذي يرى من خلاله نظاما دوليا جديدا بعد فشل النظام الدولي الراهن، ويوضح أربكان رؤيته في أن الحضارة الغربية قامت على مفهوم "القوة" وليس مفهوم "الحق"، وهذه العقلية هي العقلية التي تظلم الناس ليس من منطلق الظلم فحسب، بل من منطلق أنه من حقهم فعله، فمفهوم "الحق" الذى منحه الله لجميع البشر يحمي الحقوق الأساسية للإنسان، مثل حق الحياة، وحماية الأجيال، وحق الملكية، وحق حفظ العقل، وحق التديّن، وانطلاقا من هذا فإنه يجب على الإنسانية أن تتحد لكي تؤسس نظاماً عادلاً يحفظ الحقوق ويجلب السعادة والعدل للبشر، هذا النظام الاقتصادي العادل له عدة أسس ومحاور، وأما الفكرة الثانية التي جاء بها مشروعه فهي العالم الجديد، عالم يقوم على السلام بدلا من الحرب، والحوار بدلا من الصراع، ومعايير عدل واحدة في التعامل مع الأمم بدلا من المعايير المزدوجة، والتعاون بدلا من الاستعمار، والمساواة بدلا من الاستكبار، وحقوق الانسان والديمقراطية بدلا من القهر والظلم، أما الفكرة الثالثة في مشروعه فهي السعي لإقامة اتحاد العالم الإسلامي يتضمن هيئة أمم متحدة للأقطار الإسلامية، وسوق إسلامية مشتركة، وإنشاء عملة إسلامية واحدة (الدينار الإسلامي)، وإنشاء قوة عسكرية تدافع عن العالم الإسلامي (قوات الدفاع الإسلامية المشتركة)، وإنشاء مؤسسات ثقافية تبني الوحدة الثقافية والفكرية القائمة أساسًا على الإسلام.

رابعا: لقد أدى هذا التطوير -في النموذج التركي- إلى استفزاز الطقم العسكرية الحارسة للأتاتوركية، و لم يكن الاستفزاز في البداية بسبب الحديث عن الإسلام وعلاقته بالأمة التركية فحسب، بل تعداه للهجوم على مفاصل العلمانية عند تقديمه مشروع حظر الماسونية في تركيا، ولقد كان هذا التطوير سببا من أسباب الانقلاب الذي قاده كنعان أيفرين، حيث صرح بعد يومين من انقلابه بأن الجيش تدخّل ليوقف المد الإسلامي، وليوقف "روح التعصب الإسلامي الذي ظهر في مظاهرة قونية"[1]

1 وكانت مجلة "نيوزويك" الأمريكية قد نشرت على غلاف عددها الصادر في أعقاب هذا الانقلاب صورة لقائد الانقلاب مع تعليق يقول "بساطير العسكر توقف المد الإسلامي في تركيا".

غير أن هذا التطور أعطى كذلك مبررا للخلافات داخل الحزب، والذي يرى فيه الكثيرون عدم جدوى استفزاز العسكر والإفصاح عن النوايا، وهو ما حقق لعملية الانشقاق الأولى التي قادها تورغوت أوزال أن تنجح، غير أن عودة أربكان بحزب الرفاه -هذه المرة- صاحبها بروز لجوانب مشروعه الحضاري، إذ شن هجوما على الرأسمالية والنظام الدولي المعاصر وتحكّم الدول العظمى الاستعمارية بصناعة القرار الدولي، واعتبر أن العملية الرأسمالية بأذرعها المختلفة شر مطبق، وأن السياسات البنكية والمالية الرأسمالية تخدم فئة محدودة ومنتفعة، وبشّر بالمقابل بنظام إسلامي عادل يجتث ذلك كله من أساسه ليبني المجتمع الإسلامي الحقيقي العادل الذي سماه النظام العادل Adel Doze، وأعتبر أن النظام الاقتصادي القائم في تركيا "نظام استعباد"، وأنه لم يوجد صدفة بل صنعته الرأسمالية العالمية والصهيونية بمكر ومعرفة وتخطيط، واتهم اليهود بأنهم هم الذين يوجهون الرأسمالية العالمية وهم يوجهون الأحزاب التقليدية في تركيا وفقا لخطط صندوق النقد الدولي الذي يؤمن القروض الخارجية، وان ارتباط تركيا بالنظام الرأسمالي يجعلها خاضعة وضعيفة[1]، ولقد وجه أربكان هجومه على مقدسات النظام الرأسمالي عندما أوضح أن نظام "الاستعباد العالمي" يستغل تركيا عن طريق الفائدة والضرائب، وطبع النقود بلا غطاء مالي، والنظام المصرفي والقروض، وبسبب هذه الجراثيم تدفع الأسعار باستمرار للارتفاع وتزيد من نسبة التضخم وتجعل جميع مقدرات الدول وإنتاج الأفراد بيد الرأسمالية والصهيونية وإسرائيل ومجموعة من شركاء هذه الأنظمة والشركات الكبرى"[2]، وقابل كل ذلك إفصاحه عن رغبته بالتوجه بتركيا إلى العالم الإسلامي ضمن مواصلة تأكيداته على عدم إمكانية قبول تركيا بالاتحاد الأوربي، حيث وصفه بأنه"اتحاد مسيحي" لا مكان لتركيا فيه، وقد تأكد ذلك برفضه دعوة الاتحاد الأوربي على العشاء قائلا: "كان المنطق أن تدعو تركيا إلى مجلس الاتحاد الأوربي وليس فقط للعشاء"، وصاحب كل ذلك مواقف معادية للغرب ومتمثلة باتهام الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب ضد ليبيا، وتصوير قوات

1 النظام الرأسمالي في فكر نجم الدين أربكان/بحث أ. منال محمد صالح/كلية التربية/جامعة الموصل – العراق.

2 المصدر السابق.

توفير الراحة بأنها لتأسيس دولة كردية مستقلة على الاراضي التركية، وتوقيعه لميثاق طرابلس، ودعوته لإقامة حلف صناعي ودفاعي مع إيران، واستضافته لممثلين من حماس والأخوان المسلمين في احتفالات حزب الرفاه، ولعل أكبر مبادراته الدبلوماسية هي تأسيس تجمّع من ثمان دول إسلامية من اجل إقامة تعاون اقتصادي وتشاور سياسي، وهدفه كما يقول أن يتفاوض الـ D-8 والـ G-7 لإقامة نظام عالمي جديد، ومع أن أربكان لم يتمكن من إحداث تغيير جذري حقيقي في سياسة تركيا الخارجية إزاء أوروبا وأمريكا وإسرائيل والعراق وإيران وسوريا إلا أنه نقل استفزازاته من الداخل إلى الخارج، وحوّل هدف التخلص منه من رغبة داخلية إلى رغبة خارجية، ودفع الغرب لتوصيل رسائل مباشرة وغير مباشرة تدعوه لإتباع المعايير المطلوبة من حليف غربي، والاستياء من أسلوبه البلاغي التقليدي المتضمن عبارات "الإمبريالية الأمريكية" أو "المؤامرات الصهيونية"، وأن هذا الأسلوب مرفوض خاصة وأنه يأتي من رئيس وزراء وليس من زعيم معارضة، ولقد سجل الخبير الاستراتيجي والأكاديمي الأمريكي البارز الآن ماكوفسكي[1] التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بوجود أربكان على رئاسة الوزراء كالتالي:

1. أن ذلك سيصعّب مهمة الإدارة الأمريكية وحلفاء تركيا أمام الكونغرس وكذلك الاتحاد الأوربي بإقناعهم أن تركيا ماتزال دولة علمانية ديمقراطية موالية للغرب.
2. إذا لم تتم السيطرة على أفكاره التآمرية وإشاراته المعادية فسوف يسبب غضب الكثيرين ممن يعدّون أنفسهم أصدقاء للولايات المتحدة.

---

1 الذي عمل طويلا في الحكومات الأمريكية المتعاقبة مستشارا سياسيا، وله وزنه فيما يتعلق بالأوضاع السياسية لتركيا المعاصرة وفي نطاق أضيق النشاط المتصاعد للإسلاميين في تركيا، إذ عمل خبيرا بالشؤون التركية لمدة احدى عشر عاما (1983-1994) في وزارة الخارجية الأمريكية ؛ وبين عامي 1994-2001 عضوا في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومنذ عام 2001 وحتى الوقت الحاضر يعمل عضوا في مجلس الممثلين ومستشارا في لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي. لم يكتف ماكوفسكي بتقديم المشورة للدوائر السياسية الأمريكية وإنما كان يساهم مع الباحثين في إنضاج التصورات الرسمية بشأن الأوضاع السياسية في تركيا من خلال عقد الحلقات النقاشية، وتقييم أراء الباحثين.

3. إن أربكان يعبّر بصراحة عن تعاطفه وصلاته بالإسلاميين الراديكاليين مثل (إيران، الأخوان المسلمين في مصر، حماس) وهذا يخلق مشكلات أمنية خطيرة لاسيما وأن عضوية أربكان في مجلس الأمن القومي التركي ستتيح له الوصول إلى أسرار حلف الناتو بوصف بلده عضوا فيه فيصبح على دراية بالخطط المضادة للإرهاب.

4. إن أربكان يعتزم توجيه تركيا بطريق لا يتماشى مع المصالح الأمريكية، فلقد عقد العزم وحقق خطوات ناجحة لأسلمة المجتمع التركي والوظائف الحكومية منذ توليه نيابة رئاسة الوزراء في أواسط السبعينات، وقد سعى في عام 1995إلى إلغاء المادة الدستورية التي تمنع استخدام الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع القانوني[1].

ولقد نجحت تلك التحذيرات في توليد هواجس وتوجسات لدى الولايات المتحدة من سياسة أربكان المشار إليها، إلا أن خبراءها فضّلوا عدم التدخل في تركيا والتعويل على العسكر ممن يتعاطفون مع الغرب والمصالح الأمريكية، لاسيما وأن العسكر لايثقون به ويرغبون بإزاحته عن السلطة، وأصبحوا منذ نهاية ديسمبر 1996 يراقبون تحركاته وتوجهاته، وقد استفزهم مقاطعته لجلسة المجلس العسكري الأعلى في سابقة لا مثيل لها، والتي تعتبر وصمة عار على البرتوكول العسكري، كما قام بسحب الأموال المخصصة للجيش من أجل الأبحاث والتنمية العسكرية ورصدها لاتفاقيته الخاصة، وقام بعقد اتفاقية تعاون صناعي عسكري مع إيران رغم علمه بمعارضة الجيش، ولقاء مستشار أربكان مع بعض المسؤولين لوزراة الدفاع الإيرانية سرا، وفي ظل هذه الظروف أوعزت الولايات المتحدة بتضييق الخناق على أربكان وإقصائه عن الحكم، لكنها في نفس الوقت رفضت أن يتم ذلك بأسلوب الانقلاب العسكري التقليدي، وهو ما صرحت به مادلين اولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك قائلة "لقد أوضحنا وبشكل قاطع أن على تركيا الاستمرار في طريق الديمقراطية/العلمانية مهما زادت الأمور تعقيدا فعليهم أن يكونوا ضمن السياق الديمقراطي وليس باستخدام طرق غير دستورية، نحن نقدر الدستور

---

1 Alan Makovzky, "U. S. Relation with Erbakan's Turkey", policy watch, no. 213, 8 Augest 1996

الديمقراطي العلماني لتركيا"، لذا ظل العسكر يبحثون الفرصة السانحة حتى جاءتهم بعد تصريحات السفير الإيراني في ضاحية سنجان قرب أنقرة، فقد هاجم في مظاهرة مناهضة للصهيونية بمناسبة يوم القدس قائلا "أن هؤلاء الذين يعقدون الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وإسرائيل سوف يعاقبون من قبل الشباب الأتراك عاجلا أم أجلا"، ليعتقل بعدها عدد من المتظاهرين في مقدمتهم رئيس بلدية سنجان بتهمة سكوته على تلك التصريحات، وما كان من مجلس الأمن القومي إلا أن اجتمع يوم 28 مايو 1997 وقدم وثيقة تتضمن مطالب قاسية بمكافحة الرجعية وتستهدف وقف كل مظاهر النشاط الإسلامي في البلاد سياسيا كان أم تعليميا أم متعلقا بالعبادات، وتهديدات بعضها موجهة مباشرة إلى أربكان، اعتبرت انقلابا من نوع جديد، مما اضطر أربكان إلى الإستقالة من منصبه لمنع تطور الأحداث إلى انقلاب عسكري فعلي.

خامسا: أدرك لفيف من شباب التيار الإسلامي أن النموذج الذي صنعه أربكان لحكم تركيا قد توسع وتحوّل إلى مشروع عالمي مناهض للنظام الرأسمالي القائم، ولم تعد مشكلة هذا النموذج محصورة بالأتاتوركية وحراسها من العسكر، بل أصبحت مشكلته هي توافقه مع النظام العالمي القائم وقبوله ضمن المجتمع الدولي، وتعلق إحدى المحطات التلفزيونية قائلة "لم يدرك أربكان أن محاولة انتزاع تركيا من أحضان الغرب إلى قلب العالم الإسلامي قد يكلفه الكثير، فلا الحضن الغربي كان مستعدا للتخلي عن حليفته العسكرية في المنطقة، ولا القلب الإسلامي كان قويا بما يجب ليتقبل ويحتوي هذا العضو الجديد"[1]، ولقد كان في ذهن الشباب عندما انخرطوا في حزب أربكان أن نموذجه يقود إلى مشروع نهضوي خاص بتركيا وحدها، وكانت لديهم قناعة بأن إمكاناتهم تسع المشروع، وأن هناك ثمارا يجنونها مقابل التضحيات التي يقدمونها، فالنموذج ذو القواعد الثلاث واقعي يستقيم مع قواعد الدستور التركي ويجد له مكانا بسهولة في النظام العالمي، ولهذا كان لا بد من القيام بحركة إصلاحية داخل الحزب لإعادته إلى المنطلقات الأولى، وإلا سيكون مصير أي حزب جديد كسابقه، لذا

1 الجزيرة. نت/برنامج/تحت المجهر/حلقة: العثمانيون الجدد/تاريخ الحلقة: 2007/7/26

قاد رجب طيب أردوغان وعبدالله غول هذه الحركة من الداخل، لكن وقوف أربكان ضدها أدى إلى تركهما الحزب وتأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001م، ونفّذا فيه مشروعهما الإصلاحي القائم على العودة إلى النموذج التركي بصورته الأولى، يقول عبد الله غول -عندما كان نائبا لزعيم حزب العدالة والتنمية- معبّرا عن ضجره بالابتعاد عن النموذج التركي "عملت قريبا جدا من أربكان، كانت سياستنا حينها بعيدة عن الواقعية، تعتمد تماما على الخطب الحماسية والشعارات المداعبة لمشاعر الناخبين"[1]، لقد وجد هذا الحزب قبولاً واسعًا في الأوساط التركية الشعبية، مما أدى إلى مفاجأة ثقيلة جدًّا سنة 2002م حيث فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مطلقة في الانتخابات البرلمانية، وحصل على 368 مقعدًا من أصل 550 مقعدًا، وأوكل إليه تشكيل الوزارة برئاسة عبدالله غول؛ وذلك لأن رئيس الحزب أردوغان كان في فترة المنع من مزاولة النشاط السياسي، وبعد قليلٍ استطاع البرلمان أن يضغط لتغيير الدستور ليصعد رئيس الحزب أردوغان إلى منصب رئيس الوزراء في تركيا، وذلك في نفس السنة 2002م.

وقد عللت جماعة أربكان فوز حزب العدالة والتنمية الساحق بتقديم تنازلات كبيرة لمؤسسات مشبوهة داخلية وخارجية عملت باستمرار على إغراق تركيا في أزمتها الاقتصادية والسياسية، مثل توسياد (مجموعة رجال الأعمال النافذة في تركيا) والتي تقدمت بمذكرة إلى العسكر نبهت فيها من خطر الإسلام السياسي، ومثل العناصر العلمانية التي انسلخت من أحزابها لتنضم إلى الحزب الجديد، ولتنفذ سياسة المؤسسات المشبوهة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي لم يخف ترحيبه لدعم التجربة الجديدة، كما تتهم جماعة أربكان قيادات الحزب الجديد بأنها اضطرت إلى تليين مواقفها للوفاء بتعهداتها المسبقة لهذه المؤسسات، ولقد عبّر عن هذه الاتهامات مستشار أربكان عمر كازوك ماز قائلا "أن الغربيين وبالذات أمريكا يريدون أن يتعاملوا مع الإسلاميين بشرط أن ينسلخوا من ملابسهم الأصلية، كما يقولون في تركيا، وقيل أنهم جربوا هذه الطريقة في تركيا ونجحوا إلى

1 المرجع السابق.

حد ما، لأن الإخوة الذين كانوا معنا في أيام (الرفاه) بعضهم أعلن على الملأ أو في المجتمع التركي أنهم انسلخوا من ملابسهم القديمة أو من مبادئهم القديمة وفُتح أمامهم الطريق وهم أتوا إلى السلطة"[1]، وقد يوافق بعض هذه الاتهامات جزءا من الحقيقة، غير أن ذلك لا يعد خيانة أو جريمة طالما كانت النوايا صادقة، فأردوغان وحزبه في حاجة لاستعادة ثقة الغرب والمجتمع الدولي وقبول العسكر، ولهذا كان جادا في تقديم التنازلات عن أسلوب أربكان الاستفزازي، والعودة إلى نموذجه الأول بقواعده الثلاث، ولهذا صرّح -في أكثر من مرة دفاعا عن النموذج الأصلي- قائلا "أن هذه هي رؤية الحزب الحقيقية، وسيلاحظ المتتبعون له صدقه في الالتزام بهذه الشعارات"، كما أكد للمشككين "لقد غيّرنا موقفنا فلماذا لا تريدون أن تصدّقوا؟"[2]

لقد أعاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى حضن أوروبا، ووقع اتفاقية الدستور الأوروبي للبدء بالمفاوضات على عضوية تركيا، واستفاد من دخول تركيا الملعب الأوروبي ولو كلاعب إحتياط، إذ حقق قفزات كبيرة في مجال تطوير الاقتصاد وتدعيم البنية التحتية وتجهيزاتها إلى المستوى الأوروبي، ونجح في دمج الاقتصاد التركي والاقتصاديات العالمية وفتح أمامها باب التنافس مع القوة الاقتصادية الأخرى، وانتقلت بذلك تركيا اقتصاديًا من المرتبة 115 على مستوى العالم في مسألة جذب الاستثمارات إلى المرتبة الثالثة والعشرين، ولقد فعل حزب العدالة ذلك مستثمرا المطالبة باستيفاء شروط عضوية الاتحاد الأوربي وتطبيق معاييره، وظل يحرج الأوروبيين في المطالبة بالانضمام حتى دفع الأوروبيين للتلميح أكثر من مرة إلى أن الاتحاد ناد للأمم المسيحية، وأنه لا مجال لتركيا في هذا الاتحاد، ولقد قاد الحزب الشعب التركي كله إلى نفس القناعة التي كان يرددها أربكان دون أي لجوء إلى التحدي أو إثارة الشكوك، كما عمل على الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا، فتصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك فعل مع اليونان، وفتح جسورا بينه وبين أذربيجان وبقية

1 موقع المسلم، http://almoslim.net/، مقابلة أجراها أمير سعيد بتاريخ 1426/8/7 هجريا.

2 الجزيرة. نت/برنامج/تحت المجهر/حلقة: العثمانيون الجدد/تاريخ الحلقة: 2007/7/26.

الجمهوريات السوفييتية السابقة، وأرسى تعاونا مع العراق وسوريا وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية ورفع تأشيرة الدخول، وفتح أبوابا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مع عدد من البلدان العالمية، وأصبحت مدينة إسطنبول العاصمة الثقافية الأوروبية عام 2009، وأعاد لمدن وقرى الأكراد أسمائها الكردية بعدما كان ذلك محظورا، وسمح رسميا بالخطبة باللغة الكردية، كما صوب جهده لتوثيق العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالجانب الأمني والعسكري مستخدما مكانة تركيا في العالم الإسلامي وآسيا الوسطى، استطاع أن يفسح لتركيا مكانا مهما ومؤثرا في الخريطة السياسية للمنطقة وكشف عن إمكانات لديها للتأثير كانت غائبة مستترة، فتحولت من جسر جغرافي بين الشرق والغرب إلى جسر سياسي ثقافي اقتصادي لا يكتفي بالربط بينهما وإنما يعمل على التأثير فيهما معا لتقريب المسافة، كما تحقق حلم أربكان بتحويل تركيا إلى دولة تصنع محركاتها، فصناعة الآلات في تركيا تنمو بمعدل يبلغ نحو 20 في المائة سنويًا منذ عام 1990، وتدعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتسم بالتنافسية الشديدة والقدرة الفائقة على التكيف النمو الحادث في قطاع الآلات التركية، والذي يشكل الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي داخل البلاد، وبلغت نسبة الصادرات التركية من إنتاج الآلات نسبة 8,3% من إجمالي الصادرات بقيمة 9,4 مليارات دولار أمريكي في عام 2010م، وتتضمن وجهات التصدير الرئيسية لمنتجات الآلات التركية كلاً من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإيران، احتلت تركيا المركز السادس عشر بين الدول المصنعة للسيارات في عام 2010، في ظل إنتاجها لأكثر من مليون سيارة، في حين أنها تُعد أكبر منتج للسيارات التجارية في أوروبا، حيث يتم تصدير حوالي 70 في المائة من الإنتاج المحلي، في الوقت ذاته، بلغ عدد السيارات التي بيعت في السوق المحلية حوالي 800000 سيارة في عام 2010، ويعمل بصناعة السيارات التركية، التي تتكون من 17 شركة إنتاج أساسية محلية وأجنبية، تدعمها نحو 4000 شركة تعمل في الصناعات الفرعية لهذا المجال، نحو 300000 عامل على أعلى درجات الكفاءة[1]، وتعد تركيا البلد الأول في منطقة الشرق الأوسط من

1 الموقع الألكتروني الرسمي http://www.invest.gov.tr/ar- invest in Turkey SA/sectors/Pages/Automotive.aspx

حيث الإنتاج العلمي[1]، وتحتل المرتبة التاسعة من بين ثلاثين دولة ذات الأسواق الواعدة[2]

4.3.4 ملاحظات على النموذج التركي

الملاحظة الأولى: يعتبر النموذج التركي من أنجح النماذج التي صنعها الإسلاميون السياسيون لحكم الدولة الحديثة، فقد استطاع هذا النموذج أن يدير الدولة النمطية الحديثة بنجاح، وأن يؤكد إمكانية احتواء الجماعات الإسلامية السياسية داخل العملية الديمقراطية، وأن تتدفق علاقاته بيسر وسهولة مع المجتمع الدولي، وأن يقيم علاقات مميزة مبنية على الثقة مع الدول الكبرى، ورغم نجاح هذا النموذج في تركيا إلا أنه لا يصلح تطبيقه بحذافيره في كثير من الدول الإسلامية، فلقد فصّل على مقاس الدولة التركية التي تختلف عن بقية الدول الإسلامية، فهي الدولة الحديثة التي آل إليها ميراث دار الإسلام، وهي احدي دول المحور العظمى التي هزمت في الحرب العالمية الأولى، وهي الدولة التي أشرفت على إعادة تكوينها مجموعة دول هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا والصرب والسلاف والكروات، وهي الدولة الوحيدة في العالم الرأسمالي التي لا تعني علمانيتها فصل الدين عن الدولة فحسب، بل فصل الدين الإسلامي (حصرا) عن المجتمع، إذ أنها -كذلك- الدولة الوحيدة التي ضمن فيها الغرب -باتفاقية لوزان- حقوق كافة الديانات إلا الإسلام، وهي الدولة الوحيدة التي تسعى لقطع حاضرها ومستقبلها بتاريخها، وهي الدولة الأوروبية الوحيدة ذات الغالبية السكانية المسلمة الكاسحة والمهمة في حلف الناتو العسكري، وهذه الفوارق تجعل من تركيا دولة غير طبيعية وغير متوازنة مع تكوينها، وفي حالة توتر دائم مع تاريخها ودين شعبها وثقافتها، مما يجعل أحد الأهداف الأساسية لنموذج الحكم فيها هو إعادة توازنها ومصالحتها مع شعبها وتحويلها إلى دولة علمانية طبيعية، وهذه الفوارق العديدة شغلت حيزا كبيرا من النموذج التركي، وهو حيز لا يحتاجه أي نموذج حكم لدولة

---

1 في تقرير صادر من الجمعية الملكية البريطانية بتاريخ 29 مارس 2011 ونشر على موقع PressTV، http://edition.presstv.ir/detail/172098.html

2 the Business Perspectives on Emerging Markets 2012-2017 Report by Global Intelligence Alliance (GIA)

إسلامية أخرى ذات نظام علماني، بل يمكن تحقيق نفس النتائج التي حققها النموذج التركي بتكلفة أقل.

الملاحظة الثانية: إن سعي الإسلاميين الأتراك لتحويل تركيا إلى دولة علمانية "طبيعية" يستفز الكثير من الأفراد في الأوساط الإسلامية، ويعدون ذلك تنازلا أو انهزاما أو خيانة، فالأصل في فكر الإسلاميين أن سعيهم ينصب دائما لتحويل أي دولة علمانية إلى دولة إسلامية، وليس إلى دولة علمانية ذات نظام ديمقراطي حقيقي، غير أن حزب العدالة والتنمية يرى أن الديمقراطية الليبرالية بعلمانيتها هي حماية وضمان للدعوة الإسلامية، وهذا ما يحتاجه الإسلام في ظل النظام العالمي الراهن، خاصة وأن الحزب يعطي فهما معتدلا للعلمانية يتفق مع الفهم الغربي ويختلف عن فهم أتاتورك، فالدولة العلمانية في نظر أردوغان تتعامل مع أفراد الشعب على مسافة متساوية باختلاف دياناتهم، ولكنها في نفس الوقت لا تسعى لنشر اللادينية، كما يرى أن لفظ العلمانية يطلق على الأنظمة السياسية وليس على الأفراد، لذلك يرفض أن يطلق عليه أحد أنه علماني، ويقول "أنا مسلم رئيس دولة علمانية"، ويرى هذا الحزب أن أكبر خدمة للدعوة الإسلامية هي توفير أجواء مضمونة ومأمونة من الحريات، ولذلك يقول عبدالله غول "من الخطأ إطلاق لفظ إسلامي على الحزب، ففي بلد مسلم لا يمكنك احتكار الدين لنفسك، وإلا فماذا ستكون الأحزاب الباقية والسياسة؟ وعند النجاح والفشل، لا يمكننا أن نحمّل الدين مسؤولية فشلنا، الدين يجب أن يبقى فوق هذه المسائل، لكن هل يعني هذا تخلينا عن الدين؟ أبدا، الدين حقيقة لا يمكن إنكارها، لكننا نؤمن بأن توزيع الحريات والديمقراطية هو الذي سيضمن إزالة أي عوائق أمام حرية الدين والعبادة، لأن حرية الدين هي من أهم مبادئ حقوق الإنسان"[1]، ويرى أردوغان أن الديمقراطيات المتطورة، يقصد الديمقراطيات ذات العلمانية غير المتطرفة، هي التي تحمي الهوية الإسلامية التركية "نحن حزب محافظ وديمقراطي، بمعنى أننا نحافظ على عادات وتقاليد وثقافة الأمة التركية، ونسعى لتطبيق ديمقراطية قوية ومتطورة لا تقل عن الديمقراطيات المتطورة في العالم"[2].

---

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

وحقيقة الأمر، أن الذين يطالبون الإسلاميين الأتراك بترديد شعارات الإسلاميين بالمشرق الإسلامي تغيب عنهم خصوصية الحالة التركية من جانب، ويغيب عنهم فقه الأولويات، فهم كأنهم يطالبون أصحابهم -الموجودين مع لفيف من الناس- داخل غرفة مظلمة بقراءة المصاحف، فالأولوية -في هذه الحالة- لأي جهد يبذل داخل هذه الغرفة يجب أن يتجه نحو إضاءة شمعة تمكن الجميع من المشاهدة، بما فيها أحرف المصحف، وليس تبديد الجهود في محاولات القراءة في الظلام، وإضاءة الشمعة هو عمل أهم وأولى من أي محاولة محكوم عليها بالفشل، كالقراءة بالظلام، والأجر عند الله -في هذا المثال- هو على قدر إشعال مزيد من الشموع وليس على قدر محاولات القراءة بالظلام، وهذا حقيقة الوضع في تركيا.

الملاحظة الثالثة: أن النموذج الذي صنعه أربكان حقق نتائجه عند أول تجربة له في المشاركة بالحكم، وانعكس ذلك جليا في اختيار الحقائب الوزارية التي تسهم في تحقيق نموذجه، ففي عام 1996م عهد إليه الرئيس التركي سليمان ديميريل برئاسة الحكومة من خلال تحالف مع زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو شيلر، تقاسم بموجبه أعضاء الحزبين المناصب السياسية، وخلال مفاوضات تقسيم المناصب ركز أربكان على الوزارات التي ترتبط بنموذجه، فمنح شيلر كل المناصب السيادية التي تثير حساسية العسكر (الخارجية، الدفاع، الداخلية، التعليم، الصناعة والتجارة) في حين تولى الرفاه الوزارات الخدماتية (المالية، الزراعة، العمل، الشؤون العامة)، و لم تفلت من يديه سوى وزارة التربية التي مثّلت أكبر مطالبه، واستعاض عنها بوزارة الثقافة التي ستساعده في تطوير أنماط التوجهات الثقافية والإنفاق الحكومي بشأنها، ولقد حقق نتائج نوعية في أول تجربة يخوضها، يلخصها الكاتب الإسلامي الخبير بالشأن التركي مصطفى الطحان تعليقا على تحالف حزب السلامة مع حزب الشعب كالتالي "أنه من أعظم المكاسب التي استفادت منها الحركة الإسلامية على امتداد ثلث قرن، فقد شهد البروتوكول الموقّع بين الحزبين، تراجع حزب الشعب الذي وقّع معاهدة لوزان عن بعض شروطها، مثل:

- الاعتراف بالإسلام السياسي والائتلاف مع الحزب الذي يمثّله.
- تقرير تدريس مادة(الأخلاق) أي الدين الإسلامي في المدارس الحكومية.

- إمكانية أن يلتحق خريجو المدارس الدينية بكل الكليات الجامعية في البلاد.. بما فيها كلية الشرطة.. وكانوا من قبل لا يستطيعون دخول أية كلية باستثناء كلية الشريعة.
- تسلّم حزب السلامة الوطني وزارة الداخلية التي تلعب دوراً هاماً في حياة الدول، بالإضافة إلى سبعة وزارات أخرى ومنصب نائب رئيس الوزراء.
- اتفقوا على إخراج مساجين الرأي، ودعم الحريات العامة، وحرية الصحافة..

هذه الشروط لا يستطيع إبرامها إلا رجل ذكي محنك مثل نجم الدين أربكان"[1]، كما أنه تمكن ببراعة أن يستقطب عددا من الناخبين الأتراك المترددين بشأنه عندما حفظ الكبرياء التركي، وخاصة في موقف أوروبا المراوغ في ضم تركيا ضمن الإتحاد الأوروبي، على اعتبار أن الإتحاد ناد للأمم المسيحية كما جاء في تلميحات بعض قيادات دوله، وقد هز هذا التعصب المسيحي ثقة كثير من الأتراك بمبادئ أتاتورك، ويؤكد ذلك الخبير الأمريكي ماكوفسكي فهو يرى أن عدم استجابة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة للمطالب المتكررة للعلمانيين الأتراك بالانضمام للاتحاد الأوربي قد وظف من قبل حزب الرفاه ودعايته السياسة، خاصة بعد رفض اتفاقية الاتحاد الجمركي وربطه مع ما جرى من مذابح للبوسنة ضد المسلمين، ودور اللوبي اليوناني في الكونغرس الأمريكي في تعطيل صفقة الأسلحة، قد هز كل ذلك صورة العلمانيين في تركيا وأفقدهم شعبيتهم مقارنة بالإسلاميين، الذين رفض زعيمهم دعوة الإتحاد الأوروبي للعشاء تأكيدا لكبرياء الأتراك، كما رفض الرد على تهنئة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو ودعوته لزيارة إسرائيل.

الملاحظة الرابعة: لقد نجح أردوغان في تحقيق كثير مما كان يصبو إليه أربكان دون اللجوء إلى نموذج أربكان المطور، فلقد استوعب أردوغان طبيعة الدولة النمطية الحديثة واحترم كافة متطلباتها حتى لو اصطدمت بالمفاهيم السياسية لدار الإسلام، والتزم بكل مقتضيات النظام الدولي المعلنة والضمنية كدولة أوربية تسعى لدخول الإتحاد وعضو مهم في حلف الناتو، ولم يدخل في صدام مع قادة النظام

1 حزب العدالة والتنمية في تركيا "رؤية من الداخل"/بقلم: مصطفى محمد الطحان.

الرأسمالي كما فعل أربكان، واستثمر بمهارة طبيعة الظرف الدولي التي أعلن فيها بوش الثاني مع نهاية علم 2002 وبداية عام 2003 ثلاث استراتيجيات للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعيد بناء بعض المفاهيم السياسية على قواعد مغايرة لما هو معمول به وفق الشرعية الدولية، حيث منح السلام العالمي مفهوما جديدا مرتبطا بمبادئ الديمقراطية، وجاء مصحوبا بمبادرة أخرى حول الشرق الأوسط الكبير الذي تعد فيه أمريكا المنطقة بالديمقراطية والتنمية، خاصة بعد القرار الغربي الضمني الذي يميل إلى الاستعانة بالإسلاميين المعتدلين[1] لنشر الديمقراطية والحكم الصالح وإتاحة الفرصة للمشاركة الكاملة بلعبة الحكم، واستطاع أربكان أن يزرع قدرا من الثقة بنموذج حكمه، مما شجع الغرب للمضي بهذا القرار الضمني على مستوى الشرق الأوسط الكبير، ودفعه للاعتماد عليه في حفظ مصالحه أكثر من العسكر الذي لم يعد أسلوبه متماشيا مع المرحلة الراهنة، واقتضى كل ذلك تشجيع تركيا على توطيد علاقاتها مع العالم الإسلامي وشعوبه وحركاته السياسية، والترويج لنموذج حكمه داخل هذه الحركات، تلك التي كانت مرفوضة إبان حكم أربكان، ولقد قال رجب طيب أردوغان "حزب العدالة والتنمية ليس حزبا محليا فقط لكنه مرشح أيضا ليكون نموذجا عالميا، نحن في أخذ مكاننا في الساحات التركية والآن سنثبت للعالم أن الإسلام والديمقراطية يلتقيان ولا يتصارعان على عكس مما يدعي البعض"، إن السياسات التي اتبعها اردوغان في تنفيذ النموذج التركي حققت كثيرا مما كان يصبو إليه أربكان دون اللجوء إلى سياساته الاستفزازية.

---

1 أشار كثير من الدراسات والوثائق المنشورة في ذلك الوقت إلى أن الغرب يميل إلى الإستعانة بالإسلاميين المعتدلين لنشر الديمقراطية والحكم الصالح واتاحة الفرصة للمشاركة الكاملة بلعبة الحكم، ويؤكد ذلك جون سبوستيو بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد حسمت هذا الموضوع من خلال تصريحات واضحة وكافية لإدوارد جيرجيان روبرت بوللیترو ورونالد نيومان، ورغم أن تأكيدات سبوستيو لم تقبل على علاتها إلا أن دراسات صدرت من مراكز معتبرة لدي صانع القرار الأمريكي تؤكد على ذلك أو تضعه ضمن توصياتها، مثل تقرير "إستراتيجية الولايات المتحدة في العالم الإسلامي بعد 9/11" الصادر عن مؤسسة راند خلال العام الجاري 2005، والذي يوصي فيه بالسعي إلى إشراك الإسلاميين في السياسة النظامية باعتبار أن ذلك يشجعها على الاعتدال في المدى البعيد، لكنه ربط المشاركة بشرط الالتزام التام باللاعنف وبالعملية الديمقراطية.

أما على مستوى الداخل، فلقد استفاد من تجربة تورغوت أوزال التي كانت أول انشقاق في مللي جوروش وتكوين حزب الوطن الأم، ورغم نجاح أوزال في استقطاب الغالبية من انصار أربكان، وتحقيق الفوز الكاسح في الانتخابات، إلا أنه لم يستطع أن يحافظ على فوزه عندما لم يتصد لشبكات الفساد التي كانت تعبث بالاقتصاد التركي وتتسرب إلى حزبه، لقد عرفت جماعة أربكان عند الكثير من الأتراك بأنهم أناس مخلصون منكرون للذات، بينما ينظر للزعماء العلمانيين بأنهم أنانيون ومنتفعون، وهو ما أكده ماكوفسكي "فقد اشتهر عن المسؤولين الإداريين من أعضاء حزب الرفاه بأنهم ذوو الأيدي النظيفة حيث عرفهم الشعب التركي بالتزامهم واستقامتهم مقارنة بحالات الفساد المتواصل التي كانت تؤشر على العلمانيين"[1]، لقد أدرك أردوغان ذلك فسعى لتقليص الفساد بالقدر الذي تتيحه لعبة السلطة مع الرأسمالية الدولية، ورغم أن نظافة يد حزبه تقل عن جماعة أربكان، إلا أن المقارنة مع التيارات العلمانية واليسارية تظهر فارقا كبيرا في النزاهة لصالح أردوغان، ولذلك يعتبر أردوغان أن نجاحه متوقف على ذلك ويردد في لقاءاته الصحفية "فتحنا الطريق أمام القطاع الخاص... وكافحنا **الفساد** بشكل جيد".

---

1 Sabri Sayri, 'Turkey's Islamist Challenge", Middle East Quarterly, sep. 1996